ماذا يفعل الناس بعد الستين؟

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ اليسار / العدد التسعون / أغسطس ١٩٩٧ م / ربيع أول ١٤١٨ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■



حقيقة الحلول الحكومية لقضية المستأجرين

حلف الأطلنطي يتوسع جنوبا وشرقا

هل كان مؤلفو (التوراة) محرفين للتاريخ ؟

أوروبا للأغنياء فقط .. ستار حديدي ضد شعوب العالم الثالث

الجنس في محاكم التفتيش

في هذا العدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المشرف الفنى

أحمد عز العرب

المستشارون

ابراهيم بدراوى

أحمد نبيل الهلالى

د. خليل حسن خليل

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

عبد الغنى ابو العينين

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس

د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الاول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٤ جنيها للافراد و٦٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا او مايعادلها.

العالم: ١٠٠ دولار أمريكى او مايعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى ادارة المجلة

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: 5780298

اليسار

لأول مرة لاتنشر اليسار افتتاحية العدد " موقفنا " رغم أن هناك قضايا كثيرة كانت فى حاجة إلى إعلان الرأى والموقف ، مثل التعديل الوزارى الأخير ، وبيان الجماعة الإسلامية حول وقف العنف .. إلخ . ومع ذلك فقد اختار رئيس التحرير أن يعتذر عن كلمة " موقفنا" ليفسح مكانا لموضوعات عديدة توفرت لهذا العدد ، بعضها مؤجل من أعداد سابقة.

لقد صدرنا العدد بموضوعين عن أطفال مصر وهناك موضوع ثالث للأستاذة نادية رفعت للعدد القادم لما لهذا الموضوع - من وجهة نظرنا- من أهمية مستقبلية . وتوالت بعدد القضايا المصرية العربية والعالمية الهامة.

وقد يكون مفيدا أن نلفت النظر إلى عدد من القضايا المطروحة فى هذا العدد . أولها قضية حلف الأطلنطى التى يتناولها سمير كرم من واشنطون وأحمد الخميسى من موسكو . والموضوع المثير المتعلق بعلم الآثار والذى يشكك فى كثير من المقولات اليهودية وكذلك المتابعة المميزة لموضوع العلاقة بين المالك والمستأجر لعريان نصيف وخالد البلشى.

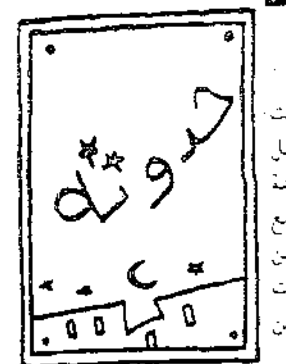
ويستحق نبيل يعقوب منا تحية خاصة على متابعته الدقيقة العميقة لما يجرى فى ألمانيا - وينعكس بالضرورة علينا - وأيضا اهتمامه بالجديد الذى ينشر ويناقش فى أوروبا كلها.

وتعود أمينة النقاش إلى تحرير باب " يمين × شمال " بعد غياب لفترة أغضب القراء.

وينال " فكر " مساحة واسعة فى هذا العدد بمساهمات متنوعة من محمود أمين العالم ، والكاتب السودانى على العمامى ، ود. خليل حسن خليل.

ورغما عنا يغيب باب " الرياضة " فقد اختفى فى ظروف غامضة الصديق " حسن عثمان" واختفى معه الباب . ونأمل أن يعود إلينا فى العدد القادم.

اليسار



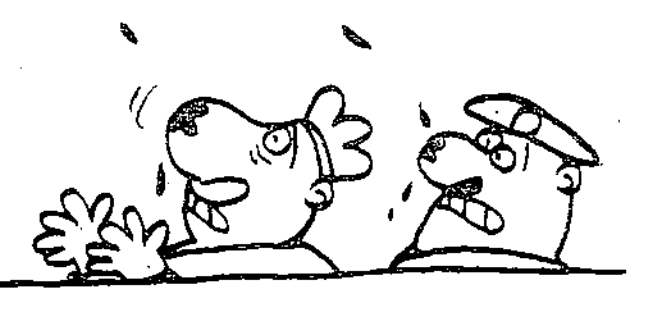
كله تمام يا فندم ...
حبسنا الناس كلها ...
مافيش رأى بعد كده
حيعكر مزاجك أو يضايقك ..

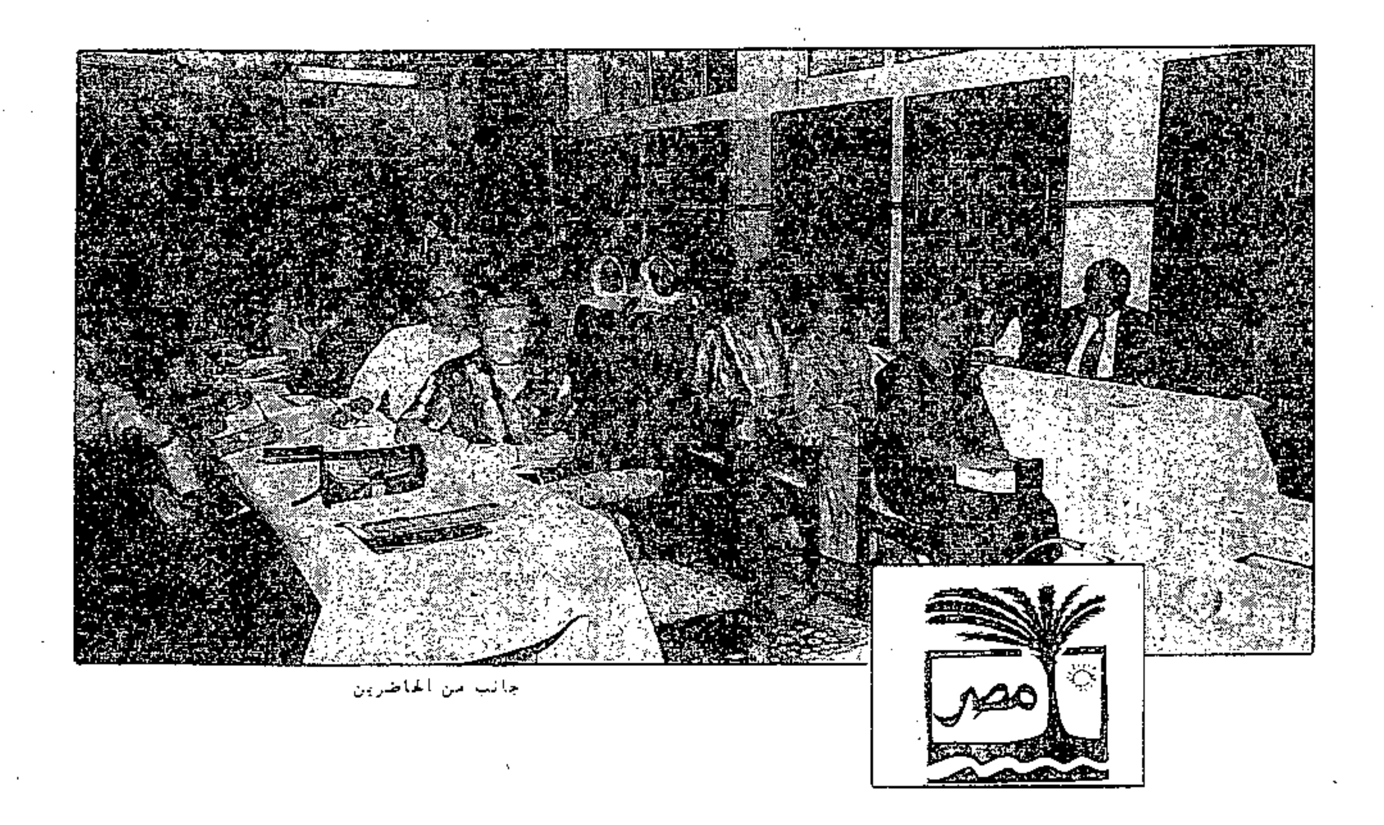
1



2







جانب من الحاضرين

أطفال مصر بين التشريع والحماية

عمرو كمال حمودة

يوم الثلاثاء ٢٧ مايو ١٩٩٧ عقدت ندوة هامة نظمها **المركز القبطي للدراسات الاجتماعية** بمدينة نصر تحت عنوان «**أطفال مصر بين التشريع والحماية**» اشترك فيها واحد وعشرون جمعية أهلية ومركزاً وهيئة معنية بقضايا الطفولة في مصر.

وتضمن البرنامج محاضرتين: الأولى للدكتور **أحمد عبد الله** عن «**الأطفال الكادحون: ظاهرة عمل الأطفال في مصر**» والثانية للدكتور **عماد صيام** عن «**الطفولة المنتهكة: ظاهرة أطفال الشوارع**» ثم عقب على المحاضرتين الدكتور **عادل عازر** مستشار هيئة الأمم المتحدة. ثم أعقب ذلك عروض سينمائية تسجيلية عن الموضوع ثم تجربتان ميدانيتان هما: تجربة مشروع رعاية **أطفال الشوارع** بجمعية قرية الأمل. ثم تجربة مشروع الرعاية الجزئية للطفولة العاملة **بمركز الجيل للدراسات** الشبابية والاجتماعية.

الأطفال الكادحون: ظاهرة عمل الأطفال في مصر

يقول الدكتور **أحمد عبد الله** في محاضرته أن مجتمعنا أصبح يتعامل «**بالقسوة**» في كل منحى ومن ضمن ذلك التعامل مع الأطفال وعلى الأخص الطفولة العاملة. وهنا نجد أنفسنا أمام ظاهرتين: حرمان انساني من ناحية ثم الاستغلال الانساني من ناحية أخرى.

ويتجسد **الحرمان الانساني في أن** الطفل العامل أو طفل الشارع **إنما هو** محروم من **اللعب** ومحروم من **العلم**، والاحصاءات تذكرنا بأن نسبة التسرب من المدرسة في ازدياد كلما تقدمنا في المراحل التعليمية بحيث يحدث الانقسام في الأمة عند الفصل الدراسي الثاني الاعدادي عندما يكون التسرب والتهرب من المدرسة كاملا. ساعات عمل الطفل العامل.. طويلة وهناك جوانب امتدادية لحرمانه الانساني وهي الفقر وسوء التغذية وضعف البصر وتدني مستوى الصحة العامة إلى أقصى حد.

أما عن الظاهرة الثانية وهي «**الظلم** الاجتماعي». فالطفولة العاملة مستغلة

كفئة اجتماعية لها مكان فى العملية الانتاجية، والحد الادنى من المستلزمات الضرورية غير مكفول.. ناهيك عن التمتع بأى حقوق للمواطنة مثل الانتخاب أو المشاركة فى التغيير.

* فالطفل العامل **يقوم بعمله لمدة تتراوح ما بين ٩ إلى ١٣ ساعة عمل يوميا** فى القطاعات الصناعية .فى حين أن ساعات العمل المنصوص عليها فى القانون هى ست ساعات.

* وهو يتعرض لمخاطر تفوق ما يطيق وتصل إلى حد الانحطاط الانسانى (**عمل عبودى/ بغاء**).

* لا يحصل على أجر عادل، وإنما **يحصل على ثلث أو ربع الأجر المفترض** .مع حرمان من التأمين الصحى أو الحق النقابى أو التأمينات الاجتماعية.

وإذا كان التقدير الدقيق لحجم عمالة الأطفال عليه خلاف بين أجهزة الدولة والباحثين فى مصر فإن الدكتور أحمد عبد الله يؤكد أنها تمثل ١٢٪ من طاقة العمل فى مصر أى حوالى **٢ مليون طفل عامل** .. ويضيف أن معدل تطور الظواهر الاجتماعية فى تصاعد تراكمى وسينعكس ذلك على المزيد من التدهور لظاهرة الطفولة العاملة.

ويرصد الباحث حدوث بعض التغيرات الطفيفة منذ اثنى عشر عاما فى مجال التعامل مع الظاهرة .. ولكن التقدم لا يسير فى جميع المجالات.. فالخطورة تزداد وتتفاقم بالنسبة لعمالة الأطفال فى الزراعة.

وفى رأى د. **أحمد عبد الله** أن قانون الطفل الحالى، إنما هو **قانون عقوبات للطفل** ، ينظر له كمتشرد له خطورته على المجتمع، وهى نظرة طبقية من المشرع بالتأكيد وقد لفت نظره أن اللجنة التى درست مشروع القانون لم تتضمن باحثين اجتماعيين! وفى رأيه أن القانون يحتاج للتغيير، كما أن المشروعات الموجودة للتعامل مع الطفولة العاملة ضئيلة ولها دلالة رمزية فقط مثل مشروع قرية الأمل أو مشروع الكشافة أو مشروع الرعاية الجزئية لمركز الجيل.

الطفولة المنتهكة : ظاهرة أطفال الشوارع

يقول الدكتور **عماد صيام** فى تعريفه لطفل الشارع، بانه الطفل الذى لا مأوى له (**يعيش ٢٤ ساعة فى الشارع**) وهو بلا أسرة وليس له سقف يعيش تحته وبلا أى وسيلة للتكسب أو العيش ويعتمد على التسول أو جمع المخلفات وقد يضطر للسرقة. ويقول أيضا، إننا أمام ظاهرة يحاول المجتمع جاهدا التستر عليها.

وقد عجز الباحث عن معرفة الرقم الحقيقى لعدد أطفال الشوارع.. والرقم التقديرى الذى وصل إليه هو **ستة آلاف طفل فى القاهرة** وحوالى **ثلاثة عشر ألفا فى القاهرة الكبرى** . وإذا أخذنا فى الحسبان أن ٥٠٪ من عدد الأسر فى مصر تعيش تحت خط الفقر . فيمكننا القول بأن **عدد أطفال الشوارع على مستوى الجمهورية هو ثلاثة ارباع مليون طفل.**

والوعاء الذى يأتى منه طفل الشارع هو الانهيار الأسرى أولا (**٧٧٪ من أطفال الشوارع جاءوا من أسر منهارة**، ومفككة وشديدة الفقر ويسودها العنف). والمؤشر الثانى وجود **١٥٠ ألف طفل** سنويا لامكان لهم فى العملية التعليمية ناهيك عن ضعف العملية التعليمية وضعف المناهج مما يساعد على التهرب . من المدرسة والتحول للشارع.

وانتقد المحاضر قانون الطفل الحالى الذى يقوم على فلسفة عقابية تعتبر طفل الشارع مشروع مجرم، فى حين أن إحدى دوائر محكمة النقض اعتبرت وضع الطفل فى مؤسسة رعاية الأحداث «**مصادرة وحبس للحرية**».

وانتقد أيضا الوضع الحالى لمؤسسات رعاية الأحداث التى تحولت لاكاديميات تقوم بتخريج المجرمين. ويرصد د.**عماد صيام** الأخطار التى يتعرض لها أطفال الشوارع على مدى الساعات الأربع وعشرين يوميا وهى..

١) خطر ادمان المخدرات، ويلجأ إليها الطفل ليخفف من حدة الحرمان العاطفى، بل يلجأ لما هو أسوأ وهو «**شم الكلة**» وهى نوع من الغراء رخيصة الثمن (الكوزبجنيه ونصف) وهى تدمر على الفور الجهاز التنفسى والجهاز العصبى، والمخدرات تساعد طفل الشارع على أن يكون فى حالة غيبوبة عندما يتعرض للايذاء البدنى سواء من الكبار أو رجال الشرطة.

٢) خطر الاغتصاب الجنسى

٣) خطر الاصابة بالأمراض التناسلية أو الجلدية أو الصدرية.

٤) خطر تحوله إلى مجرم تحت ضغط المجرمين الكبار.

٥) خطر التعرض لعنف وايذاء رجال الشرطة.

٦) خطر الحرمان العاطفى والاحساس بالدونية وتحول مشاعره نحو العدوانية تجاه المجتمع.

ويتساءل المحاضر عن دور المنظمات غير الحكومية لتخفيف وطأة الانتهاكات لأطفال الشوارع ؟ ويرى الحل فى أن يكون لدينا برنامج قائم على:

١) الكفاح الطويل الأمد لمحاربة الفقر فى مصر عن طريق تشكيل مجموعات ضغط حقيقية على الدولة لتحقيق مهامها ودورها فى مجالات الرعاية الصحية والتعليمية.

(صحيح أن **قانون الطفل قد صدر ولكن لا يعمل به** لان الدولة لم تصدر حتى الآن لائحته التنفيذية).

٢) الضغط من أجل إصلاح قضائى فى هذا المجال.

٣) الضغط من أجل إصلاح جذرى وحقيقى لمؤسسات الأحداث.

٤) إصلاح النظام التعليمى بشكل أساسى.

٥) قيام المنظمات غير الحكومية بتسجيل الأطفال المشردين عن طريق قاعدة للبيانات مستوفاة.

٦) تبنى مشروعات لرعاية هؤلاء الأطفال (**على غرار مشروع قرية الأمل**).



في الندوة: عادل عازر، أحمد عبد الله، عماد صيام، سمير مرقس

٧) تقديم مساعدات واضحة للأسر شديدة الفقر لا تقتصر على المساعدات المالية، ولكن الاستشارات والمساعدة الفنية والنفسية والاجتماعية، وألا يترك الأمر لمكاتب التوجيه الأسرى بوزارة الشئون الاجتماعية (لدينا ٨٢ مكتباً على مستوى الجمهورية، أى يخدم المكتب الواحد ١٠٠ ألف حالة!!).

ليس هناك إدراك لخطورة الظاهرة

وفى تعقيب الدكتور عادل عازر أشار إلى أن الملل والضجر قد أصابه من كثرة البحوث التى تعاملت مع الظاهرة بالتشخيص والتحليل وتقديم الحلول، حتى انه رصد ٤٧ **بحثا منذ عام ١٩٩٤** حتى الآن ولا يحدث أى تحرك مقابل فى المجتمع. ورغم تضامنه مع د. **أحمد عبد الله** بأن بعض التغيير قد حدث، إلا أنه يرى أن هذا التغيير بطئ ولا يسير فى الاتجاه الصحيح.

ويقول «**الأمر خطير بالفعل .. وليس هناك إدراك كاف لخطورة الظاهرة من قبل الحكومة المصرية.. ولا توجد سياسة اجتماعية للحكومة المصرية على الرغم أن السياسة الاجتماعية هى جزء من الأمن القومى**».

وأشار فى معرض تعقيبه لعدة مؤشرات:

*حسب تقديرات وزارة الصحة المصرية، فإن المواطن فى مصر مخصص له ٤١ جنيها (واحد وأربعون) فقط فى العام للرعاية الصحية، فى حين أن تكلفة المعيشة قد ارتفعت بنسبة ٣٢٣٪.

*إن ١٨٪ من الاناث من ضمن أطفال الشوارع.

* الأسرة تصرف على كل طفل من ١٠ إلى **٥ر١٢٪ على التعليم من ميزانيتها الشهرية** أى أن التعليم أصبح خاصا تماما.

الحوار والتعليقات

ثم دارت مناقشات واسعة وتعليقات من الحضور أبرزها ما قالته أ. **ابتهال رشاد** من **مركز المعتمدية** التى طالبت بتضامن الجمعيات والتعاون فيما بينها والتنسيق على المستوى المحلى لدعم دورها وأنشطتها.

أما **سهام نجم** من **مركز المرأة الجديدة** فقد نادت بمشروع لكفالة التعليم وأكدت على أهمية التنسيق والتضامن بين الجمعيات. وذكرت أنه فى الجيزة **٩٨٪ من الاناث أميات** وأن **عملية بيع الأطفال فى احياء الجيزة الفقيرة تعتبر ظاهرة كبيرة حيث يباع الطفل بـ ٧٠٠ جنيه** وتتعرض الأم لأقصى درجات التهديد إذا امتنعت عن البيع.

وتساءل الدكتور **علاء غنام** عن نقطة هامة وهى: على من تقع مسئولية السياسة الاجتماعية فى مصر بعد تراجع دور الدولة».

وأشارت أ. **فطوم حجاج** من **جمعية حواء المستقبل** إلى أهمية تشكيل مجموعة ضغط على الرسائل الاعلامية والوسائل التعليمية لانقاذ الطفل المصرى من السذاجة والتفاهة التى تقدم له وعرضت بتجربة الجمعية فى العشوائيات وكذلك برنامج شروق فى المحافظات كما تحدث آخرون عن أهمية القروض الدوارة.

وأعقب المناقشات عرض لتجربتين هامتين وهما **تجربة قرية الأمل** لرعاية **أولاد الشارع** فى شرح واف للواء **عبد الوهاب فريد**، ثم **تجربة الرعاية الجزئية لمركز الجيل**، عرضتها الاستاذة منى صادق سعد المديرة التنفيذية للمشروع، وتلمح مدى الصعوبات المالية التى تواجه المشروعين.

كلمة لابد منها

إن اهتمام **المركز القبطى للدراسات الاجتماعية** بالتحضير والدعوة وانجاز هذه الندوة تأتى فى عمل المركز البناء الراقى المتميز فى تحليل الواقع المصرى المعاصر فى شتى ظواهره وجوانبه ومقاومة التخلف وخلق مناخ فكرى وثقافى من شأنه رفع الوعى العام وتعميق الاحساس بالمسئولية الحضارية.. وقد شعر الحضور بالجو الدافئ والبساطة فى المكان، الذى يعتبر نموذجاً للعمل الاجتماعى والثقافى الخلاق.

الأطفال الكادحون

ظاهرة عمل الأطفال فى مصر



د. أحمد عبد الله

تأليف: د. أحمد عبد الله: عرض ڤيڤيان فؤاد

أحمد عبد الله الذى عرفناه كناشط فى العمل السياسى من خلال الحركة الطلابية فى السبعينات وكواحد من أهم أقطابها، يتقدم إلينا اليوم من خلال كتابه «**الأطفال الكادحون**» بوجه آخر كناشط فى المجتمع الأهلى. وكمدير لمركز **الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية** لتقديم مساهمته البحثية وأيضا العملية فى قضية اجتماعية هامة هى عمل الأطفال فى مصر.

الاهداء:

إلى نرمدا(**فاطمة السايس**) الياسمينة الصغيرة ذات العشرة أعوام، التى صعدت روحها إثر حادث إليم فور أن انتهت من العمل فى مزارع الياسمين!!.

فى البداية يؤكد المؤلف أن الاهتمام البحثى والدراسى بظاهرة عمل **الأطفال**(وخاصة فى الحضر). ظاهرة حديثة نسبياً بدأت فى منتصف العقد الماضى. وإن حقل البحث فى هذا الموضوع قد بدأ بدراسة للدكتور **أحمد عبد الله** حول عمل الأطفال فى مدابغ مصر القديمة نشرته منظمة **العمل الدولى بالانجليزية** عام ١٩٨٨. ثم توالى الاهتمام البحثى بالموضوع بعد ذلك من أطراف عديدة إلى أن وصل الذروة بالمشروع البحثى المشترك بين منظمة اليونيسيف والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، تحت عنوان «**عمالة الأطفال فى مصر**». قام به خمسة من خبراء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية: د. **عادل عازر، ناهد رمزى.. وآخرون.**

إلا أن الكاتب يسجل تحفظاً رئيسيا على هذا النشاط البحثى، إنه يتم فى اطار نخبوى **ولم يتم طبعه وتوزيعه بطريقة شعبية** صالحة للجمهور حتى الآن، كذلك فإن الباحثين المحليين الذين يرون إن دورهم الأساسى هو العمل البحثى لا العمل الاجتماعى الفعلى، وهم فى نفس الوقت يعملون تحت مظلة المنظمات الدولية، اللاتى بحكم اوضاعها لا ترغب فى اثارة حفيظة السلطات القومية، لم يستطيعوا تكوين نواة عملية ، لمجموعة ضغط ، لمعالجة تلك الظاهرة.

بين عمل الأطفال وعمالة الأطفال- Child work child Labour

إن عمل أطفال الريف فى مجال الزراعة ظاهرة قديمة جدا فى إطار النمط التقليدى والسائد للانتاج الزراعى فى مصر، بحيث يصبح يشغل عماد رئيسيا فى بعض مراحل الزراعة كمرحلة جمع المحاصيل. وبذلك يصبح الحديث عن منع عمل الأطفال فى الزراعة (فى اطارها التقليدى) بمثابة دعوة البلد إلى الانتحار، وإن **الطريقة الوحيدة التى يمكن أن تساهم فى تقليل ظاهرة عمل الأطفال فى الزراعة هى ادخال التكنولوجيا الحديثة والميكنة فى كل مراحل الانتاج الزراعى.**

ويفرق الكاتب بين عمل الأطفال وعمالة الأطفال فى مجال الزراعة:

لايعد هذا العمل فى إطار نظام القيم الفلكلورى فى المجتمع، نوعا من«عمالة الأطفال» بل هو أقرب لأن يكون نوعاً من «عمل الأطفال» الذى لا يتضمن دلالات تشير لوقوع استغلال على الأطفال. وهو جزء لا يتجزأ من ذات حياة الفلاحين والبلد.

ثم يحدد بعد ذلك «عمالة الأطفال فى الريف»» بثلاثة معايير: **العمل الدائم** (إذ اننا لا نستطيع أن نعتبر ظاهرة عمل أطفال المدارس الموسمى فى الزراعة بمثابة عمالة للأطفال فى الزراعة)

-خطورة العمل- انخفاض الأجر.

-العلة الاساسية هى الفقر

تؤكد كل الدراسات والأبحاث التى أجراها الكاتب وغيره من الباحثين إن **الفقر الاقتصادى والتعليمى هو السبب الأساسى لظاهرة عمالة الأطفال فى مصر**.وفى مرتبة تالية تتأثر عدة عوامل أهمها:

-الحرف والصناعات التقليدية التى تعتمد على الأطفال.

-القيم الاجتماعية التى تتقبل عمل الأطفال كأمر طبيعى.

-اهمال الأسر الأمية فى تسجيل أطفالهم فى المدارس.

-التراخى فى تطبيق قوانين العمل الخاصة بعمل الأطفال.

التشويش الاحصائى

بالنسبة لتحديد الحجم الحقيقى لعمالة الأطفال فى مصر سواء فى مجال الزراعة فى الريف أو فى بعض الحرف والصناعات التقليدية فى الحضر.

فان الارقام الاحصائية تتسم بالتشوش وعدم الدقة كعادة مشكلة الاحصاء فى مصر،فهل يمكن أن نصدق الارقام التالية بعد

أن كان ٥ر١ مليون طفل يعملون في مصر عام ١٩٨٤ ، أصبح ٣ر١ مليون طفل عامل في عام ١٩٨٨، ثم أصبح نصف مليون فقط في سنوات التسعينات؟ ومن ثم تنخفض عمالة الأطفال كنسبة من إجمالي القوة العاملة من ٨ر١٠ ٪ عند بداية العقد ١٩٨٤-١٩٩٤ إلى ٢ر٧ فقط عند نهايته !!».

أبعاد الاستغلال في عمالة الأطفال

يوجز الكاتب حالات الاستغلال في عمالة الأطفال في الآتي:

١- أنها وضع الحرمان من اللعب والذهاب إلى المدرسة.

٢- أنها وضع يتسم بانخفاض الأجر بالنسبة للعمال المنجز.

٣- أنها وضع من الاستبعاد من التمتع بالفوائد الاضافية (التأمين ،النقابة ، النادي .. الخ).

٤- أنها وضع يتسم بالتعرض لمخاطر العمل.

-ويحوي الكتاب دراستين ميدانيتين قام بهما الكاتب، الأولى على **الأطفال العاملين في مدابغ مصر القديمة في منتصف الثمانينات، والثانية على الأطفال العاملين في مدابغ ورش الفخارية بمصر القديمة في منتصف التسعينات.**

وتؤكد الدراسة الأولى الاطروحة القائلة بان«**الفقر**» هو **السبب الرئيسي في ظاهرة عمل الأطفال**. كما إن التكاليف الفعلية للعملية التعليمية قد ارتفعت بشدة بسبب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ،حيث تراوحت بين ١٣٪ و ٢٥٪ من دخل أسر العينة» وهو ما ينذر مستقبلا بالمزيد من العرض بالنسبة لعمل الأطفال **وبتحول التعليم إلى امتياز اجتماعي غير متاح إلا للقادرين**».

اما فيما يتعلق باوضاع الاستغلال **فيبدو واضحا في الأجور الزهيدة التي يحصل عليها الأطفال** حيث تتراوح بين ربع وثلث الأجر الذي يحصل عليها العمال الكبار، ولا يحصل الطفل على أي فوائد اضافية مثل التأمينات لأنه طبقاً للقانون فان هؤلاء الأطفال لا يعملون!! .كذلك **ساعات العمل الطويلة بالنسبة لطفولتهم متوسط ٧ر٩ ساعة يومياً**، ولا يحصلون إلا على يوم واحد عطلة أسبوعية غير مدفوع الأجر.

أما الدراسة الثانية فقد ركزت اهتمامها على **أطفال الفخارية**حيث أثبتت الدراسة أنهم الأسوأ بالمقارنة إلى الأطفال العاملين في المدابغ أو في الورش من حيث شروط العمل في أماكن شديدة التلوث، أو ظروف معيشتهم أو حالتهم الصحية وآفاتهم الذهنية.

مكافحة عمل الأطفال في مصر: حكوميا ،وأهليا، ودوليا

الحكومة بين دورها «التفتيشي» واصدار القوانين ودورها في مكافحة الظاهرة:

بدأ الاهتمام الرسمي بمواجهة مشكلة عمل الأطفال يزداد منذ عام ١٩٨٨، مع تشكيل لجنة وزارية تضم ١٤ عضوا لدراسة القضية، وانتهاء بانشاء «**وحدة عمل الأطفال**» عام ١٩٩٤ **بوزارة العمل** (وإن تكن هذه الوحدة ملحقة بادارة العلاقات الدولية بالوزارة ، كما لو كان الغرض منها الاستهلاك الدولي أكثر من الاهتمام القومي الأصيل).

وفي سياق دور الحكومة يرصد الكاتب عدة عوامل تجعل تطبيق القانون الخاص بعمل الأطفال ومكافحة الظاهرة لتقليلها محدوداً للغاية:

-ضرورات الفقر والانتاج كأسباب كافية لتبرير موقف الحكومة الميال للتغاضي عن وجود الظاهرة حتى وقت قريب.

-تشريعات العمل التي تتسم بالليونة تجاه تشغيل الأطفال بشكل عام.

-أداء نظام التفتيش الروتيني وضعفه أمام أصحاب العمل وقلة عدد المفتشين.

ويقيم الكاتب دور الحكومة ..**بان دورها في اصدار القوانين والتفتيش ، يفوق على دورها كفاعلة في مكافحة الظاهرة وتقليصها**.

أما على المستوى الأهلي:يعتقد د.**أحمد عبد الله** إن هناك دورين يمكن للنشطاء في العمل الأهلي لعبهما الأول: **دور المؤازرة للدفاع عن ما يؤمنون به من مبادئ وسياسات** والتحرك كجماعة ضغط لدفع الحكومة للحركة في اتجاهات تتسق مع مواقفهم.

الثاني **هو الرعاية الانسانية والتعليمية والطبية والترويحية.. الخ** «لتخفيف الشروط المعيشية السيئة، والاستغلال في العمل ، والمعاناة البدنية والنفسية التي يشعر بها أولئك البشر الصغار العاملون. إنها ليست جهدا مؤسسيا ترمياً ولكنها بالأحرى مجموعة من مشاريع الرعاية الصغيرة المتناثرة بهدف مساعدة بضع مئات، وعلى أحسن الأحوال بضعة آلاف من الأطفال العاملين.

أما على المستوى الدولي:

-هناك صراع بين **القوى الداعية لمقاطعة السلع المنتجة بواسطة عمل الأطفال**(معظمها غربية حكومية وغير حكومية) **والقوى الداعية لرعاية الطفولة العاملة دون استخدام سلاح المقاطعة** الذي سيؤثر تأثيرا سلبياً على اقتصاديات الدول النامية كما قد يؤدي لتدهور أحوال **الطفولة** العاملة وتحويلها لطفولة مشردة! وتبقى القدرة على تحقيق التوازن بين المعايير الدولية والحقائق القومية والمحلية إنما تمثل تحدياً للأطراف المعنية بنضية الطفولة **العاملة** حكومية كانت **أم** أهلية.

وفي نهاية الكتاب يتقدم الكاتب بمجموعة من المقترحات المستقبلية الواقعية من أهمها:

-تأسيس مراكز رعاية جزئية للطفولة العاملة.

-التطبيق الصارم للقانون.

-تشجيع أصحاب العمل على تشغيل العاطلين البالغين بدلاً من الأطفال وذلك بتأسيس نظام للحوافز والتسهيلات الاقتصادية والمالية لأصحاب الأعمال.

-التعويض المالي عن دخل الطفل العامل(بنسبة ٥٠- ٧٥٪) لتلك الأسر التي تكون مضطرة لارسال أبنائها إلى العمل . ويمكن تمويله من الصندوق القومي لرعاية الطفولة العاملة.

-انشاء «**صندوق قومي لرعاية الطفولة العاملة**» من الرسوم المدفوعة من أصحاب الأعمال والتبرعات المحلية والمعونات الدولية لدعم مراكز الرعاية الجزئية للطفولة العاملة ومساعدة الأطفال العاملين وأسرهم.



أسئلة مطروحة ومحاولات للاجابة

حول مشكلة العلاقة الايجارية الزراعية



دخلت قضية العلاقة الايجارية الزراعية- اعتبارا من الشهر الماضى- مرحلة حادة وخطيرة نتيجة بدء **عملية نقل الحيازات من مستأجرى الأراضى إلى ملاكها** بكل ما يعنيه ذلك من توترات اجتماعية واسعة فى معظم أنحاء الريف المصرى. ومع اقتراب موعد "النفاذ الفعلى" للمرحلة النهائية من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢- والتى تقضى بحق المالك بإرادته المنفردة فى اخلاء المستأجر من الأرض منذ أكتوبر ١٩٩٧- تزداد بطبيعة الحال حدة الترقب والتوتر بكل انعكاساتها على المجتمع المصرى بأسره.

من أجل ذلك- ومن منطلق الحرص ليس على حقوق المستأجرين فحسب ولكن على المصالح العليا الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية للوطن- سوف نتطرق مرة أخرى لهذه القضية المجتمعية الهامة، محاولين بأكبر قدر من الموضوعية الاحاطة بأبعادها الرئيسية -التاريخ والواقع والمخاطر والحلول- من خلال محاولة للاجابة عن العديد من التساؤلات التى أصبحت تشغل الحياة الاجتماعية السياسية والإعلامية وخاصة مع تفجر الموضوع فى الفترة الأخيرة.

أولا- هل كان قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ هو سبب هذه المشكلة؟

بالقراءة الموضوعية -وليست المتحيزة- للتاريخ المصرى، يتأكد أن هذه المشكلة قائمة فى الريف- بل المجتمع- المصرى، قبل **صدور قانون الاصلاح الزراعى بأكثر من ستين عاماً.**

فمع التطور الاقتصادى الدولى وتكريس النظام الرأسمالى عالميا، كان من الصعب أن يستمر احتكار الدولة فى مصر لملكية الأراضى الزراعية.

وبالفعل فلقد تقرر- لأول مرة منذ آلاف السنين- حق الملكية الفردية للأراضى الزراعية فى مصر اعتبارا من عام ١٨٩١.

وابتدأت منذ هذا التاريخ مرحلة جديدة من مراحل علاقة الفلاح المصرى بالأرض، **وهى مرحلة لم تكن أقل قسوة وظلما عما سبقها من صور لعلاقات الانتاج الزراعى**. فممارسة الحق فى الملكية الفردية للأرض الزراعية لم يكن- فى الواقع- سوى لصالح فئات محدودة قليلة العدد ولكنها تتمتع بنفوذ اجتماعى وسياسى كبير، سواء من كبار المتنفذين بالأراضى فى المرحلة الأسبق، أو أفراد الأسرة الخديوية الحاكمة وأتباعهم، أو "المتعاونين" مع الاحتلال الأجنبى، أو المغامرين الأجانب الذين تملكوا الأراضى مقابل ما أقرضوا به مصر/ الخديوى من



دبون.

وكان من الطبيعي أن يلجأ هؤلاء الملاك إلى نظام **تأجير الأرض** -كنمط غالب للانتاج الزراعي واستغلال ملكيتهم- نتيجة عدم خبرتهم بالزراعة وهروبهم من تحمل مخاطر انتاجها بالاضافة إلى هجرة أغلبهم إلى الحياة المرفهة في المدن.

وابتدأت بالتالي مرحلة جديدة من **الاستغلال الشرس للفلاحين** . فلقد كانت صور العلاقة الايجارية تتمثل إما في وسائل شديدة التخلف والظلم للفلاحين (مثل المزارعة ونظام الزرعة الواحدة) ، أو في الايجار النقدي الذي كان يستنفذ الفلاح-ماديا وصحيا- ولا يترك له فائضا أكثر من حد الكفاف الذي لم يكن يمكنه حتى من تجديد قوة عمله.

ولعل هذا الاستغلال الاجتماعي والقهر الطبقي للفلاحين . بالاضافة إلى دخول العمل السياسي إلى كفوف الفلاحين الفقراء ممتزجا بالعطر الخاص للحقل المصري من خلال ارتباط طلائع وقيادات طبيعية من الفلاحين- وأبنائهم المثقفين-**بالحركة اليسارية والفكر الاشتراكي** وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية- قد أدى إلى **ادراك ووعى الفلاحين بمدى ما يحيق بهم من ظلم وقهر حاولوا مواجهته**- دفاعا عن حقهم في الأرض والحياة الانسانية الكريمة-في هباتهم العنيفة في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينات في «**بهوت- كفور نجم- السرو، ساحل سليم، البداري، ميت فضالة، أبو الغيط، دراوة** ...» والعشرات من قرى مصر في وجه بحري والصعيد.

ولقد كان هذا الاستغلال البشع للفلاحين المستأجرين- لصالح تضخم الريع العقاري وزيادة الأرصدة المالية في البنوك الأجنبية والتمادي في وسائل الحياة المرفهة لكبار الملاك- موضع انتقاد أو هجوم أو نضال العديد من الأحزاب والقوى السياسية ومثقفي ومفكري مصر بدرجات متفاوتة.

ولعله من أرقى صور التعبير عن رفض هذا الظلم:

* ما كتبه الاستاذ **خالد محمد خالد** -أحد كبار العلماء-في كتابه «**من هنا نبدأ**» عام ١٩٥٠.. وثالثة الأثافي هي **الايجارات الزراعية** . إن هذه العقود التي تبرم كل عام بين المالكين والمستأجرين لتحمل بين سطورها أشنع مأساة. وهي **صكوك موت حقا يوقعها الفلاح** وهو كاره صاغر».

*وما أدركه -وعبر عنه بشجاعة-الأب هنري **عيروط** في كتابه «**الفلاحون**» وإن **الدولة مسئولة عن بؤس الفلاح لأنها وحدها تستطيع** علاج حالته. لكن الحكومة والبرلمان يتشكلان من كبار الملاك، ومن ثم يجب تغييرهم!.

ثانيأ: **هل انحاز الاصلاح الزراعي المصري للمستأجرين ضد الملاك..؟.**

أزعم أن الاصلاح الزراعي المصري- في قضية العلاقة الايجارية -**لم يكن منحازا بشكل مطلق للمستأجرين ضد الملاك**. وإلا لكان قد قام بتصفية ملكية الملاك الغائبين (الذين لا يبذلون أي جهد ولا يقومون بأي دور في العملية الانتاجية الزراعية سواء بأنفسهم مباشرة أو بالاستثمار الرأسمالي للأرض ملكهم)، كما فعلت الكثير من الدول-مع اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية- ومنها **اليابان الرأسمالية** في ظل الاحتلال الأمريكي، ولكنه كان حريصا على اقامة حالة -**قانونية** .**وواقعية** -من الاستقرار الاجتماعي في الريف من خلال :

١) **حماية المستأجرين العاملين بالأرض**. بما يلي:

حق المستأجر -وورثته العاملين بالزراعة-في الاستقرار بالأرض طالما لم يخل بأي التزام جوهري حدده القانون أو العقد.

*ضمان عائد مجز للمستأجر يتناسب مع عمله وأسرته طوال العام الزراعي.

* اعتبار عدم تعديل الايجار النقدي إلى ايجار بالمزارعة ، قاعدة قانونية من النظام العام التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها ولو برضاء الطرفين، لما **تحمله تلك الصورة من صور الايجار من استغلال كبير للفلاحين**.

٢) **الحرص- في نفس الوقت- على مصالح الملاك المؤجرين**، من خلال:

* ضمان حق المالك في الحصول على ريع ملكيته للأرض حتى لو لم يكن يربطه بها أي علاقة إنتاجية.

* تقنين حقه في طرد المستأجر في الحالات التالية:

أ- تأجير الأرض من الباطن أو التنازل عن الايجارية للغير أو مشاركته فيها.

ب- تبوير الأرض أو تجريفها أو البناء عليها أو عدم زراعتها.

ج- التخلف عن الوفاء بالأجرة كلها أو بعضها، عن السنة الزراعية بأكملها أو بأي جزء منها.

د- اذا زادت حيازة المستأجر أو ملكيته-هو بزوجته وأولاده القصر -عن خمسة أفدنة بخلاف المساحة المطلوب انهاء العقد بالنسبة لها. في الوقت الذي لا تزيد فيه حيازة المؤجر أو ملكيته- هو بزوجته وأولاده القصر-عن خمسة أفدنة أو عن نصف ما يحوزه المستأجر.

ولعل هذه القواعد التي نص عليها المرسوم بقانون رقم **١٧٨ لسنة ١٩٥٢**-بشأن تنظيم العلاقة الايجارية الزراعية-تؤكد بوضوح أن **الاصلاح الزراعي المصري لم يكن منحازا ضد الملاك ، بقدر ما كان حريصا على علاقة ايجارية متوازنة** بين مصالح طرفيها من أجل زيادة الانتاج الزراعي-وحماية الاستقرار الاجتماعي.

ثالثا: هل كانت هناك ضرورة اجتماعية لتعديل قواعد العلاقة الايجارية؟.

بعد مرور أربعين عاما على صدور قانون **الاصلاح الزراعي** ، ومع كافة المتغيرات التي لحقت بالمجتمع المصري، كانت هناك مشاكل حقيقية جادة وحادة بين الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية تستوجب ضرورة اجراء بعض التعديلات على القواعد القانونية للعلاقة الايجارية.

* فالملاك يشكون من **ضآلة القيمة الايجارية**، ومن عدم تمكنهم -فعليا-من التصرف في أرضهم بالبيع -بسعر السوق- نتيجة أن أرضهم مؤجرة .

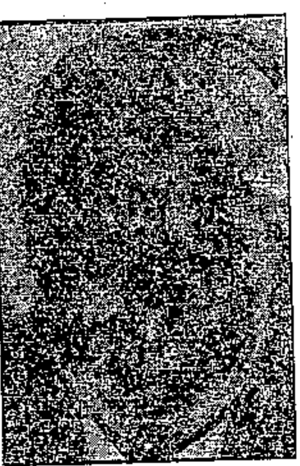
*والمستأجرين يعانون من **تحايل الملاك على طردهم من الأرض** -مصدر دخلهم الوحيد -بوسائل مختلفة يشوب أغلبها التدليس وعدم المشروعية.. وبدلا من محاولة الاستبيان الحقيقي للواقع الفلاحي/ الزراعي في هذه المرحلة وإجراء التعديلات الواجبة على ضوء الموازنة الجادة بين حقوق المستأجرين ومصالح الملاك من ناحية ،والحرص على الانتاج الزراعي والاقتصاد القومي من ناحية أخرى-ولقد تقدمت بعض الأحزاب وبشكل خاص **التجمع** بمشروعات قوانين كاملة تراعي كافة هذه الاعتبارات متكاملة -بدلا من ذلك صدر **القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢**.

ولعل أهم ما تضمنه هذا القانون ، يتمثل فيما يلي:

١- ما نصت عليه المادة **٣٣/ مكرر ج**، من رفع القيمة الايجارية دفعة واحدة إلى



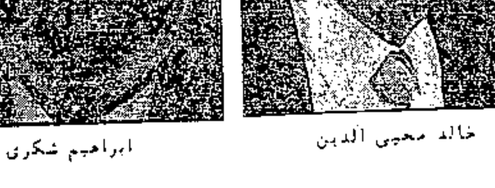
خالد محيى الدين



ابراهيم شكرى



ضياء الدين داود





مأمون الهضيبى

٢٢ مثل الضريبة العقارية (بدلا من ٧ أمثال الضريبة) اعتبارا من عام ١٩٩٢.

٢- ما تضمنته المادة/ **٣٣ مكرر ز** . بانتهاء عقود الايجار الزراعية بانتهاء السنة الزراعية ١٩٩٧/٩٦ .**أى حق المالك -بارادته المنفردة- فى طرد المستأجر من الأرض اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٧**.

.. ومع معاناة المستأجرين من رفع القيمة الايجارية بهذه النسبة الكبيرة والمباغتة، وخاصة مع اقتران ذلك بالارتفاع الرهيب والمتوالى فى أسعار مستلزمات الانتاج وفوائد القروض من بنك التنمية والائتمان الزراعى- وفقا لما يسمى بسياسة تحرير الزراعة وتصفية الدور التعاونى وترك الفلاح نهبا لمافيات الاستيراد وآليات السوق السوداء وتحكم المحتكرين لجميع مراحل عملية الانتاج الزراعى- إلا أن **الخطر الاكبر إنما يتمثل فى اقرار حق الملاك فى اخلاء المستأجرين من الأرض، وفقا للمادة/ ٣٣ مكرر ز** من هذا القانون.

رابعا: ما هو الحجم الحقيقى لمخاطر تنفيذ المرحلة النهائية من القانون؟.

تحمل المرحلة النهائية من القانون ٩٦ **لسنة ١٩٩٢**- وهى التى تتيح للملاك الحق فى طرد المستأجرين -حال نفاذها، العديد من المخاطر والاهدارات الكبيرة، ليس تجاه المستأجرين فقط بل بالنسبة لمصالح الملاك والانتاج الزراعى والأمن الاجتماعى على التفصيل التالى:

١) القذف بملايين المستأجرين إلى البطالة والظلام.

بعيدا عن محاولات **د. يوسف والى** وبعض السادة المسئولين للتهوين من شأن التصفية فلن تستند فى تحديد عدد عقود الايجار -وبالتالى حجم المستأجرين- إلا لمصدر واحد ، وهو **الحزب الوطنى الحاكم** الذى حدد- استنادا على الاحصاءات الرسمية- فى صلب مشروعه لتنظيم العلاقة الايجارية والمنشور بمجلة **الأهرام الاقتصادى** فى ٢٤ فبراير ١٩٨٦، أن عدد العقود الايجارية المسجلة بالجمعيات التعاونية هى **مليون ، ٢٩٧ ألف، ٩٤٤ عقداً**.

واذا كان د. والى يعترض على هذه الاحصائية مؤكدا أنه قد حدثت خلال المدة من ٨٦ وحتى الآن حالة حراك فى هذا المجال بتحول جانب من قطاع المستأجرين إلى ملاك لنفس الأرض المؤجرة ،فيو على حق، ولكن سيادته يتناسى أنه قد حدثت فى نفس هذه الفترة الزمنية تحولات أخرى تفوق نسبة هذا الحراك وتزيد من عدد عقود الايجار نتيجة عوامل الوراثة وتفتت الملكية بالنسبة للملاك وامتداد عقود الايجار -إلى ورثة المستأجرين العاملين بالزراعة ، مما أدى إلى **أن عقود الايجار- رغم هذين المتغيرين لا تقل عن مليون وربع عقد.**

وحيث أن المستأجر -وخاصة بعد انتشار البطالة وتضخم الخريجين يعول من عائد العملية الايجارية ما لا يقل عن خمسة أفراد.

فيعنى ذلك أن هناك **ما يزيد على ٦ ملايين مواطن منتج مهددون بالقذف بهم إلى الظلام** ،حيث أنهم -بخلاف الملاك- ليس لهم أى مهنة أخرى سوى الزراعة ولا يحصلون على أى دخل إلا من خلال عملهم بالأرض المؤجرة.

٢) تدهور الانتاج الزراعى واتساع الفجوة الغذائية والمحصولية.

استنادا أيضا إلى الأرقام والاحصاءات الرسمية والحكومية فقط، فان مساحة الأرض المؤجرة بالنقد وكافة صور الايجار الأخرى تبلغ -**وفق الاحصاء الزراعى الأخير عام ١٩٩١- ١,٠٤٣,٧٢٧ فدانا، وتصل مساحة الأرض المؤجرة بالنقد فقط-** بناء على ما ورد بتقرير **قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة بوزارة الزراعة فى ١٩٩٦/١٢/٩ -١,٢٦٨,٨٢٧ فدانا.**

ونظرا لما هو مدرك- ومثبت رسميا فى تقارير المؤسسات السياسية والبحثية القومية- فان الأراضى الزراعية الخصبة فى الدلتا والوادى ، قد نقصت بفعل مافيا التجريف والبناء خلال العقدين الأخيرين، حوالى **مليون فدان.**

فان **المساحة المؤجرة من الأرض الزراعية تزيد على ٢٥٪ من جملة المساحة المنزرعة.** ولا شك أن تطبيق المرحلة النهائية من القانون بطرد المستأجرين

من الأرض، سوف يؤدى إلى البدائل- وخاصة مع عدم قدرة صغار المؤجرين (وهم أغلبيتهم) على زراعة أرضهم بأنفسهم-إلى البدائل التالية:

***إهدار الأرض الزراعية وتحويلها -بكافة صور التحايل على القوانين- إلى مشروعات سياحية وترفيهية وإسكانية.**

* أن يعيش المستأجر- رغم بقائه فى الأرض- وحياته تحت سيف التهديد بالطرد، مما يؤدى -نفسياوعمليا-إلى **ضعف الانتاج الزراعى.**

* **تجميع ملكية الأراضى**- الخالية من المستأجرين- **من خلال شرائها من صغار الملاك لتئول إلى الشركات الاستثمارية الكبيرة** -المحلية أو الأجنبية- التى لن تراعى بطبيعة الحال زراعتها بالمحاصيل التقليدية والاستراتيجية الضرورية لغذاء الشعب كالقمح، أو اللازمة للوفاء باحتياجات الصناعة الوطنية كالقطن، ولكن سيتم استثمارها بالمحاصيل التصديرية ذات الربحية الأعلى.

.. وإذا كنا نشكو اليوم من **الفجوة** الغذائية والمحصولية -وخاصة بالنسبة للقمح الذى نستورد منه- بشروط الاستغلال الأمريكى أساسا، ما يقرب من **ستة ملايين طن سنويا** ، فانه فى حالة نفاذ القانون وتداعياته سوف يتضاعف حجم هذه الفجوة بكل ما يعنيه من:

* المزيد من ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية على كاهل جماهير المستهلكين.

* تردى الأوضاع بالنسبة للصناعات القائمة على الزراعة (كالسكر والغزل والنسيج)، أو المرتبطة بها(كالأسمدة).

* الضغوط الاقتصادية -وبالتالى السياسية -على مصر- ولعل الموقف الأمريكى الأخير بقطع ما يسمى بالمعونات الأمريكية عن مصر للضغط عليها بخصوص بعض القضايا الاقليمية والعالمية التى ارتأى الصديق الأمريكى أن لمصر بالنسبة لها مواقف مستقلة عن السياسة الأمريكية، ما يؤكد -لمن لم يكن قد تأكد بعد- **المخاطر الاقتصادية والسياسية للاعتماد على الخارج وخاصة بالنسبة** للاحتياجات الغذائية.

٢) الاضرار بالمصالح الحقيقية لصغار الملاك

جمال بدوى

ابراهيم بدراوى

حوالى ٦٠٪ للأرض المؤجرة هى لصغار الملاك (٥ أفدنة فأقل) **وغالبيتهم الساحقة لا يستطيعون زراعة أرضهم** بانفسهم لاصحابهم لأعمال أخرى ولعدم اقامة النسبة **الأكبر** منهم فى القرى ولعدم خبرتهم بالعمل الزراعى ، بالاضافة إلى الارتفاع الكبير فى تكاليف عملية الانتاج الزراعى فى هذه المرحلة.

وإذا كانت المضاربة على سعر الأرض قد أوصلت أسعارها إلى أرقام فلكية -كمحور رئيسى فى المخطط الذى استهدف صدور قانون طرد المستأجرين ونفاذه تحت دعاوى مصلحة الملاك المظلومين والأرامل واليتامى- فطبيعة الحال لو تم تنفيذ القانون- ووفقا لقاعدة العرض والطلب مع عدم قدرة الملاك الصغار على زراعة أرضهم المخلاة من المستأجرين أو استثمارها- **سينخفض سعر الأرض ليس إلى المعدل الطبيعى بل إلى ما هو أقل** منه ، ولا يملك صغار الملاك حينئذ- وحيال هذه الأوضاع الشديدة التركيبة سوى بيع أرضهم بأسعار منخفضة خاسرين بذلك موردا ثابتا ودوريا وليس ضئيلا للدخل كان يساعدهم -كفئة من محدودى الدخل- على مواجهة أعباء الحياة.

٤) تدهور الأوضاع الاجتماعية والأمنية

من منطقية الأمور ، أن يترتب على **تداعى كافة النتائج السابقة ، المزيد من تدهور الأوضاع الاجتماعية والأمنية.**

أ- التوتر الاجتماعى والأمنى الذى من طبيعة الأشياء أن ينشأ ويتصاعد بين المستأجرين المطرودين من الأرض وبين الملاك الطاردين لهم من مجال عملهم ومصدر دخلهم الوحيد.

ب- بالتحاق عدة ملايين جدد إلى جيش البطالة فلابد أن نتوقع المزيد من الأمراض الاجتماعية الخطيرة من جريمة وعنف وارهاب .. الخ..

خامسا : ما هو موقف كل من الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية من القضية؟!.

سنحاول -فى هذا المحور من محاور الموضوع- الرصد بلا تعليق على موقف هذه المؤسسات مع التركيز على مؤسستين بالذات، وهما: **الحكومة وحزب التجمع** .. حيث أن لكل منهما رؤية متكاملة (نهجا وحلولا) لهذه القضية الهامة.

***حزب الأحرار:**

-كفانا ظلما للملاك حوالى نصف القرن.

-يجب على الحكومة عدم العدول عن القانون أو تأجيل تطبيقه.

- الخضوع لابتزاز الشيوعيين واليساريين المطالبين بالتراجع عن القانون أو تأجيل تنفيذه، له نتائج وخيمة على **الاستثمار**.

-على الحكومة أن تتخذ الاجراءات ضد مثيرى الشغب والذين يجمعون توقيعات الفلاحين.

(**الحمزة دعبس**)-نائب رئيس الحزب- **جريدة مايو فى ٩/ ٦ / ٩٧).**

-كل ما جاء به القانون الجديد هو وضع نهاية لحالات الاذعان التى كانت قائمة فى حق الملاك فى ظل القانون القديم.

-جاء القانون الجديد ليقيم علاقات متوازنة بين من يملك الأرض وبين من يتعامل معه من المستأجرين.

- تسعين فى المائة من الأرض الزراعية فى مصر يزرعها أصحابها بأنفسهم أو بطريق المشاركة ولن يطبق القانون إلا على ١٠٪ من الأراضى.

-هذا هو العدل الذى جاء متأخرا.

(صلاح قبضايا- رئيس تحرير جريدة الحزب«الاحرار» فى ٩٧/٦/١١).

حزب الوفد:

-صدر هذا القانون لكى يشعر المالك أنه مالك حقيقى.

- دعاوى البعض بأن المستأجر سيضار

غير صحيحة على الاطلاق.

-**ليس هناك معنى لتأجيل تطبيق القانون**، وكفى ٤٤ عاما من ظلم الملاك.

-عدم تنفيذ القانون يهز مصداقية مجلس الشعب والحكومة.

-أطالب مثيري الفتنة من بعض أحزاب المعارضة وصحفها بأن يتقوا الله ولا ينسوا أن هناك مصلحة وطنية عليا.

(ياسين سراج-نائب رئيس الحزب ورئيس هيئته البرلمانية. جريدة مايو ٢/٦/١٩٩٧)

-فرض النظام الثوري سلسلة من القوانين منحت المستأجرين حقوقا وامتيازات لا يقرها شرع ولادين على حساب حقوق الملاك .. الذين تحولوا إلى متسولين يستحقون الصدقة والاحسان.

- نجح ٩٠٪ من المستأجرين في توفيق أوضاعهم مع أصحاب الأرض، أما العشرة في المائة الباقين فهم أغلبهم من مستأجري أراضي الأوقاف والاصلاح الزراعي.. وسيبقون في الأرض وفقا لسياسة الحكومة.

-إن معارضة الحكومة لا تعني اثارة الشعب وتحريض الفلاحين على الفوضى.

(جمال بدوي- رئيس تحرير جريدة الحزب- «الوفد» في ٣/٧/١٩٩٧).

*** الاخوان المسلمون:**

-**القانون الجديد يتفق مع حكم الشرع برد** حقوق الملاك إليهم.

- أحذر من أي تدخل لمنع تطبيق القانون.

-نأمل من الحكومة أن تبذل جهدا أكبر لتعويض صغار المستأجرين الذين سيحرمون من الامتيازات التي تمتعوا بها ولو بدون وجه حق.

(المستشار مأمون الهضيبي-المتحدث باسم الجماعة- حديث لوكالة فرانس برس في **٥/٧/١٩٩٧).**

*** حزب العمل:**

(يرفض طرد المستأجرين)

ويرى أن الحل الأمثل هو الأخذ بنظام المزارعة:

-«أن حزب العمل كانت له رؤية خاصة مختلفة عما جاء في القانون ، ذكرناها مرارا وهي أن الحل في نظام المزارعة نظرا لاختلاف التقديرات في نظام الايجار».

(المهندس ابراهيم شكري- جريدة الشعب ١/٧/١٩٩٧).

-نقول للذين استهزأوا بشعار الاسلام هو الحل، وقالوا أنه شعار بلا مضمون .. ان المزارعة نظام إسلامي أصيل».

مجدي أحمد حسين- رئيس تحرير «الشعب» ١/٧/١٩٩٧).

***الاتحاد التعاوني الزراعي:**

أ- محمد ادريس يحذر:

«**إن الأمر يبدو وكأنه قفزة في الظلام** .. والخوف من ظاهرة المالك غير المقيم أنها تؤدي إلى تدهور الانتاجية الزراعية، وربما يؤدي سياسيا إلى اتساع ظاهرة استرداد الأرض والتحكم في الناخبين ، وهو ما يهدد السلام الاجتماعي وفقا وجب التحذير».

(محمد ادريس -رئيس الاتحاد- جريدة الأهرام(٩/٧/١٩٩٦).

-.. والاتحاد -وصحيفته -يؤيد القانون:

- «أحزاب المعارضة خاطئة في تحريضها للمستأجرين على عدم الالتزام بتطبيق القانون».

-«خطر البطالة لن يهدد المستأجرين».

-«أراضي بديلة لمن يشملهم قانون العلاقة الايجارية»

(جريدة التعاون ١، ٨/ ٧/ ١٩٩٧).

***الحزب الناصري:**

-الدفاع عن قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢.

- رفض القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢.

-الهجوم على تقنين حق الملاك في طرد المستأجرين.

-تحميل الحكومة ايجاد الحل، ومسئولية التداعيات.

(ضياء الدين داوود- رئيس الحزب).

*** القوى الماركسية:**

-**رفض القانون والتحذير من مخاطره.**

«إن طرد المستأجرين المنتجين لغذاء مصر ومحاصيلها الأساسية سوف يفاقم من مشاكل الفجوة الغذائية الاقتصادية من ناحية ،وسيحول هؤلاء الملايين الكادحين إلى إضافة كبرى لجيش البطالة في مصر».

(ابراهيم البدراوي نشرة الفلاحين -سبتمبر ١٩٩٦).

-الرؤية المستقبلية للحركة الفلاحية:

«إن الدفاع عن حقوق الفلاحين معركة شاقة وطويلة وتتطلب تعبئة أوسع القوى المؤمنة بقضية الفلاحين».

(أحمد نبيل الهلالي- مجلة اليسار يوليو ١٩٩٧).

وتبقى بعد ذلك- المؤسستان التي تحمل كل منهما -رغم تناقضهما بطبيعة الحال -رؤية متكاملة.

***الحكومة :**

ويتركز موقفها حول ثلاثة محاور:

١-**إعلاميا**: التهوين من حجم المشكلة ولو بالتناقض مع الاحصاءات والأرقام الرسمية الموثقة بخصوص عدد عقود الايجار وحجم المستأجرين ومساحة الأرض المؤجرة.

٢- **حركيا** :المواجهة الأمنية مع التحركات الفلاحية التلقائية الرافضة للقانون أو بعض التحركات السياسية المناصرة لها.

٣-**الحلول**: كانت الحكومة -حتى الشهر الماضي- لا تطرح سوى حل واحد وهو« **الأراضي البديلة للمستأجرين المضارين**». ورغم ادراكها صعوبة- إن لم يكن استحالة -ذلك:

* فمشروعات الاستصلاح والاستزراع الكبرى التي بدأ بعضها منذ الخمسينات والستينات ،وتكلفت مليارات الجنيهات وطاقات عمل هائلة من جانب العاملين والمزارعين (كمديرية التحرير، والصالحية وغرب النوبارية). آلت إلى البوار والتصفية وتطرح للبيع على الشركات الاستثمارية.

*والمشروعات المستقبلية (وخاصة **مشروع توشكى**)-وحتى مع ثبوت جدواه الاقتصادية والزراعية-يطرح بكل وضوح على الشركات الاستثمارية الكبرى والمؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسية.

***والاستصلاح الفردي من جانب الفلاح وهم لا يمكن مجرد مناقشته.**

*** حزب التجمع:**

كان لحزب التجمع منذ نشأته موقفه الثابت ورؤيته الواضحة لقضية العلاقة الايجارية الزراعية والذي يتلخص في **أهمية استمرار هذه العلاقة كضرورة لاستقرار الأوضاع الاجتماعية في الريف والحرص على الانتاج**

الزراعى، دون أن يكون ذلك عائقا أمام الحوار حول أى قضايا تفصيلية -كقيمة الايجار- من شأنها دعم واستقرار هذه العلاقة.

ولقد رفض خالد محيى الدين رئيس الحزب وهيئته البرلمانية مشروع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢، وتحدد موقف الحزب من هذا القانون ومن القضية، كما يلى:

١- استمرار العلاقة الايجارية التقدية.

٢- النظر فى القيمة الايجارية كل عدة سنوات على ضوء العائد الصافى للفدان بعد حساب تكاليف الانتاج، أسعار المحاصيل.

٣-إنشاء صندوق مالى -بمعرفة الحكومة- يقوم باقراض المستأجر حال رغبة المالك فى بيع أرضه المؤجرة بما يمكنه من شراء هذه الأرض ويسدد السوق، على أن يسعر المستأجر هذا القرض للصندوق على آجال طويلة وبفوائد ميسرة.

٤- كاجراء عاجل، يتم ايقاف تنفيذ المرحلة النهائية من القانون -المتضمنة حق المالك فى اخلاء المستأجرين من الأرض- لعدة سنوات يتم خلالها اجراء حوار قومى جاد- من كافة الأطراف المعنية-حتى يصل إلى حل موضوعى وثابت يحمى المستأجرين من الطرد، ويحافظ على مصالح الملاك، ويستهدف أساسا حماية الانتاج الزراعى، والاستقرار الاجتماعى.

(ولقد تم تقديم مشروع قانون لمجلس الشعب بهذا المعنى).

سادسا: ما العمل الآن .. وقد اقترب شهر أكتوبر؟.

إن الموقف الأقرب للصحة دائما هو الذى ينبع فى الاساس من رؤية أصحاب المصلحة الحقيقية.

وجماهير المستأجرين على امتداد ريف مصر قد اتفقت كلمتهم-دون أى زعم لترابط أو ارتباط يجمعهم معاً- على أن مطالبهم تتلخص فى كلمتين:

***استمرار عقد الايجار.**

*** قيمة ايجارية بامكانهم اداءها.**

ولعل هذا يفترض من كافة القوى الاجتماعية والسياسية -خلال الفترة المحدودة المقبلة-توحيد الكلمة وتوجيه الحركة فى إطار هذين المطلبين العادلين أيا كانت الرؤى الحالة أو المستقبلية لأى من هذه القوى. ولعل هذا يفترض أيضا:

أ- مطالبة الحكومة بما يلى:

١) تحويل القرار الأخير الخاص باقراض المستأجرين من بنك التنمية والائتمان الزراعى للتمكن من شراء الأرض المؤجرة التى يرغب مالكها فى بيعها ،إلى واقع حقيقى من خلال:

* توسيع نطاق المصارف المقرضة للفلاحين -لهذا الشأن- بحيث تشمل البنك العقارى المصرى والصندوق الاجتماعى وبنك ناصر والرصيد المالى للحركة التعاونية.

* جعل سعر الفائدة فى أقل حجم ممكن لا يتجاوز ٣٪.

* مد فترة السداد إلى عشرين عاما على الأقل وخاصة أن القرض يتم بضمان الأرض.

٢) أن يكون «للدولة» دورها الواضح فى مجال عملية التوفيق بين الملاك والمستأجرين:

*بالتوجه للملاك للاحتذاء بموقف الحكومة الخاص بأراضى الدولة والهيئات العامة وقطاع الأعمال (استمرار عقود الايجار وبنفس القيمة الايجارية).

* بتحديد فترة انتقالية -ولتكن خمس سنوات- يتم فيها رقابة الدولة على عدم ارتفاع القيمة الايجارية -حالة التوفيق واستمرار العقد- عن «سقف» معين يتمكن المستأجر من الوفاء بادائه.

(وهذا الدور المحدود للدولة لا يتعارض حتى مع ما ترفعه من شعارات التحرير الاقتصادى واحترام حرية التعاقد).

٣)أن ترفع يدها الأمنية عن الحركة السلمية للفلاحين-المعبرة عن مطالبهم، طالما تتم فى إطار من الشرعية وقواعد الدستور.

مع الافراج عن كافة من تم القبض عليهم من فلاحين أو سياسيين مناصرين لقضيتهم.

ب- على الاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية المناصرة للفلاحين:

١- التمسك -بكافة الوسائل المشروعة- بمطلب الفلاحين بعدم الطرد من الأرض.

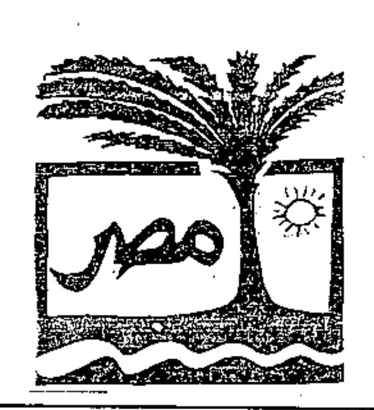
٢- مطالبة **السيد/ رئيس الجمهورية** -بعد العطلة البرلمانية -باصدار مرسوم بقانون بتأجيل نفاذ المرحلة النهائية من القانون بكل ما تحمله من مخاطر.

٣- دعم الحركة الديمقراطية والسلمية للفلاحين فى سبيل الحفاظ على حقهم فى العمل والحياة.

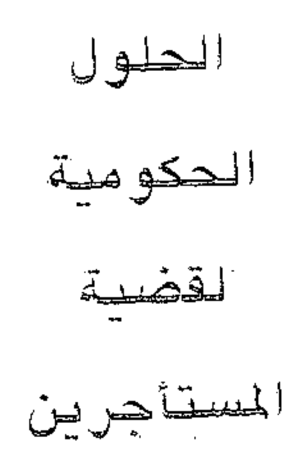
.. وأخيرا..

إذا كانت مصر فى هذه المرحلة تواجه هجمة شرسة من الامبريالية الأمريكية والصهيونية العنصرية.

فبأى منطق نساعد -من خلال تنفيذ عملية طرد المستأجرين- **على شق صفوف المجتمع ودعم التوتر ومخاطر العنف داخله**، بدلا من تجميع قوى الشعب المصرى بأسره للتوحد ضد المخطط الأمريكى / الصهيونى المعادى لوطننا ولمستقبل أبنائنا؟.







الحلول الحكومية لقضية المستأجرين



حقيقية



أم محاولة لاحتواء

الحركة الفلاحية

خالد البلشي

منذ بداية العام الحالي أصدرت الحكومة أوامرها للجمعيات الزراعية بمنع تجديد الحيازات الزراعية للمستأجرين الذين تنتهي حيازاتهم واتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الحيازات من المستأجرين إلى الملاك ابتداء من شهر يوليو مما يعني أن الحكومة قد بدأت في تنفيذ الشق الخاص بطرد المستأجرين من الأراضي الزراعية المستأجرة طبقا للقانون ٩٦ **لسنة ٩٢** مما فجر العديد من احداث العنف في أماكن متفرقة من قرى مصر ونجوعها. حيث وجد ٩٠٤ **ألف مستأجر - يستأجرون مليون، و٤٤٨ ألف فدان بنسبة ٢٠٪ من الأراضي المزروعة-** يعولون **٣ر٥ مليون فرد أنفسهم بدون مصدر مناسب** للرزق. وخاصة أن الأغلبية الساحقة لهؤلاء المستأجرين هم من صغار الفلاحين إذ أن ٨٢٠ ألف مستأجر بنسبة ٩١٪ منهم مستأجرون لأقل من خمسة أفدنة، وأن ٤٢١ ألف مستأجر منهم لا يملكون أي أراض أخرى مما يعني أن هذه الأرض هي مصدر رزقهم الوحيد.

وتجاهلت الحكومة تحذيرات المعارضة من أن الإسراع بتنفيذ هذا القانون دون دراسة المشاكل الناجمة عن ذلك ستؤدي لاشتعال الصراعات داخل الريف المصري والتي لن يمكن السيطرة عليها بسهولة مما يهدد أمن مصر الاجتماعي والاقتصادي.


الشيخ محمد عراقي


د. أحمد حسن ابراهيم

ولجأت الحكومة إلى التهوين من حجم المشكلة والتهوين من حجم المضارين من القانون وأعلنت أنه تم حل ٩٠٪ من المشكلات التي يثيرها القانون وأن الباقي وهو ١٠٪ فقط سيتم حله قبل أكتوبر القادم موعد تطبيق القانون.

وفجأة وجدت الحكومة نفسها أمام براكين الغضب المنفجرة في الريف المصري وتفجرت أحداث العنف في أماكن متفرقة من مصر- **من الفيوم وحتى بني سويف والغربية والدقهلية والمنيا-** وكانت هذه الأحداث تزداد ضراوة كلما اقترب موعد تنفيذ القانون، مما يهدد أمن البلاد واستقرارها ويهدد مصدراً مهم من مصادر الدخل في مصر ...

الزراعة. ولجأت الحكومة إلى المواجهة البوليسية وعمليات القبض العشوائي على المستأجرين.

ورصد تقرير مركز **الأرض لحقوق الانسان** حول أوضاع المستأجرين الزراعية في الريف المصري من ١٩٩٧/١/١ إلى ١٩٩٧/٥/٧ العديد من حالات العنف داخل الريف المصري الناجمة عن البدء في تنفيذ القانون. ووصل عدد ضحايا العنف خلال هذه الفترة إلى ٥ **قتلى** و٨٦ **مصابا** من **الفلاحين**. كما بلغ عدد المقبوض عليهم **١٦٧ فلاحاً** أما الفلاحون الهاربون فقد بلغ عددهم **٦٩ فلاحا**.

وخلال الشهرين الأخيرين تصاعدت أحداث العنف أكثر وأكثر وتواصلت عمليات الانفجار في العديد من قرى مصر وتحولها احتجاجا على قانون طرد المستأجرين ولجأت الحكومة إلى تصعيد الإجراءات البوليسية القمعية في مواجهة حركة الفلاحين بل ومواجهة تحركاتهم الجماهيرية السلمية الاحتجاجية. **واستخدمت قوات الشرطة والأمن كل الأساليب القمعية من القبض العشوائي على الفلاحين أو العناصر النشطة في الدفاع عنهم إلى هدم البيوت** وحرق المحاصيل مثل ما حدث في **السنبلاوين** . واستخدمت الشرطة العنف في أماكن متفرقة من الجمهورية مثل دمنهور وشبين الكوم وكفر الشيخ وقنا والقاهرة وبنها وبعض مدن الغربية، مما دفع بالأحداث إلى الأسوأ. وشهدت العديد من المحافظات المزيد من المواجهات استمراراً لمناخ الأزمة والتي تنذر بكوارث رهيبة.

وحسب بيانات مركز الأرض في الفترة من ١٩٩٧/٥/٧ إلى ١٩٩٧/٧/١٣، وصل عدد ضحايا العنف إلى ٦ قتلى ، و٦١ مصابا. ٥٩٢ مقبوضا عليهم. والهاربين ١١٠ فلاح، والمحبوسين ١٧٥ فلاحا.

وفي محاولة لاحتواء احداث العنف وتهدئة الأمور حتى يتم تمرير القانون أو ربما ادراكا متأخرا من الحكومة لحجم المشكلة لجأت الحكومة إلى طرح مجموعة من الحلول:

ففي ٢١ يونيو أعلن د. يوسف والي وزير الزراعة أنه أصدر توجيهاته بقيام البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بتوفير تمويل طويل الأجل لاقراض المستأجرين الراغبين في شراء الأرض الزراعية التي يستأجرونها من ملاكها.

وصرح د. **حسن خضر** رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بأن مجلس إدارة البنك في جلسته التي عقدت يوم الاثنين ٦/٣٠ وافق على **قيام البنك بتوفير تمويل طويل الأجل وحتى سبع سنوات لاقراض المستأجرين الراغبين في شراء الأراضي** التي يستأجرونها وأنه تقرر تخصيص ١٠٠ **مليون جنيه** بالبنوك الزراعية لتحقيق ذلك.

وصرح بأن البنك سيقوم بمنح المستأجر ٧٠٪ من قيمة الأراضي الزراعية التي يرغب في شرائها بحد أقصى ١٠ أفدنة من الأراضي القديمة للمستأجر الواحد بحيث يتم تسديد القرض على سبع سنوات وبفائدة لا تتجاوز **١٣٪**. وذلك بشرط أن يقدم المشترى شهادة تصرفات عن الأرض لمدة ١٠ سنوات سابقة وكشف تحديد مساحة وتحديد مصدر الري والصرف.

وفي ٤ يوليو الماضي وأثناء زيارة الرئيس **مبارك** الأخيرة لتونس وأثناء رده على أسئلة الصحفيين صرح بأنه مهتم بقضية مستأجري الأراضي الزراعية اهتماماً كبيراً **ووعد بمنحهم أرضاً بديلة في المناطق الجديدة**.

ولكن ما مدى جدوى الحلول التي تطرحها الحكومة لحل المشكلة؟ وهل الحكومة جادة في تنفيذ هذه الحلول أو لا؟.

يبدو أن تصريحات المسئولين الأخيرة كانت في إطار المحاولة لاحتواء الغضبة وتمرير القانون .حيث نشرت جريدة الاهرام يوم الأحد ٦ يوليو أن البنوك الزراعية **بالمحافظات أكدت أنها لم تتلق أي تعليمات بصرف قروض للمستأجرين لشراء الأراضي الزراعية من الملاك** .وقال مصدر مسئول ببنك التنمية والائتمان الزراعي بالجيزة أن صرف القروض لمستأجري الأراضي الزراعية كان مجرد قرار لوزير الزراعة ولم تتلق فروع البنك أية تعليمات بالصرف.

أما بالنسبة للأراضي البديلة فلقد كشفت جريدة **الدستور** في عددها الصادر يوم ١٦ يوليو عن **قيام وزارة الزراعة ببيع أراضي وهمية للمستأجرين**.حيث فوجئ عدد كبير من المستأجرين المتقدمين بطلبات الحصول على أراضي بديلة في المدن الجديدة بأنهم قد حصلوا على أرقام تسجيل وهمية وأن بعضهم يشترك في نفس القطعة والرقم مع آخرين.

وكشفت الدراسات أن اقتراح د. والي باعطاء أراضي بديلة للفلاحين في منطقة **سهل الطينة بسيناء** بأنه يدور في إطار المسكنات حيث كشفت دراسة قيمة **لكلية العلوم البيئية** بالعريش أن أراضي سهل الطينة تعاني بشدة من ارتفاع نسبة ملوحة التربة بنسب تجاوزت ملوحة البحر المتوسط والتي من المعروف أنها أعلى نسبة ملوحة في العالم وبالتالي تصبح فرصة الإنتاج الزراعي في هذه الأراضي لا تزيد عن ٣٠٪ تقريبا. ولن يزيد الإنتاج الاجمالي على ٢٥٪ بالمقارنة بنسب الانتاج الزراعي في الأراضي الخصبة فكيف اذن يذهب الفلاح إلى هذه المناطق القاسية والبعيدة.

ولكن بفرض جدية الحكومة في تنفيذ ما وعدت به. فهل ستسهم الحلول المطروحة في حل القضية؟.

القروض البنكية والحلول التعجيزية

يقول الشيخ **محمد عراقي أمين الفلاحين بحزب التجمع**: إن ما تطرحه الحكومة حول مسألة القروض البنكية لا يمكن وصفها إلا بأنها حلول تعجيزية. ويقول لقد كنا في التجمع أول من طرح هذه الفكرة منذ الثمانينات. وقد عرضناها في الاجتماع المشترك بين مندوبي الحزب« **خالد محيي الدين- محمد عراقي**وأعضاء من أمانة الفلاحين» على د. **والي وقيادات الحزب الوطني** عند مناقشة مشروع القانون ٩٦ لسنة ٩٢ قبل اصداره وكان رأينا الثابت الذي ما زلنا نتمسك به للآن هو:

إقراض الفلاحين المستأجرين لشراء الأراضي المستأجرة في حالة عرض المالك هذه الأراضي للبيع وأن يكون للمستأجر الشفعة في ذلك وأن يأخذها بسعر المثل السائد. أما التمويل فتوفره الحكومة بقروض تعطى بضمان للأرض المشتراة على أن تكون ميسرة في معدل الفائدة ومدة السداد. وحددنا تقريبا أن تكون قيمة **القسط الذي يدفعه المستأجر لاستهلاك القرض في حدود ١٥٠٪ من القيمة الإيجارية**.

ولأن الحكومة بعد ممانعة طويلة رأت أن ما عرضه التجمع تفصيلا في الاجتماعات المشتركة مع د. والي وقيادات الحزب الوطني وجد هذا الموضوع هو الصحيح الوحيد. لذلك فلقد بدأت تقترب منه بخصوص القروض والأراضي البديلة التي توزع على المستأجرين. وقدمت حلولا في هذا الاطار.

ولكنها جميعا غير عملية لان توزيع **الأراضي البديلة ما زال وعوداً لم يصدر بها قانون ملزم أو قرار**. كما أن تكلفة استصلاحها عالية جدا. لا يستطيع الفلاح العادي تحملها. كما أن الأماكن المعروضة بها هذه الأراضي غير قابلة للاستصلاح بسهولة وليس بها بنية أساسية تساعد الفلاح على الاستقرار.

الرئيس مبارك

أما بالنسبة للعرض الذي قدمته الحكومة بخصوص تمويل شراء الأراضي بقرض من بنك التنمية فانه يضع المستأجرين على قرني المستحيل لأن الأسعار السائدة للأراضي الان بين ٢٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ جنيه للقيراط أي تتراوح بين ٦٠ و٧٢ ألف جنيه للفدان يأخذ المقترض منها ٧٠٪ من البنك و يدفعها مع الفوائد على سبعة أقساط سنوية ونحن في حزب التجمع نرى أن هذا الحل مستحيل التنفيذ لسببين:

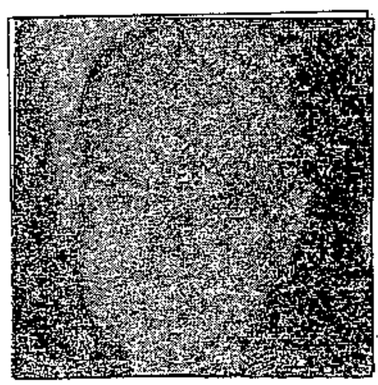
١- **أنه يفترض قدرة المستأجر على دفع ٣٠٪ الخارجة عن القرض نقداً وهي بين ٢٠ و ٢٤ ألف جنيه** تقريبا علما بان ٩٩٫٩٩٪ من المستأجرين معدمين ولدى الحكومة حيازتها المركزي للتعبئة والاحصاء للتثبت.

٢- أن قيمة القسط السنوي سوف تكون في حدود من ٦٥٠٠ إلى ٧٠٠٠ جنيه يضاف إليه الفوائد السنوية والتي سوف تكون في حدود ٣ آلاف جنيه. وعليه فان على **المستأجر أن يدفع قسطاً سنوياً يدور حول العشرة الاف جنيه** وهذا مستحيل حتى لو زرع الأرض نقودا في ظل تضاعف أسعار التكلفة والاتجاه التصعيدي الثابت لها بعد تحرير الزراعة وإلغاء الدعم وسيادة أسعار السوق. والتي تبلغ وفي أقصى الزراعات عمراً وأقلها شراهة للخدمة كالارز مثلا ١٢٠٠ جنيه للفدان الواحد بتقدير الحكومة.

علما **بان الفدان المملوك المزروع على الذمة** يصفى من ٢٠٠٠ إلى ٢٢٠٠ جنيه وذلك حسب دراستنا المرتبطة بأسواق المحاصيل والأسعار الرسمية للخدمة وهذه النقود ستذهب في اتجاهين: الأول هو الوفاء بحاجيات المعيشة والثاني هو سداد أعباء القرض.

وفي هذه الحالة وحتى لو أسقطنا احتياجات الفلاح المعيشية وأنه **فلاح قام لا يأكل ولا يشرب** ولا ينام فانه سيخرج في آخر الموسم بحساب مدين يساوي **٣٠٠٪ من دخله** في أحسن الفروض. أرأيت كيف يجري تخفيف الأعباء عن محدودي الدخل؟.

ولهذا فانا نطالب بفتح الباب الموارب إذا كانت هناك جدية في تقديم الحلول ولتكن قيمة **القرض ١٠٠٪ من ثمن الفدان وسعر الفائدة مساويا لاسعار الفائدة في قروض اسكان شباب حسني مبارك** فالجميع من محدودي الدخل وان تكون مدة سداد القرض بين ٣٠, ٤٠ سنة على الأقل في هذه الحالة فقط يمكن أن يكون الحل عمليا كما قدمه التجمع مدروساً قبل ذلك. والا فنحن نبشر الحكومة من الان في حدود ما تفرضه بانه لن يحدث جديد. إذ من المهم في مثل هذه الظروف البالغة الحساسية من الناحية المجتمعية أن نقدم حلولا ممكنة التنفيذ مسندة بدراسات رقمية تضع علاقة متوازنة بين صافي عائد الفدان وقسط السداد وضرورات المعيشة لهذا المستأجر المتزوج ويعول.



يوسف والي

أما **محمود جبر مدير الوحدة القانونية بمركز الأرض لحقوق الانسان** فيقول: إن الحكومة تتحرك على ٣ محاور أساسية وهي القرض الذي سيساهم به بنك الائتمان الزراعي والأراضي البديلة ولجان التوفيق والمصالحات بين المستأجرين والملاك. أشبع أنها تهدف إلى حل الصراع بين الملاك والمستأجرين. وحقيقة الأمر أن هذه المحاور لا تقدم حلولا حقيقية ولكنها مناورة من جانب الحكومة لتمرير القانون دون تقديم حلول جادة.

حيث إن القرض الذي سيساهم به بنك الائتمان الزراعي ١٠٠ مليون جنيه مبلغ زهيد بالنسبة للأراضي المؤجرة أو بالقياس على عدد الراغبين في الشراء فضلا عن أن هذا المبلغ خصص بقصد الاستعانة به في حالة رغبة بعض الملاك في التصرف بالبيع في الأراضي المملوكة لهم والمؤجرة للفلاحين. ويرى المركز أن جزءا كبيرا من الأراضي المؤجرة سوف يكون مطروحاً في السوق خاصة من الملاك الغائبين وأصحاب الحيازات القزمية الصغيرة وعددهم مليون و٣٣٨ ألف مالك غائب. **ولو افترضنا أن متوسط سعر الفدان يتضح حسب سعر السوق هو ٥٠٫٠٠٠ فقط فالمائة مليون جنيه المحددة تشتري ٢٠٠٠ فدان ومن هنا أنها أكذوبة كبرى اسمها مساهمة البنك.**

كما أن الفائدة وهي ١٣٪ هي فائدة القروض العادية. تسدد على ٧ سنوات الأمر الذي يصبح معه الفلاح المشتري ملزماً بسداد مبلغ وقدره ١٢ ألف جنيه سنويا. وهو أمر فوق طاقته.

أما بالنسبة لمحور الأرض البديلة ووفقا لأحكام القانون ونص المادة ٥ من القانون ٩٦ لسنة ٩٢ التي نصت على اعطاء الأولوية في الحصول على هذه الأراضي للمستأجرين الذين تنتهي عقودهم وفقا لاحكام القانون والذي لاشك فيه فان أغلب هؤلاء سيبادرون إلى الحصول على هذه الأراضي. فاذا ما تبين أن عدد المستأجرين الذين ستنتهي عقود ايجارهم يبلغ وفقا لتقديرات المركز ٩٠٤ ألف مستأجر وإذا تم توزيع خمسة افدنة فقط على كل منهم. **فان مجموع الأراضي التي يتعين على الحكومة تسليمها لهم هو ٤ مليون و ٥٢٠ ألف فدان**. فهذا كلام غير منطقي وغير صحيح لأن الأراضي التي أصلحت منذ عهد محمد علي ٢ مليون فدان فكم سيقف هؤلاء المستأجرون في طابور الانتظار ليحصلوا على هذه الأراضي.

فضلا عن أن فكرة الأراضي الصحراوية هي فكرة استشارية في جوهرها نظرا لحاجة هذه الأراضي في السنوات الخمس الأولى إلى تكاليف ونفقات باهظة تفوق امكانيات هؤلاء الفلاحين من صغار المستأجرين الذين لا يصلحون بأي حال لهذه المهمة على المستوى الاقتصادي في ظل غياب البنية الاساسية في هذه المجتمعات الجديدة.

بل إننا نجد أن الحكومة قد باعت مؤخرا في شهر مايو الماضي أراضي الصالحية دون الالتفات لمطالب ١١ ألف مستأجر يزرعون هذه الأراضي . ولنا أن نتساءل كيف تقوم الحكومة بذلك وهي تعلن أنها ستقوم بتوزيع الأراضي المستصلحة على المستأجرين الذين ستنتهي عقود إيجارهم.

ويقول د. **أحمد حسن إبراهيم**

المستشار في معهد التخطيط القومي بالنسبة للأرض البديلة أنا أرى أن كل أرض جديدة ينبغي أن توزع على الفلاحين لا الشركات ولا الخريجين وذلك حتى يتم توزيع السكان على ٢٥٪ من مساحة مصر بدلا من ٤٪ حسب الاهداف المعلنة للحكومة. وأظن أن هذا يتحقق بشكل أساسي بتهجير الفلاحين على غرار ما حدث في مديرية التحرير.

يعني: أنه يجب أن يحدث نوع من التهجير الجماعي لمجموعة أسر من نفس القرية تربط بينهم قرابة أو مصاهرة أو حتى جيرة فنقضي بذلك على الاثار السلبية للشعور بالغربة .حيث أننا ننقل مجتمعاً متماسكاً مما يضمن استقرارهم.

وأظن أن هذا لن يتحقق إلا اذا توافرت البنية الأساسية لتحقيق مستوى حياة أفضل من القرية وذلك حتى يشعر الفلاح بالأمان. وأظن أن ذلك يجب أن يتحقق بدعم من الدولة وذلك لان الهدف من وراء ذلك هدف بعيد. **فاذا كانت الدولة مستعدة لدعم الشركات الكبيرة بالبنية الاساسية والطرق التي تسهل لها الاستثمار. فالاحرى ان تدعم الفلاح الذي سيساعد في عملية توزيع السكان.**

وأظن أنه يجب على الدولة أن تختار عناصر من شباب الفلاحين يشكلون أسراً والأفضل أن تكون أسراً كبيرة العدد حتى تضمن أن تحدث عملية تفريغ حقيقي للسكان وللمساعدة على الاستقرار في هذه الاماكن.

ولكن لكي نضمن نجاح المشروع لابد أن تكون هناك دراسة جيدة وحصر للأراضي الصالحة وبنية اساسية قبل عملية التهجير وهذا يحتاج لوقت لتدرس فيه. وإلى أن تتم الدراسة بشكل جيد. وان تحدد المساحات المستصلحة والتي سنوزعها الفلاحين بشكل جيد حتى لا تحدث عمليات التداخل اثناء توزيع هذه الأراضي كما نشرت بعض الصحف مؤخراً. فبدون الدراسة الجيدة للمشروع **فانت ستنشئ هذه المجتمعات الجديدة على صراعات من الأساس وبهذا لن يتحقق الاستقرار.**

فلذلك مطلوب إرجاء تنفيذ القانون لفترة ٥ سنوات تتم فيها كل هذه الأمور .حيث ان الدولة لم تهتم في الخمس سنين الماضية بتسوية الموضوع ولم تستفق الا في الشهرين الاخيرين فلا يمكن انجاز ما لم يتم في خمس سنين في شهرين كالتأكد من وفرة الأراضي اللازمة لذلك وحصرها وتوزيعها وتوفير سبل الري والبنية الاساسية فيها.

فنحن يجب أن نعمل على أن يستقر هؤلاء الفلاحون في الأراضي الجديدة. وتوفير سبل العيش المريح لهم ولكنك اذا نقلتهم دون ذلك فانت تجعلهم **بدلاً من ان يتلقوا الفقر في قراهم فانهم يتلقونه في مكان أخر.**

نريد أن يتم ذلك بشكل يجذب الفلاحين إلى الانتقال فينشئ لهم تنظيمات تكتهم وتساعدهم في التغلب على المشاكل وتضمن لهم تسويق منتجاتهم وبشرط أن تكون الأرض جيدة وصالحة للزراعة.

أما بالنسبة للقرارات الأخيرة **لدكتور والي** وبنك التنمية والائتمان الزراعي فانا أعتقد **أنه لو أن هناك مستأجراً يستطيع أن يشتري الأرض لاشتراها** تجنبا للمشاكل ولقد طالبت من عشر سنين ان تتولى الدولة من خلال صندوق خاص أو تعاونيات أو أي شكل آخر عملية تمويل شراء هذه الأراضي. أي أن يكون هناك آلية تتولى عملية تمويل نقل الأرض وأن تتم بشروط ملائمة بحيث تدفع هذه الآلية ثمن الأرض للمالك كقرض للمستأجر على أن يسدد المستأجر هذا القرض في فترة زمنية معينة تتحدد على أساس قسط سداد سنوي يساوي القيمة الايجارية .**فانت عندما تطالب الفلاح بدفع قيمة أكبر من القيمة الايجارية سيهمل الأرض ويتوجه إلى العمل بالاجرة** لسداد هذا القرض فيجب أن يكون هناك شروط ميسرة تضمن ان يهتم المستأجر بالأرض ويستطيع سداد القسط ويتبقى له شئ يعيش منه.

ونحن لدينا نموذج نستطيع أن نحتذيه . فالدولة تقوم باقراض تعاونيات الاسكان قروض صغيرة مدعومة وبشروط ميسرة .ولفترة زمنية طويلة ٣٠ سنة **فلماذا لا نستعير هذا النموذج؟.**

وأنا أعتقد أننا إن لم نراع ملائمة قسط وسعر الأرض لظروف هذه الشريحة فمعنى ذلك أننا نقوم بعمل جهود لا فائدة منها.

بالنسبة للجزئية التي تقول إن البنك سيتحمل ٧٠٪ من سعر الأرض. يقول د. **أحمد** من أين نتصور أن شريحة معينة مثل مستأجر يستأجر فداناً أو أقل أو فدانين أو أقل له من المدخرات التي تجعله يدفع ٣٠٪ من سعر الأرض إذا اخذنا في اعتبارنا ان قيمة الفدان قد تصل إلى ١٠٠ ألف جنيه. لنجعلها ٦٠ ألف فقط **فمن أين لمستأجر فدان أو فدانين المدخرات التي تساوي ١٨ ألف جنيه.**

أنا أزعم أن كثيراً من المستأجرين لا يتبقى لهم من عائد الأرض أكثر مما يساوي قيمة ايجارهم لو عملوا لدى الغير. ولو أن هؤلاء يستأجرون أفراداً للعمل بالأرض لن يتبقى إلا النذر اليسير. وأعتقد أن كثيراً من المستأجرين يرضى بهذا الوضع لأنه يفضله على أن يعمل أجيرا لدى الغير لاعتبارات تتعلق بمسألة الاحساس بالذات وان استئجار الأرض يضمن له فرصة عمل شبه مستقرة. فهم يفضلون استئجار الأراضي حتى ولو يتحقق لهم عائد كبير.

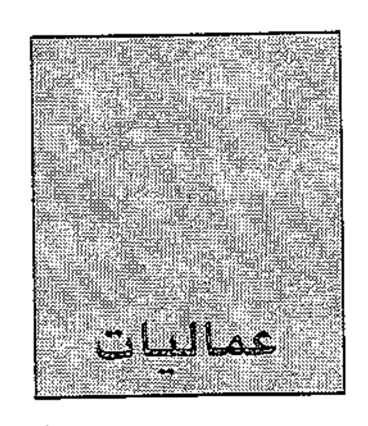
سعر الفائدة مرتفع جدا أنا اتساءل ما هي الحكمة في أن تدعم الدولة الاقراض التعاوني وتمنحه شروطاً ميسرة؟ أظن أن الهدف أساسا حل مشكلة قطاع من المواطنين. فلماذا لا نستلهم نفس الروح في عملية تمويل شراء الأراضي المستأجرة . فلدينا شريحة من المواطنين محدودي الدخل والفقراء في حاجة أن تتوفر لهم شروط وضمانات الاستقرار والمعيشة الادمية .واستقرار هذه الشريحة هو في ذاته ضمانة لتحقيق الاستقرار في المجتمع عامة، بمعنى انعكاساته على المجتمع. فلو تركوا الأرض. في أضعف الفروض سيهاجرون من القرى التي ضاقت بهم إلى المدن التي تضج بسكانها مما يلقي أعباء اضافية على المدن ويؤدي لظهور العشوائيات فلابد من حل المشكلة حلاً جذرياً.

طالما أن المالك يريد **أن يبيع والمستأجر يريد أن يشتري هنا يأتي دور الدولة وعليها** كراع ومسئول عن المواطنين كافة أن تقوم بتيسير ذلك وفي هذه الحالة لابد أن يكون للمستأجر أولوية وبنفس السعر وبنفس الشروط .وأعتقد أن المستأجر الذي يمتلك امكانية شراء الأرض ولا يقبل ذلك فلا يجب أن يستمر في الأرض.

ولتنفيذ ذلك علينا بالبدء في تأجيل تنفيذ القانون لمدة خمس سنوات جديدة حتى يتم دراسة مصادر التمويل وقيمة الأموال اللازمة لذلك وأعتقد أنه لن يقع أي نوع من الغبن على المالك لان القانون ضمن له رفع القيمة الإيجارية بأكثر من ٣ أمثالها حيث وصلت إلى ٢٢٠ مثل الضريبة. **فالدولة رفعت القيمة الايجارية الجديدة اكثر من ٣ أمثال القيمة المحددة سنة ٨٦ والتي كانت تبلغ ٢٥٠ جنيها** . فالقيمة تتجاوز الان ٨٠٠ جنيه.

أظن أنه قد تكون هناك حالات بيع عاجلة لملاك يحتاجون لبيع هذه الأرض اتصور أن هذه الحالات لن تكون كثيرة واظن انه يجب أن يكون لهذه الحالات الأولوية في سرعة البت فيها ولتخصص المليون جنيه المرصودة الان لنقل ملكية الأراضي العاجلة. أم أنه من المتصور أنها ستحل المشكلة فانا أعتقد أننا بذلك نضحك على أنفسنا فهذه النقود تكفي بالكاد لشراء ١٢٥ فداناً في احسن الظروف.

أخيراً:لعل الاهتمام المفاجئ الأخير للحكومة بهذه القضية يعكس صحة ما طالبت به القوى المختلفة في مصر من ضرورة ايقاف تنفيذ القانون ٩٦ لسنة ٩٢ في مرحلته النهائية الخاصة بحق المالك في طرد المستأجر لعدة سنوات تكون كفيلة باجراء حوار قومي حقيقي وجاد يصل إلى حل متوازن يحمي المستأجرين من ترك الأراضي ويراعي مصالح الملاك ويهتم أساسا بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.



ماذا يفعل العامل بعد سن الستين؟

هل ينتظر الموت تحت الشجرة أم يجد ما يشغل فراغه؟

محمد جمال إمام

عندما بلغ والدى رحمه الله السنين من عمره وأحيل الى التقاعد، واجه مشكلة عويصة اقضت مضجعه وعجلت بتدهور ملكاته الذهنية والصحية، ألا وهى **ماذا يفعل بوقته** ولم يكن يعرف وسيلة لشغله سوى العمل؛ فلم يكن العثور على فرصة عمل لمتقاعد أمرا متوفرا فى ذلك الوقت من أواخر الستينات ، ولم يكن والدى من معتادى الجلوس على المقاهى، أو يستطيع أن يخلق نشاط أعمال صغير يشغل به وقته. ولم يتبق أمامه سوى قضاء وقت فراغه الطويل أمام التلفزيون، وأترك للقارئ تخيل مدى الأثر المدمر لادمان مشاهدة التلفزيون المصرى، سواء فى ذلك الحين أم فى الوقت الحالى.

الطابع العالمى للمشكلة

والمشكلة لا تخص العمال المصريين وحدهم، وإنما هى مشكلة ذات طابع عالمى. وقديما ، عندما كان المرء يبلغ الستين.كان يعتبر بحق «عجوزا» فى هيئته وفى قدرته على العمل وفى ترقبه بالنسبة لامتداد العمر وكان العامل يتطلع بفارغ الصبر إلى ذلك اليوم الذى يستريح فيه من عناء العمل ويخلد إلى الراحة. غير أن الحياة العامة فى ذلك العصر كانت مختلفة، وكان الترابط العائلى والاجتماعى قويا، وكان من اليسير للمرء أن يجد بعد تقاعده عن العمل ما يشغل به وقته بطريقة مفيدة ومثمرة تعوضه عما افتقده من الاشباع المعنوى الذى توفره القيمة الاجتماعية للعمل. وكان بيت الأسرة الكبير الذى يضم أجيالا عدة من الأسر الواحدة يوفر للمسن الأمان والونس الاجتماعيين،ويحميه من الاحساس بالضياع، ويعطيه الشعور بأنه لا تزال له قيمة فى الحياة.

ولكن مع تقدم سبل الرعاية الصحية وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، لم **يعد سن الستين بالسن التى تعجز الانسان عن العمل أو تقتل الرغبة لديه فى الاستمرار فى مزاولته** .وأصبح من المعتاد، حتى فى مصرنا العزيزة، أن يمتد العمر بالمرء إلى ما بعد الثمانين، وهى فترة انتظار طويلة لنهاية الحياة بالنسبة لمن كان فى صحة جيدة وليس لديه وسيلة لشغل الفراغ غير مشاهدة التلفزيون.(من المؤكد أن آلام هذا الانتظار,لا تختلف كثيرا عما يشعر به المحكوم عليه بالاعدام وهو ينتظر لحظة تنفيذ هذا الحكم) إلا أن الظروف الاجتماعية تغيرت، ووهنت الروابط العائلية والاجتماعية، واختفى بيت الاسرة الكبير، وتفرق أفراد الأسرة الواحدة فى شقق سكنية فى أجزاء متفرقة من المدينة الواحدة، وحالت صعوبة المواصلات فى المدن الكبيرة دون التزاور المنتظم بينهم. وأصبح من المعتاد أن يقبع المسن بصحبة زوجته وحيدين لفترات طويلة، وبخاصة أن العلاقات الاجتماعية بين الجيران فى المنزل الواحد فى الأحياء السكنية الحديثةأصبحت واهية إلى حد مخجل. وليس كل متقاعد من يستطيع أن



أحمد العماري

يبدأ عملا خاصا يشغل وقته ويدر عليه دخلا اضافيا! أو من يستطيع أن يجد فرصة عمل جديدة تلائم خبرته ووضعه الاجتماعي.

ويحضرني في هذا الصدد باستمرار نموذج رجال الشرطة والقوات المسلحة الذين يحالون إلى التقاعد في الأربعينات والخمسينات من عمرهم ويضطر بعضهم في كثير من الأحيان إلى قبول أى عمل يشغل وقته حتى ولو لم يكن متناسبا مع مكانته الاجتماعية.

وقد تزامن هذا التطور، المصحوب بزيادات سكانية هائلة على الصعيد العالمي، مع **الانكماش المستمر في فرص العمل** نتيجة للتطورات التكنولوجية التي تقلل باطراد من الحاجة إلى الأيدي العاملة، سواء في وسائل الانتاج أو الخدمات. ومن هنا ارتفعت البطالة، وأصبح الشغل الشاغل لدوائر الحكم في كل مكان هو **توفير فرص العمل للأجيال الشابة التي تلتحق سنويا بسوق العمل**.

واهتمام الحكومات في كل دول العالم بفئة الشباب سببه احصائي في المقام الأول، حيث أن هذه هي الفئة التي تحتسب ضمن فئات العاطلين عن العمل! والصيف هو الفترة التي ترتفع فيها النسب الاحصائية للبطالة بعد ظهور نتائج الامتحانات وتدافع الشباب غير الراغب في استكمال تعليمه، أو الذي يبحث عن فرصة عمل مؤقتة توفر له تمويلا مناسبا لاستكمال دراسته العليا في البلدان التي لا تأخذ بمجانية التعليم الجامعي، إلى تسجيل أنفسهم في مكاتب العمل والتشغيل من أجل الحصول على أي فرصة عمل متاحة! بينما يدخل كبار السن في فئات أرباب المعاشات الذين يحصلون على معاشاتهم التقاعدية المستحقة! أما الشباب فانهم أما أن يحصلوا في بعض البلاد على تأمينات البطالة لفترة زمنية محدودة، أو لا يحصلون على شئ بالمرة، كما يحدث في مصر المحروسة، ومن ثم فانهم **يعتبرون مثار قلق ومصدر متاعب أمنية، بالنظر إلى ما لديهم من ثورة حماس شبابية قد تدفعهم إلى التذمر وتكدير صفو الأمن العام أن طال انتظارهم لفرصة عمل تدر عليهم دخلا منتظما وتمكنهم من بدء حياة أسرية طبيعية**. بينما لا ينتظر من كبار السن أن يقلقوا حياة المجتمع بالصخب والضجيج لمجرد إحساسهم بالملل القاتل وافتقادهم لما كان العمل يشعرهم به من إشباع معنوي!.

صراع الأجيال

اهتمام الحكومات إذن بتوفير فرص عمل للشباب **أمر طبيعي** في ظل ضيق أسواق العمل في كل مكان، **وان كان يأتي دائما على حساب كبار السن**، بحيث أنها ظلت تلجأ إلى تخفيض سن التقاعد عن العمل من **٦٥ سنة إلى ستين** (كانت الذريعة الرئيسية فيما سبق هي الشفقة على العمال كبار السن الذين يضطرون إلى العمل حتى هذه السن المتأخرة)، ثم بدأت الأصوات تتعالى في كثير من البلدان الصناعية المتقدمة مطالبة بالاستمرار في تخفيض هذه السن بدعوى إتاحة الفرصة للعمال للتمتع بمزيد من أوقات الفراغ وممارسة هواياتهم التي لم يتمكنوا من ممارستها في شبابهم لاضطرارهم إلى العمل في سن مبكرة لاعالة أنفسهم وأسرهم، فضلا عن توفير الآلاف من فرص العمل للأجيال الشابة الداخلة حديثا إلى سوق العمل(من بين التدابير التي يقترحها رئيس الوزراء الفرنسي الاشتراكي الجديد «ليون جوسبان» لخلق مئات الالوف من فرص العمل تخفيض سن التقاعد ستين) . وهي دعاوى ملتوية ومثيرة للاستغراب ، فلو كان العامل مثلا من هواة كرة القدم وكان يتمنى في شبابه أن تتاح له الفرصة لاشباع حبه لها وممارستها واستعراض مهاراته لعله يصبح لاعبا مرموقا مشهورا، فهل يستطيع أن يفعل ذلك مثلا وقد بلغ الثامنة والخمسين من من عمره؟ والذين يدعون إلى ذلك من مقاعد السلطة أو مكاتب عملهم الوثيرة ألا ينتظرون حتى يصبحوا من ضمن المتقاعدين ليدركوا مدى قسوة ساعات الفراغ الطويلة، وليتأكدوا من أن العمل في حد ذاته **«قيمة اجتماعية»** قبل أن يكون وسيلة للتعيش. **وأن الاشباع المعنوي الذي تحققه ممارسة العمل أهم بكثير للانسان (شابا كان أم مسنا) من مجرد المشاركة في رحلة حول العالم يظل بدفع أقساط تكاليفها مقدما لسنوات طويلة قبل تقاعده عن العمل!** وأن وجود المرء وسط صحبة العمل، حتى ولو كانت كئيبة، أمتع بكثير من قضاء المرء لوقت فراغه وحيدا على المقهى أو بصحبة اثنين أو ثلاثة من أمثاله المتقاعدين الذين أسودت الحياة في وجوههم، أو متابعة برامج تلفزيونية يتوجه معظمها إلى تلبية اهتمامات فئات عمرية أخرى غير فئة المسنين! وأنه لأمر بغيض بالفعل أن تصبح المسألة صراعا بين الأجيال على اغتنام فرص العمل الضئيلة المتاحة، وهو صراع يدفع ثمنه المسنون ماديا ومعنويا، بدلا من أن تقوم على تكاتف اجتماعي لحل المشكلة بشكل جماعي وليس على حساب فئة ضعف شأنها وهان أمرها.

تجربة أمريكية

ذكرني بذلك كله تحقيق صحفي نشرته صحيفة **«كريستيانس سايس مونيتور»** الأمريكية في عدد لها يرجع إلى نحو ستة أشهر عثرت عليه وأنا أقلب في أوراقي القديمة. والتحقيق يبدأ بقوله: «في السنوات الماضية واجه روبرت هاسان عمليتي تكيف رئيسيتين! فلقد تقاعد عن العمل مبكرا نتيجة لتخفيض حجم العمالة في الشركة التي كان يعمل ضمن جهازها الفني .ومنذ سنة توفيت زوجته بعد ٣٥ سنة من الزواج . وبعد أن أصبح يعيش وحيدا، فانه أخذ يفتقد رفقة زوجته واتصاله بزملائه في العمل. غير أنه وجد في الشهور الأخيرة طريقة جديدة للحياة تخفف من آلام وحدته. ففي صباح كل يوم جمعه، ينضم إلى ستة أو سبعة رجال آخرين للمشاركة في«**المجموعة النقاشية للرجال المسنين**» والتي تتيح الفرصة لما يزيد عن ستين مسنا ليلتقوا

بأقرانهم .» ويقول السيد هامان: إنها فرصة للخروج من المنزل والالتقاء بالناس، والاستماع إلى رؤى الآخرين للحياة».

وتقول **الصحيفة الأمريكية** بأنه رغم أن الأنشطة الترفيهية تشغل جانبا من حياة **٢٣ مليون متقاعد أمريكي**، فإن المتخصصين في الشيخوخة يتزايد إدراكهم بحاجة المسنين إلى إقامة صلات أعمق بالآخرين، وأن هذه الحاجة ستتزايد في السنوات المقبلة، خاصة وأن عدد من يتجاوز عمرهم ٦٥ سنة في الولايات المتحدة الأمريكية سيرتفع ليصل إلى ٣٣ مليون شخص في السنة الحالية وإلى نحو ٧٠ مليونا في عام ٢٠٣٠ . ويؤكد المتخصصون أنه بالنسبة لهذا الجيل من الناس، وخاصة الذكور منهم،**فإن حياتهم كانت تدور بالأساس حول العمل!** ولم يستطع الكثيرون منهم أن ينموا أي نوع من الهوايات أو يقيموا علاقات صداقة مع الآخرين، مثلما فعلت زوجاتهم ،مما أوجد لديهم فراغا كبيرا جدا عندما انتهت حياتهم الوظيفية.

وتفسر **الاخصائية الأمريكية** التي أنشأت هذا التجمع للمتقاعدين أن الناس عندما يتقاعدون عن العمل ويتوقفون عن الذهاب إلى أماكن العمل يجدون أنه أصبح من المتعين عليهم الاعتراف بالحقيقة المرة التي تتلخص في أنهم قد **انتقلوا من بيئة يلتقون فيها بمئات من الناس إلى أخرى لا يجدون فيها سوى القليل من الصلات الخلاقة الباعثة على الحيوية والنشاط**. وتضيف بأن هؤلاء الناس لا يصبح لديهم من فرصة للونس غير الذهاب إلى محال البقالة لمجرد أن يقولوا لعامل الخزينة « **أهلا** » ،والتي ربما تكون الكلمة الوحيدة التي يتلفظون بها طوال يومهم . ولكن الناس يحتاجون إلى ما هو أكثر من ذلك. فأكثر ما يفقده المرء عند تقاعده عن العمل هو وسيلة التنشيط الفكري، وهو ما يعتبر أحد العناصر الهامة التي تساهم في انتشار محاولات الانتحار وسط المتقاعدين الأمريكيين.

وعندما يلتقي المتقاعدون في هذه المجموعة النقاشية، فإنهم يجدون فرصة لتبادل الأحاديث الممتعة أثناء تناول قدح من الشاي وبعض الحلويات، يستعيدون فيها ذكريات العمل وتجاربهم المختلفة طوال حياتهم العملية وذكرياتهم الأسرية، ويتناقشون حول أنشطة الأندية الرياضية التي يشجعونها، وقد يتشاورون أيضا حول الحلول المفيدة لبعض المشاكل التي يواجهونها في الحياة. انها باختصار فرصة للهروب من الوحدة والعزلة والانقطاع عن الحوار مع الخلق الآخرين.

ويقول **أحد الاساتذة الجامعيين الأمريكيين** المتخصصين في مشاكل الشيخوخة بأنه ليس من السهل على الرجل أن يكشف عن مكنون عواطفه كما تفعل المرأة لأنه لم يعتد على ذلك من قبل في كثير من الأحيان. ويضيف بأن المجتمع ظل يعلم الرجال طوال أجيال عديدة ضرورة الخروج من أحضان الأسرة والتعود على الاستقلال والكفاح من أجل لقمة العيش وتحمل مسئولية أسرهم الصغيرة، إلى آخر كل هذه الأمور التي أصبحت ذات طابع عالمي.**وفجأة يجد الرجل نفسه وقد تقاعد عن العمل وهو يتساءل: «ما الذي انتهت إليه كل علاقاتي الاجتماعية، لقد كنت مشغولا بالعمل واكتساب الرزق.»**

ويزداد الأمر ايلاما بالنسبة للرجال الذين يكرهون أن يجدوا أنفسهم مضطرين إلى الاعتماد على معونة أبنائهم.«النساء المسنات لديهن القدرة على اشراك أبنائهن في مشاعرهن ومشاكلهن. فباستطاعة الواحدة منهن أن تقول: «انني وحيدة ، لم أفعل شيئا في يومي هذا، لا أعرف ماذا أفعل بوقتي». أما الرجل المسن فانه يقول «هه، أنا على ما يرام». وتقول الاخصائية الأمريكية: إننا نحاول أن نعلم الرجال في مجموعتنا بأن يحاولوا اخبار أبنائهم بما يفعلونه بحياتهم». غير أن هذا الأمر يحتاج إلى مجهود كبير. فبعض الرجال يريدون الاحتفاظ بوضعهم قبالة أبنائهم «إنني الأب، أنا القوي. وبامكاني أن أدير أسرتي.» في حين أنه يعرف، وأبناؤه يعرفون، أن الأمر على عكس ذلك تماما.

وعلى الرغم مما تمثله مثل هذه الأنشطة الجماعية من فائدة لكبار السن(أعرف نشاطا مماثلا تقريبا ينظمه **نادي مدينة نصر** بالقاهرة لأعضائه المسنين) ،**فإن الساعات القليلة التي يغطيها لا تشغل إلا جانبا قليلا من حياة أعضائه المسنين**. ويقول السيد هامان إنه يود أن يعود إلى العمل مرة ثانية اذا ما استطاع العثور على فرصة عمل ملائمة.

ويقول عضو آخر في الجماعة لا يزال يعمل لبعض الوقت كمهندس معماري إنه محظوظ للغاية لأن عمله يتيح له أن يتصل بالكثير من الناس الودودين.

وفي ولاية أمريكية أخرى، يجري تنظيم المتقاعدين الراغبين في ممارسة النشاط العملي في جماعات تطوعية لاصلاح الأجهزة والأدوات المعطوبة. ويقوم الأهالي باحضار معداتهم التي يريدون إصلاحها، سواء كانت أجهزة كهربائية أو أدوات منزلية مختلفة إلى هذه الجماعة. حيث يتولى كل عضو إصلاح ما يدخل في اختصاصه العملي السابق، ويتكلف الأهالي بثمن قطع الغيار وأدوات العمل اللازمة. وتنقل الصحيفة الأمريكية عن مهندس الكترونيات متقاعد قوله بعد أن تمكن من اصلاح جهاز فيديو معطل.«ان هذا ليدخل السرور على نفسي حقا».

ويقول أحد المتقاعدين المنخرطين في هذه الأنشطة، أن جماعات التخاطب والخدمات تمثل خطوتين صغيرتين في توفير نشاط مثمر للمتقاعدين وفرصة للاتصال بالآخرين. غير أنه يعتقد بأن **من الضروري أن يعمل المجتمع على تعزيز المنظمات الاجتماعية والتطوعية التي يمكن أن تكسر حدة العزلة القائمة ما بين الأجيال** .ويضيف أن الأمر يستلزم تدعيم المراكز المجتمعية والجماعات الكنسية التي كانت تقوم بدور فعال في المحافظة على الصلات ما بين المسنين والشباب ! وأنه من الضروري العمل على إعادة انشاء المؤسسات القديمة للأسرة المتعددة الأجيال،حتى ولو لم تكن تضم تسلسلا أسريا واحدا.

رد الجميل

هذه الأجيال التي تحملت عبء بناء بلادها وتنشئة أبنائها تجد نفسها عندما اضطرت إلى التقاعد عن العمل أشبه «**بخيل البلدية**» أو شيوخ القبائل القديمة الذين كانوا **يتركون تحت الشجرة ينتظرون الموت بعد أن أصبحوا عاجزين عن الصيد و القنص والحرب، وهو نكران بالغ للجميل الذي أداه المتقاعدون المسنون**. ومن المؤكد أنهم كانوا يتوقعون، وإن غفلوا عن ذلك في عنفوان شبابهم، أن يرعاهم المجتمع ويهتم بشأنهم كما

بهتم بمساعدة الأجيال الشابة على شق طريقها فى الحياة. **والمسألة ليست صعبة أو باهظة التكاليف**، وانما **تحتاج إلى إبداء قدر معقول من الاهتمام**. وشغل التفكير قليلا فى مساعدة المتقاعدين على الاستفادة المثمرة لهم وللمجتمع من وقت فراغهم الطويل، وتهيئة الفرص لهم لتحقيق ذلك. ومن المؤكد أن قليلا من الاعتناء بهذا الأمر سيكشف عن وسائل عديدة وبسيطة للاستفادة من جيوش المتقاعدين عن العمل وخلق الاحساس لديهم بأن المجتمع لم ينس جميلهم وأنهم لم يصبحوا «**كمالة عدد**» لا فائدة ترجى منها الا انتظار اللحظة الموعودة فى صمت وسكينة.

وكما أن **شهرا من البطالة يعد هما ثقيلا على قلب الشاب الباحث عن العمل، فان عشرة أو عشرين أو ثلاثين سنة من الفراغ وانتظار الموت هروبا من ملل الحياة ليعد جزاء بخسا ومخجلا لحياة طويلة من الكد والكدح والمساهمة الخلاقة فى حياة الأمم والشعوب**.

***

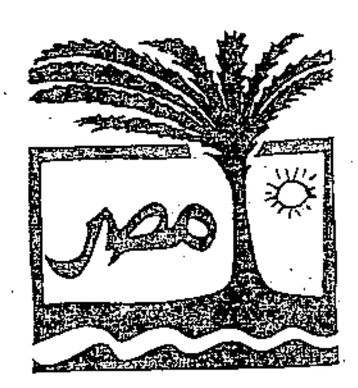
أجهل هو أم نفاق.يا أهل النقابات؟.

قبل فترة طويلة، **قامت المجموعة الافريقية فى منظمة العمل الدولية** بوضع جدول زمنى ينظم تعاقب التمثيل الافريقى للمجموعات الثلاث المكونة لمنظمة العمل الدولية، الحكومات وأرباب العمل والعمال. فى كافة الهيئات القيادية للمنظمة، بحيث لا يحدث تنافس بين الدول الافريقية على شغل هذه المقاعد. وهو نفس ما كانت قد سبقتها إليه بعض المجموعات الجغرافية الأخرى فى المنظمة. ومن هنا فان كل حكومة ومنظمة أرباب عمل وعمال تعرف متى يأتى دورها لشغل هذا المقعد أو المنصب أو ذاك، بدون أن يحدث تنافس ضار بين أبناء نفس القارة يقلل من فرصها فى التمثيل العادل فى المناصب القيادية للمنظمة، وبدون أن يكون هناك فضل فى ذلك لهذا الوزير أو القائد النقابى، مهما كان حسن بلائه أو جدارته.

وهكذا حل الدور فى العام الحالى على **ممثل حكومة مصر ليرأس اجتماعات مجلس ادارة منظمة العمل الدولية**، وهى اجتماعات تعقد ثلاث مرات فى السنة ولا يستمر أطولها لأكثر من أسبوعين، وسواء كان هذا الممثل هو **وزير العمل** أو **رئيس البعثة المصرية الدائمة لدى منظومة الأمم المتحدة فى جنيف**، أو **الممثل العمالى الدائم فى جنيف**. ورئاسة الاجتماعات ليست كرئاسة الجمهورية أو الوزارة، ولا حتى رئاسة اتحاد العمال، وانما هى فى معظم الأحيان عملية تنظيمية للاجتماعات، «أعلن افتتاح الجلسة.. والآن أعطى الكلمة لممثل الحكومة الفلانية » وهلم جرا.

ولذلك فقد كانت دهشتى كبيرة **عندما بدأت سلسلة من الاعلانات النقابية الباهظة الثمن تزين الصفحات الهامة من صحفنا اليومية لتهنئة السيد وزير القوى العاملة بانتخابه رئيسا لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية**، وطبعا لم يفت المعلنون أن يضعوا صورة رئيس الجمهورية فى الإعلان مع صورة الوزير. والوزير شخصية تحظى بالفعل بالاحترام البالغ من كل من تعامل معه لاخلاصه فى عمله وتواضعه وحسن خلقه وتاريخه النقابى الطويل. إلا أن هذه الاعلانات المدفوعة من **أموال العمال** ليس لها من معنى إلا أن يكون جهلا من أصحابها بحقيقة ما حدث أو جزءاً من النفاق التقليدى لأهل السلطة (كما سبق وأن فعلوا مع وزير القوى العاملة السابق عندما انتخبت حكومة مصر قبل سنوات لرئاسة **مؤتمر العمل الدولى** وتولى هذه الرئاسة الوزير السابق فتوالت الاعلانات النقابية فى الصحف تهنئه بهذا الانتخاب المجيد الذى لم يكن أبدا لشخصه، وان كان جديرا به، وانما لبلده حسب الترتيب الزمنى **الافريقى**) وهو النفاق الذى يختفى بخروج المسئول من دائرة السلطة والنفوذ. **فمتى نكف عن هذا الصغار** وعن تبذير **أموال أصلها من اشتراكات العمال فى تحقيق مكاسب شخصية رخيصة** والتزلف إلى كبار المسئولين، ونضع الأمور فى نصابها الحق؟.

وما دمنا فى مجال التساؤل عن بعض غرائب **الحياة النقابية فى مصر** فان مما يثير الدهشة ما أشار إليه مندوب صحيفة **الاهرام** المرافق لوفد مصر إلى مؤتمر العمل الدولى فى تحقيق طويل له عن انجازات هذا الوفد (الثلاثاء ٨ يوليو) وما قام به تحت رئاسة **وزير القوى العاملة** من التصدى لمحاولة **مدير عام مكتب العمل الدولى** للربط بين معايير العمل الدولية وصادرات الدول. وقد أثار دهشتى حقيقة أن يتصدى وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال السابق، جنبا إلى جنب مع قيادات اتحاد العمال الحالية، لاقتراح مدير مكتب العمل الدولى بوضع علامة على المنتجات تؤكد احترام الدول صاحبة المنتج لمعايير العمل الدولية، بحجة أن هذا يضر بالوضع التنافسى لمنتجات البلدان النامية فى مواجهة منتجات الدول المتقدمة. **فهذه المعايير وضعت أساسا لحماية العمال وحقوقهم ومصالحهم من الاستغلال الرأسمالى**، سواء كانت رأسمالية الدولة أم رأسمالية أفراد، وتوفير الضمانات الكافية التى تمنع اساءة تشغيلهم أو حرمانهم من حقوقهم الانسانية الأساسية أو **استغلال عمل الأطفال لتقليل التكلفة الانتاجية بغض النظر عن انتهاك آدمية هؤلاء الأطفال وحرمانهم من حقوقهم المشروعة فى النمو السليم والتعليم**، إلى آخر ترسانة المعايير الدولية التى ظلت منظمة العمل الدولية تصدرها سنويا منذ عام ١٩١٩ وحتى الآن. وفى تصورى أن المهمة الأساسية للقيادات النقابية فى أى بلد من بلدان العالم هى **الدفاع عن حقوق العمال وعن مصالحهم فى التمتع بأفضل شروط عمل ممكنة، وليس الدفاع عن حقوق المصالح الرأسمالية فى بلدانهم وصيانة** القدرة التنافسية لمنتجاتها على حساب حقوق العمال ومصالحهم. وكان الأولى بالقيادات النقابية المصرية الحالية والسابقة أن تبذل أكبر جهودها لدعم هذا الاقتراح واخراجه إلى النور لكفالة حماية فعالة لأوضاع العمال المصريين فى ظل التحول **إلى اقتصاد السوق** ومحاولة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية للعمل فى مصر. أما الحرص على حماية القدرة التنافسية لمنتجات تعود بالربح أساسا فى الوقت الحالى على نشاط خاص واغفال الدفاع عن حقوق العمال فى الحاضر والمستقبل، والدخول طرفا فى صراع بين مصالح مالية للدول المتقدمة والدول النامية فهو أمر غريب حقا!.



تحليل موضوعات وأفكار وثيقة

«مصر والقرن الواحد والعشرون»

التنمية الاسمنتية والخرسانية للوطن

من أهم المناهج البحثية المتبعة فى تحليل مادة الاتصال، منهج تحليل المضمون(المحتوى)، الذى تزايد استخدامه منذ العشرينات فى تحليل مواد الدعاية، والرأى العام، ووسائل الاتصال الجماهيرى، وهو منهج بحثى دقيق يقيم المحتوى الاتصالى للمادة معتمدا على الوصف الموضوعى للمضمون الظاهرى لمادة الاتصال معبرا عنه تعبيرا كميا منظما.

وقد استخدمنا هذا المنهج فى تحليل موضوعات وأفكار وثيقة مصر والقرن الواحد والعشرين الصادرة عن مجلس الوزراء فى ١٥- مارس ١٩٩٧، واستهدفنا بيان الأهمية النسبية لموضوعات الوثيقة اعتمادا على عدد صفحات كل موضوع، وتم استبعاد ملحق الخرائط والفهرس وصفحات الفواصل البيضاء بين الاقسام، وانحصرت بذلك عدد صفحات الوثيقة فى ١٧٥ صفحة مفردة(الصفحة ١٩ سطرا فى المتوسط).

وتتكون الوثيقة من المكونات الأساسية الآتية:

١- خطاب رئيس الجمهورية عدد الصفحات ١٣ النسبة المئوية ٤٣ر٧.

٢- تقديم رئيس الوزراء عدد الصفحات ٥ النسبة المئوية ٨٦ر٢.

٣- جسم الوثيقة عدد الصفحات ١٥٧ النسبة المئوية ٧١ر٨٩.

ويتصدر الوثيقة خطاب رئيس الجمهورية فى الحفل الذى أقيم بمناسبة البدء فى تنفيذ مشروع وادى النيل الجديد يوم ٩ يناير ١٩٩٧، وكانت أفكاره الرئيسية حول الآتى:

١- المرجعية التاريخية للشعب المصرى فى مواجهة المستقبل.

٢- متغيرات العالم الجديد.

٣- مبررات الخروج من الوادى القديم.

٤- بيان وتأكيد ضخامة المشروع.

٥-.التأكيد على المرجعية العلمية للمشروع.

٦- الدعوة لتعبئة جهود الوطن لتنفيذ مشروع وادى النيل الجديد.

وانحصرت أفكار الكلمة التى قدم بها رئيس الوزراء الوثيقة فيما يلى:

١- التأكيد على عمومية اتجاهات الوثيقة.

٢- المرجعية التاريخية المصرية فى صنع المستقبل.

٣- إبراز الطبيعة الفكرية للوثيقة استنادا إلى رؤية الرئيس.

٤- تبيان الطبيعة الاسترشادية المستقبلية للوثيقة.

٥- منطلقات الوثيقة من المتغيرات العالمية.

٦- الاثر الرجعى للوثيقة من بداية ولاية مبارك.

٧- انبثاق شرعية الوثيقة من آمال الجيل الحاضر.

٨- التأكيد على أن الوثيقة هى خلاصة اراء القادة والحكومة والشعب.

٩- إبراز المهمة الأساسية للوثيقة وهى تبيان ما الذى يتعين على مصر أن تحمله معها إلى القرن القادم وما الذى ينبغى أن تتركه؟.

وكانت الملاحظة الأساسية على الأفكار السابقة انها صيغت فى عبارات عامة غير دقيقة مستهدفة المشاعر بصفة أساسية ، ورغم ذلك كانت برودة الأسلوب واضحة تماما.

وعندما نصل إلى جسم الوثيقة(١٥٧صفحة) وهو موضوع التحليل نجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام.

الأول: بعنوان الاتجاهات العامة ويحتل حوالى ٢٠٪ من صفحات جسم الوثيقة.

والقسم الثانى بعنوان ملامح استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ ويحتل حوالى ٤١٪ من جسم الوثيقة.

فى حين احتل القسم الثالث والأخير حوالى ٣٩٪ من صفحات جسم الوثيقة بعنوان الخروج من الوادى.

ونلاحظ فورا وبدون جهد أن الموضوع الرئيسى للوثيقة هو ملامح التنمية لمدة عشرين سنة قادمة مع التركيز على مشروعات التعمير فى الشمال والجنوب التى تحقق أهداف قضية الخروج من الوادى.

والجدول التالى يعرض موضوعات وأفكار كل قسم وتوزيعها وترتيبها على مستوى الأقسام وأهميتها النسبية وفقا لعدد صفحاتها.

المرضوعات والافكار	عدد الصفحات	٪ ن = ١٥٧
أولا: القسم الأول: الاتجاهات العامة	٣٢	٢٠ر٣
الغلاف والتمهيد	٢	١ر٣
الموضوعات: ١-صون البيئة(تدور افكاره حول صيانة الموارد البيئية والقضاء على تلوث البيئة وترشيد استخدامها).	٣ر٦	٢ر٣
٢- التحول إلى مجتمع معرفى (مفهوم المجتمع المعرفى، وقوة المعرفة، التوجيه السياسى إلى التحول، ومتطلبات التحول وأهمها التعليم).	٣ر٦	٢ر٣
٣- محورية النشاط الخاص(وتدور افكاره حول الحتمية التاريخية للخصخصة واقتصاد السوق، وتشجيع وتوسيع دوره فى الاقتصاد المصرى، وانحصار الدور الحكومى فى الخدمات الأساسية ،وتنمية الثقافة المؤيدة لاقتصاد السوق.	٢ر٧	١ر٧
٤- التنمية البشرية (فلسفتها وأهميتها ووسائلها ومتطلباتها فى مصر من تعليم وصحة وتعزيز دور المرأة).	٢ر٧	١ر٧
٥- دور المجتمع المدنى(فلسفته كمفهوم مصاحب لحرية النشاط الاقتصادى، ومجالاته الاجتماعية والاقتصادية والصحية والرياضية والاسرية فى مصر).	٢ر٣	١ر٤
٦- ثقافة صون المياه(أهمية قضية المياه،محدودية مواردنا المائية، السلوكيات السلبية والمهدرة للمياه، تنمية ثقافة ترشيد استخدام المياه).	٢ر١	١ر٣
٧- الخروج من القوالب الجامدة(حتمية كسر القوالب الاقتصادية الجامدة والتحول إلى التحرر الاقتصادى وما يستلزمه ذلك من كسر بقية القوالب).	٢	١ر٣
٨- سياج القانون (أهمية وتنمية الايمان والالتزام بالقانون).	٢	١ر٣
٩- انبعاث الارادة الوطنية(سمات الارادة المصرية، أهمية مشاركة الجميع فى التنمية، دور القيادة فى تهيئة المناخ للارادة الوطنية بتصاعد حرية الرأى والتعبير، والانتقال الديمقراطى التدريجى).	١ر٨	١ر١

الموضوعات والافكار	عدد الصفحات	٪ ن = ١٥٧
١٠- تنمية الدور الاقليمي المصري(وتدور افكاره حول التأكيد على حتمية وتنمية الدور المصري في الدوائر العربيةوالافريقية والاسلامية).	١ر٧	١ر١
١١- التنوع الفكري (الانفتاح الفكري على كافة التيارات).	١ر٥	١
١٢- تواصل النهضة (أهمية الاستفادة من التراكم الحضاري المصري من منطلق التنمية المتواصلة).	١ر٥	١
١٣- الخروج من الوادي القديم تمهيد لفلسفة وأهمية الخروج من الوادي القديم مع بدايات القرن القادم).	١ر٤	٠ر٩
١٤- الدور الاجتماعي للدولة(ظاهرة التهميش الاجتماعي، تغير الدور الاجتماعي للدولة من الدعم المباشر إلى تيسرات لصغار المنتجين).	١ر١	٠ر٧
ثانيا: القسم الثاني: ملامح استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧.	٦٤	٤٠ر٨
الغلاف	١	٠ر٦
الموضوعات		
١٥- فلسفة وأهداف وملامح التنمية الصناعية.	٨ر٢	٥ر٢
١٦- فلسفة وأهداف استراتيجيات التنمية حتى عام ٢٠١٧	٧ر١	٤ر٥
١٧- فلسفة وأهداف وملامح التنمية الزراعية.	٥ر٠	٣ر٢
١٨- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع النقل والمواصلات.	٥ر٠	٣ر٢
١٩- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع البترول	٤	٢ر٥
٢٠- فلسفة وأهداف وملامح تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة.	٣ر٥	٢ر٢
٢١- فلسفة وأهداف وملامح تنمية وتطوير التعليم.	٣ر٥	٢ر٢
٢٢- فلسفة وأهداف وملامح تطوير الاسكان والمرافق والمدن الجديدة.	٣ر٣	٢ر١
٢٣- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الكهرباء.	٣ر٢	٢ر٠
٢٤- فلسفة وأهداف وملامح تطوير وتنمية قطاع التجارة.	٣	١ر٩
٢٥- فلسفة وأهداف وملامح التنمية السياحية.	٣	١ر٩
٢٦- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع العدل.	٢ر٥	١ر٦
٢٧- فلسفة وأهداف وملامح تطوير وتنمية الثقافة.	٢ر٥	١ر٦
٢٨- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الصحة.	٢	١ر٣
٢٩- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الرعاية الاجتماعية.	٢	١ر٣

الموضوعات والافكار	عدد الصفحات	٪ ن = ١٥٧
٣٠- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع البحث العلمى والتكنولوجيا.	١ر٥	١
٣١-فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الاعلام.	١ر٥	١
٣٢- فلسفة وأهداف وملامح تطوير وتنمية الرعاية الدينية.	١	٠ر٦
٣٣- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الأمن الداخلى.	٠ر٧	٠ر٤
٣٤- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الأسرة والسكان	٠ر٥	٠ر٣
ثالثا القسم الثالث : الخروج من الوادى.	٦١	٣٨ر٩
الغلاف	١	٠ر٦
الموضوعات:		
٣٥- فلسفة وأهداف والملامح المستقبلية لمشروع الدلتا الجديدة فى جنوب مصر.	٣٣	٢١
٣٦- فلسفة وأهداف والملامح المستقبلية لمشروع ترعة السلام فى سيناء شمال مصر.	١٤	٨ر٩
٣٧- فلسفة ومبررات وأهداف الخروج من الوادى.	١٣	٨ر٣
الاجمالى	١٥٧	١٠٠
متوسط عدد صفحات الموضوع=٩٣ر٣ بانحراف معيارى=٢ ٥ر٥.		

وبعد هذا الوصف الكمى للوثيقة ، يمكن حصر نتائج التحليل فى النقاط الأتية:

أولا : بعد القراءة الدقيقة للوثيقة كانت المفاجأة التامة أن الوثيقة فعلا تعكس ما جاء فى كلمة تقديمها. **فلاهى ذات طبيعة فكرية بالمرة لأنها لا تنطلق من مرجعية فكرية، ولا من المتغيرات العالمية ،ولا هى تبين الاتجاهات العامة التى يجب الاسترشاد بها فى مستقبل مصر.** فالوثيقة كما يبين جدول التحليل تركز تماما على **التنمية الأسمنتية- الخرسانية.** لذا كان يجب أن تسمى باسمها الحقيقى. وهى لا تمثل آمال وأحلام الجيل الحاضر، ولا تزكه حتهم فى الحياة الكريمة .وإذا كانت فعلا هذه الوثيقة تمثل كما تقول آراء القادة والحكومة والشعب ، يصبح الوطن فى مأزق فعلى وحقيقى.

من الجدول يتضح أن متوسط عدد صفحات الموضوع الواحد حوالى ٤ صفحات بانحراف معيارى حوالى ٥ر٥ ،ووصل المدى إلى ٥ر٢٣ درجة، بتباين قدره ٥ر٣٠. وبدون الخوض فى مزيد من الاختبارات الاحصائية ، يتضح أن الانحراف المعيارى أكبر كثيرا من المتوسط وهو **يعكس تعظيم مساحة التشتت والتباين بين توزيع صفحات الوثيقة على الموضوعات المختلفة، وتركيز تلك الصفحات فى موضوعات بعينها** ، وبالتالى يفقد المتوسط أهميته كقيمة ممثلة. ويتضح ذلك جليا فى تعظيم فرق المدى بين عدد صفحات أصغر موضوع

وهو قطاع الاسرة والسكان(٥ر. صفحة) وبين أكبر موضوع في صفحاته وهو مشروع جنوب الوادي (٣٣ صفحة)، ورغم ذلك ولغرض التبسيط والتوضيح يمكن تصنيف موضوعات الوثيقة إلى ثلاث فئات:

الأولى المرضوعات التي اهتمت بها الوثيقة اهتماماً كبيراً، وهي التي تزيد عدد صفحاتها عن المتوسط بانحراف معيار واحد يعني حوالي ٥ر٩ صفحة وما فوقها، نجد انها انحصرت في ثلاث موضوعات أساسية هي على الترتيب تنازليا:

١- **فلسفة وأهداف وملامح مستقبل مشروع الدلتا الجديدة في جنوب مصر**(٣٣ صفحة).

٢- **فلسفة ومبررات وأهداف الخروج من الوادي**(١٣ صفحة).

والفئة الثالثة هي الموضوعات ذات الاهتمام الضئيل جدا، وهي التي تقل صفحاتها عن المتوسط بمعنى حوالي أقل من ٤ صفحات ،وهذه ضمت معظم عناوين الوثيقة(٢٩ موضوعا) ومنها الموضوعات التي احتلت أقل من صفحة مثل **تطوير قطاع الاسرة والسكان، الأمن الداخلي**، وموضوعات صفحاتها لم تكمل صفحتين مثل **الرعاية الدينية ،والبحث العلمي والتكنولوجيا ، الدور الاجتماعي للدولة، وتواصل النهضة التنوع الفكري، والدور الاقليمي المصري، وانبعاث الارادة الوطنية.**

وهناك موضوعات اهتمت بها الوثيقة اهتماماً متوسطاً وهي التي انحصرت صفحاتها بين ٤ إلى أقل من ٩ وهذه انحصرت في موضوعات **قطاع البترول** (٤) ،**النقل والمواصلات**(٥) ،**والتنمية الزراعية**(٥) **وفلسفة وأهداف استراتيجيات التنمية حتى عام** ٢٠١٧ (١ر٧) ،**والتنمية الصناعية**(٢ر٨).

ثانيا: كما تقول الوثيقة عن نفسها انها تمثل الاتجاهات العامة التي يجب على الجميع الاسترشاد بها لمدة عشرين سنة قادمة في كافة مناحي الحياة في مصر، ولكن نلاحظ فورا من الجدول الاهتمام الشديد بصيانة موارد البيئة وملامح التنمية وخاصة مشروعات جنوب الوادي وسيناء، وهو اتجاه مطلوب وجيد أن نهتم بالبيئة وبالتنمية الاسمنتية ونقصد بها هنا البنية الاساسية من شوارع وكباري وترع وبنايات، **لكن قبل كل ذلك أين الإنسان؟ وأين الأهتمام بتنميته الشاملة وأولها التنمية السياسية، هل سننشئ كل هذه الكتل الخرسانية ويديرها ويعيش فيها ناس مقهورون سياسيا أموات كيف؟!.**

ثالثا: جميل أن تهتم الاتجاهات العامة بعملية التحول إلى المجتمع المعرفي، لكن الغريب أن يذكر ص٣٧ أن التحول إلى المجتمع المعرفي هو توجيه سياسي، وهنا نتعجب فالتحويل إلى مجتمع المعرفة هو عملية تحويل حضاري يستلزم لها عشرات وعشرات السنوات حتى تتغير منظومة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جذورها، فلن نتحول إلى مجتمع معرفي لمجرد انه توجيه سياسي ، فالبداية نفسها بداية سلطوية لا تؤدي نهائيا إلى المجتمع المعرفي.

رابعا: غابت الوثيقة رغم إنها تدعي انها لجميع المصريين وأنه يجب الاسترشاد بها لعشرين سنة قادمة،غابت عنها **تماما كل الموضوعات التي تمثل أهمية عليا واستراتيجية للوطن مثل فلسفة وأهداف وأدوار ملامح ومستقبل تطوير القوات المسلحة ،الشباب ، المرأة، الطفولة، التنمية الريفية، العمل العربي، قضية السلام مع اسرائيل، القدس، السياسة الخارجية عامة، الاصلاح السياسي بمعناه الواسع القانوني والدستوري** .واقصى مدى وصلت إليه الوثيقة ص٣٤ في **سطرين فقط** «حيث ذكرت أنه يجب إفساح المجال لتصاعد حرية الرأي والتعبير، والانتقال إلى مرحلة بعد مرحلة وتجربة بعد تجربة إلى ديمقراطية راسخة المعالم»، يعني علينا أن ننتظر عشرين سنة قادمة ليس انتظارا للرخاء فقط بل أيضا انتظارا للديمقراطية. وكأن هناك اتفاقاً غير معلن أن تكون مهمة الحكومة هي التنمية الاسمنتية والخرسانية، ومهمة الرئاسة هي كل ما يمس أمن الوطن من سياسة خارجية وإصلاح سياسي داخلي. فهي موضوعات يجب الا يتكلم فيها أحد، فأمور السياسة الداخلية ثابتة إنشاء الله لمدة عشرين سنة قادمة، فلا كلام فيها، كل الكلام يكون في التنمية الاسمنتية فقط.

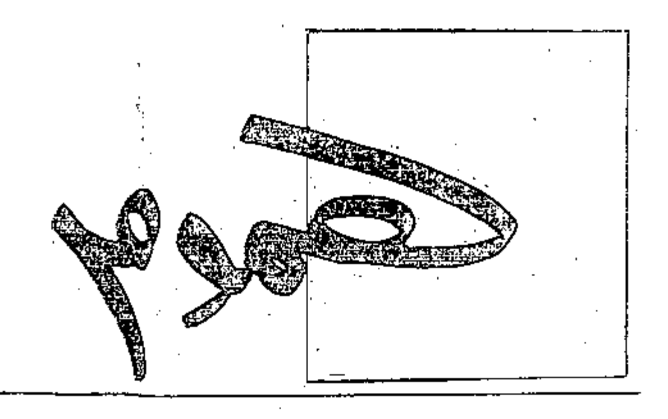
خامسا: رغم كل الادعاءات التي تحاول بها الوثيقة أن تظهر اهتمامها بالإنسان المصري، نجد موضوعات مثل التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا والتدريب والصحة والاسرة والرعاية الاجتماعية والرعاية الدينية ،والثقافة والاعلام، والصحة والعدل والأمن الداخلي، والمجتمع المدني ،والدور الاجتماعي للدولة، كلها **موضوعات تمثل أهمية استراتيجية في بناء الانسان المصري، لم تمسها الوثيقة بعمق بل مرت عليها مرور الكرام في صفحة أو أكثر بعبارات إنشائية عامة.**

سادسا: هذه الوثيقة مجرد **بيان أو منشور انتخابي** عن نشاط مستقبلي في مجال التنمية الاسمنتية والخرسانية ستقوم به الحكومة التي تفترض أنها باقية لمدة عشرين عاما، فكل الوثيقة يقول سنبني كذا مدرسة، سنرصف كذا كيلو من الطرق، سنحفر كذا متر،**ستعمل حكومتي كذا وكذا لمدة عشرين سنة قادمة**.واختفت من الوثيقة كلمات لها أهمية في المجتمع المصري مثل **الديمقراطية والحرية والانتخابات النزيهة ،تداول السلطة، فك قيود التعدد والنشاط الحزبي، حقوق الانسان، الدستور، قانون الطوارئ، الارهاب، الفساد، البلطجة ،الوحدة الوطنية، العدالة الاجتماعية**. وكلها كلمات يحتاج الوطن فيها إعادة نظر ووقفه.

سابعا: والمشكلة الآن ليست في الوثيقة ، ولكن في الكتابات التي نشرت لصحفيين ومفكرين وإعلاميين كبار هللوا لها كأنها دستور جديد لمصر، وبشرت **تلك الأصوات المنافقة أن تلك الوثيقة ستحل جميع مشاكل مصر**، لكن الوظيفة الوحيدة التي نجحت الوثيقة فيها هي **تعميق عدم المصداقية بين الحكومة والناس**. ونستطيع ان نقرر ان هذه الوثيقة **ترجمة أمينة لفلسفة الحكم التي تقوم على التنمية الاسمنتية والخرسانية للوطن.**

وأظن الآن نستطيع أن نجيب على السؤال الكبير المطروح في بداية الوثيقة ما الذي يتعين عن مصر أن تحمله معها إلى القرن القادم وما الذي ينبغي أن تترك؟!!!

د. أحمد محمد صالح



قطار السوق العربية المشتركة

منذ فترة حضرت ندوة بحثية باحدى الدول العربية . ودائماتلك الندوات الجامعية تثار فيها **أفكار تنفيذية للتكامل الجامعي والعلمي والاقتصادي بين العرب** ،ونسمع كلاماً جميلاً مضمونه يحمل صيغاً مستقبلية.وهمس صاحبي بجواري وهو أستاذ فاضل من نفس البلد . سائلا هل تصدق ذلك؟ فالتزمت الصمت مجاملا الرجل الذي أضاف : إن العربي يساعد أخاه لغرض في نفس يعقوب ولا يشترك معه في تجارة. وترجمت الاجابة التركيبة الثقافية العربية التي تختلط فيها الحقوق والواجبات تحت مزاعم الأخوة والقرابة، تركيبة ثقافية عاطفية السلوك، غير موضوعية، يسيطر عليها الشك والريبة من نوايا الأقارب، وأن العرب يفضلون دائما ربط مصالح اقتصادهم وأمنهم وحياتهم مع الغريب.**لدرجة الاحتمال في أن الدين واللغة والثقافة الواحدة أصبحت عوامل مفرقة للعرب**،وذلك مع الاعتراف بأن الأختلاف عامل مشجع على الابداع والخلق، والاجماع عامل ضعف واستثناء ، فالأصل هو الاختلاف.

د. أحمد محمد صالح

والان ومع المبادرة المصرية لتنقية الأجواء العربية والدعوة لاحياء الاتفاقات القديمة **للسوق العربية** ،وهي مبادرة لها أهميتها الاستراتيجية لأن **اسرائيل** لا تريد التطبيع بل تريد التكامل الاقتصادي مع جيرانها للاستفادة من شروط الجات لأنها لا تستطيع أن تنافس النمور الأسيوية في إغراق أسواقنا، ومع كثرة التحليلات السياسية عن استراتيجيات مستقبلية عن تلك **السوق العربية المشتركة**، لم يتكلم أحد عن المستوى الحضاري والثقافي اللازم لانشاء تلك السوق المشتركة ، فقد كافحت شعوب أوروبا سنوات وسنوات، لكي تصل إلى سلوكيات حضارية تحترم وتمارس العمل الجمعي، وحتى الآن لم يتفقوا على توحيد العملة.

والسوق العربية المشتركة يجب أن يسبقها نضج السياسي في العلاقات العربية، وأن يدرك ويستوعب العرب نوعية وحجم التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسود العالم الآن ،والتي اختصرت أدوار الحكومات إلى درجة كبيرة، وأصبحت الحكومات الآن لا تستطيع فرض السوق المشتركة العربية ولا تستطيع تجميع المصالح، بل هذه أدوار المجتمع المدني والشعوب. والدليل أمامنا جميعا قائما، التضجيج الاعلامي في الفترة الأخيرة عن السوق العربية المشتركة نشرت **روزاليوسف** ٩-٦-٩٧ تحقيقاً عن ترحيل **١٥٠ ألف مصري من الأردن** ، وأن نظام التصاريح والهويات لم يطبق سوى على العمالة المصرية، وسمعنا عن العلاقات المصرية القطرية المتوترة، وقبل ذلك قرأنا وعرفنا عن ما يحدث للمصريين في دول الخليج وأظن أن حادثة الطبيب المصري الذي تم جلده بسبب احتجاجه على الاعتداء الجنسي على طفلة هناك ما زالت في الوجدان، وحادثة اطلاق النار على مدرس مصري في **الكويت** واختفاء السفينة **سمبرويفال** أنها في **ليبيا** ،وما نشرته **الأهالي** منذ عدة أسابيع عن **سجن أسرة مصرية بالكامل لصالح الكفيل السعودي** ، ومن جريدة **الأسبوع** (عدد٢٣/٦/٩٧) عرفنا التصريح الذي انطلق من دولة عربية بترولية شقيقة بقول: أن المصريين بعددهم الذي يصل لـ ٦٠ مليون يمكن أن يشكلوا لأخوانهم في العالم الاسلامي رصيدا هائلا على مستوى نقل الأعضاء، طبعا لم يذكر أسم الدولة ولكن بسهولة شديدة يستطيع القارئ أن يتوقع من أين يصدر هذا التصريح المستغل لحاجة المصريين الفقراء تحت مزاعم الاسلام ،وفي كل مرة كان التبرير المصري الرسمي لتلك الحوادث وغيرها الكثير، دائما يزعم أنها حوادث فردية واثارتها تهدد المصالح العليا للوطن،**ولم تحتج مصر إلا أخيرا حين نشرت صحيفة سعودية اعلاناً عن مجلة فيها تحقيق صحفي عن أولاد المسئولين (الأهالي يوم ١١-٦-٩٧)، وهرول الجميع للاعتذار** . والآن مع كل تلك الأحداث التي يتربص فيها العرب للعرب كيف تقام **سوق عربية**؟!.

إن السوق العربية تحتاج أولا إلى مستوى معين من النضج الحضاري والسياسي والثقافي بين شعوب المنطقة وهذا لن يأتي إلا بالتعليم الراقي وتغيير النظم الاجتماعية والسياسية إلى نظم يهمها المصالح الحقيقية للناس.

وقد أضحكني حتى البكاء، ما كتب



ابراهيم نافع

بهدوء في أهرام الجمعة يوم ٢٣ مايو ٩٧ عن **أحلام السوق العربية** وأنه يمكن أن تمد السكك الحديدية لتربط الوطن العربي كله من مغربه إلى مشرقه ومن شماله إلى جنوبه، وما سوف يحدثه ذلك من تغييرات اقتصادية. وجدت نفسي أحلم مع الكاتب بقطار العرب الذي يقوم من **المغرب** مثلا ويجبر ركابه على أن يصطفوا قبل ركوب القطار لكي يقبلوا يد ناظر المحطة باعتباره ممثل الملك في محطة السكك الحديدية. ويتجه القطار ناحية **الجزائر** بركابه العرب والأجانب وهناك يصعد المجاهدون القطار محاولين أسلمته بطريقتهم، ويذبحون معظم ركابه وخاصة الأجانب منهم تعذيرا بالسكين الشرعي. **وإذا استطاع القطار أن يجتاز الجزائر إلى الشقيقة جدا ليبيا** . فهناك في **ليبيا** عدة احتمالات أولها وأسهلها أن يختفي القطار وركابه في ليبيا تماما مثل ما حدث للسفينة سمير وغيرها، ولا نسمع عن القطار شيئا، ويصدر التصريح الرسمي الليبي أن القطار لم يصل ليبيا بعد. الاحتمال الثاني أن يتم التحفظ على قطار العرب بواسطة الحراسة النسائية المسيطرة على **ليبيا** . ويتم توزيع الكتاب الأخضر والأحمر وقصص العقيد وكتب الفلسفة على الركاب حتى يحفظوا تلك الكتب بعد عدة سنوات حتى يسمح للقطار بالسفر إلى **مصر**.

وفي **مصر قلب العروبة النابض جدا** ، وعاصمة السكك الحديدية يتم الاحتفاء بالبقية الباقية على قيد الحياة من الركاب ويستقبلهم المسئولون بالترحاب، ويصرحون أن ما حدث للقطار حتى الآن حوادث فردية يجب ألا تؤثر على المصالح العليا للوطن العربي. ولا يوجد دليل على أن ليبيا متورطة في أي شئ ويصدق الناس هذا الكلام ويصعد ركاب جدد إلى القطار الذي سوف يتوجه شرقا عبر الوطن العربي، ولكن **القاهرة تجبر القطار تحت مزاعم السياحة أن يتجه أولا إلى زيارة السجون حتى يتأكد الركاب من ديمقراطية مصر، وإن سجون مصر خالية تماما من اساتذة الجامعات والصحفيين**، ثم يتجه القطار إلى **توشكى** وهناك يطالبون الركاب بثمن اضافي لتذكرة القطار بحجة الاستثمار في توشكى ويعرضون عليهم ملايين الأفدنة مجانا، ثم يزورون **إمارة النصف مليون فدان للأمير السعودي كرمز للسوق العربية**، وبعدها يتجه القطار إلى سيناء وتتكرر عملية التحصيل مرة أخرى بحجة الاستثمار في سيناء ، ويدفع الركاب لأن ذلك أرحم لهم مما حدث **في الجزائر وليبيا**.

وعندما يدخل القطار **الاردن** يستقبل ركابه استقبال حضاري رائع، **ويلاحظون أن علم الاردن تغير وأصبح مثل علم اسرائيل** ويكتشفون أنهم في إسرائيل وليس الاردن، لأن سائق القطار المصري اختلطت عليه الأمور وأصبح لا يعرف الفرق بين الأردن وإسرائيل.

وبعدها يتجه القطار **إلى العراق** . وتوزع إدارة القطار على الركاب صورا كبيرة لقائد أم المعارك. وتنبه عليهم أن يرفعوا تلك الصور من نوافذ القطار حين الدخول للحدود العراقية بمناسبة عيد ميلاد البطل، وفي **بغداد** المحطة الرئيسية للقطار. كانت تنتظر الركاب مفاجأة كبرى بمناسبة أعياد العراق، فقد وزع على الركاب تصاريح دخول مجانية للمنطقة الحرة العراقية، واتذكر هنا أن أسمها زمان كان **الكويت**.وفعلا تحرك القطار نحو **الكويت** اسف المنطقة الحرة العراقية، حيث تمتع الركاب برحلة تسويقية ممتعة فيها تخفيضات كبيرة سمح بها العراق الشقيق.

وبدأ القطار يتجه إلى **السعودية** ،وهنا أظلمت الدنيا ، وسيطرت رائحة الهال، وبدأت النساء تختبئ في العباءات السوداء، واختفت وجوههن وأصبحت مثل أكياس الزبالة السوداء، بل أن الرجال أيضا اخرج كل منهم قطعة قماش ووضعها فوق رأسه، وظهرت المصاحف والأدعية، وعندما وقف القطار في العاصمة، صعد للتفتيش على القطار رجال الأمر بالمعروف والبوليس، واخذوا يفرقون بين النساء والرجال في القطار إلا إذا كان معهم ما يثبت أنهم أزواج، ورفع الآذان للصلاة وأجبر الجميع على الصلاة **وتم جمع جميع جوازات السفر من الركاب ما عدا الجنسيات الأمريكية والأجنبية** ، ونبه على الركاب أن يتسلموا جوازاتهم وهم في طريق العودة، وأن يأخذوا جوازاتهم من الكفيل، وعندما تحرك القطار مغادرا السعودية متجها إلى اليمن اكتشفت إدارة القطار اختفاء جميع الأطفال نهائيا من القطار.

وفي **اليمن** استقبلوا ركاب القطار بالمشروب الطبيعي الشعبي، وبعدها سكر الجميع من حلاوة المشروب وغاب عنهم بقية الوعي، فقام سائق القطار متجها بركابه عبر البحر الأحمر إلى **السودان الشقيق** ،وفي **الخرطوم** تم اثبات كل حالة سكر بين الركاب وتم اعدامهم وفقا للشريعة السودانية في محطة السكة الحديد علنا أمام الركاب . وقتها لم يتبق أحد من الركاب أو ادارة القطار ليكمل مسيرة **القطار إلى القاهرة** ، فتم حجز القطار الفارغ مع بقية الممتلكات المصرية هناك . وهذه كانت أول وآخر رحلة لقطار العرب تحت عنوان **السوق العربية المشتركة**.

والمشهد السابق يعكس صورة هزلية **للوطن العربي** وان كانت تعكس الحقيقة في بعض جوانبها **لأن العوامل الحضارية للسوق المشتركة لم تتبلور بعد، فرغم التجارب المأساوية للوحدة العربية والاتحادات العنترية ، وقدم الدعوة للسوق العربية من اواخر الخمسينات، إلا أن بدايتها لم تحن بعد**.

والدعوة المصرية لاحياء اتفاقيات **السوق العربية المشتركة** وإن كانت تستهدف ضمنيا التسويق لمشروع **توشكى** ، والاتفاق الأخير الذي حدث بين دول **إعلان دمشق** على اقامة سوق مشتركة بينهم وإن لم تعلن عن ميعاد لبداية تلك السوق يمكن أن تكون فرصة لبداية فعلية لتلك السوق، بشرط أن تخلص النوايا وان **تضع كل دولة عربية حلم السوق العربية من ضمن اهدافها الاستراتيجية** . وتسعى كل دولة بفهم واضح لتحقيق هذا الهدف بمستلزماته التعليمية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاعلامية بداية من الأسرة والمدرسة حتى الجهاز الاعلامي مرورا بمنظمات المجتمع المدني. وهذا يستغرق عشرات وعشرات السنوات . المهم البداية الصحيحة التي يجب أن تبدأ من داخل كل دولة عربية بتنمية المناخ الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي المحفز للعمل الجمعي العربي.

◁





جمال حمدان — حمدين الصباحي

هذا الرجل أخجلني!

في يوم ٢٦-٦-٩٧ وسط الاحتفالات بالذكرى الثانية لنجاة الرئيس من محاولة الاغتيال في **اثيوبيا** ١٩٩٥، ومع منظومة الغباء والنفاق القومي التي يبثها التلفزيون المصري سمعنا من اذاعة لندن خبر **القبض على ٢٦ مزارعا في جنوب القاهرة بسبب احتجاجهم على قرب موعد تنفيذ قانون طرد مستأجري الأرض الزراعية (قانون ٩٦ لسنة ٩٢) والذي يحين موعد تطبيقه في** أكتوبر القادم.

وقرأنا في **الدستور** (٢٥-٦-٩٧) ان **حصيلة الشهور الخمسة الأخيرة خمسة قتلى و٨٦ مصابا و١٦٧ فلاحا في السجن**، وأثناء اللمسات الأخيرة في كتابة **هذه السطور** نقلت **وكالات الانباء** مساء يوم ١-٧-٩٧ نبأ **مقتل ٣ مزارعين في جنوب مصر نتيجة تبادل النيران بين الشرطة والمزارعين في المنيا احتجاجا على القانون الجديد** الذي يمس ٥ مليون مواطن، فقد اضرموا النيران في ممتلكات أحد الملاك وحاولوا قطع الطرق العامة والسكك الحديدية.

وإذا كان الفلاح المصري يتسم عادة بالمحافظة وعدم الثورية وعلاقته بالسلطة قائمة على الكره الشديد والمداهنة والخوف منها، فإن معنى أن يثور المزارعون في مصر، معناها أن الأمر وصل إلى الحلقوم كما يقولون، وهنا لا يصلح معهم سياسات القمع، بل الحوار والوصول إلى حلول لصالح الأغلبية، لكن في نفس الوقت يكون حل جذري لعلاقة المالك والمستأجر في الأرض الزراعية، فكما يقول **جمال حمدان: دائما مأساة مصر في الحلول الوسط، أي المهدئات والمسكنات**، والنتيجة أن الازمة في مصر دائما تتراكم وتتفاقم.

وعمليات القبض على المثقفين المعارضين للقانون، لن تمنع احتجاجات الزراع، بل تشوه صورة مصر أمام العالم، وتجعلني أشعر باقتراب **أجواء سبتمبر ١٩٨١**، وسوف تتزايد تلك الأحداث كلما اقترب موعد تنفيذ القرار.

ويوم ٢٠-٦-٩٧ قرأت **في جريدة الدستور المصرية** كلمات وقفت عندها طويلا لواحد من الصحفيين لا أعرفه ولم أقابله، يمكن لمحت أسمه مرة أو مرتين، فهو ليس من ضمن **برقة الحكومة** وشعراء **البلاط** الذين تربيهم الحكومة لتشكيل عقل الأمة بحيث يكون خاضعاً للسلطة غافلاً عن الفساد. وعرفت **ما فعله هذا الرجل وأصحابه من دفاع حقيقي عن قضية الفلاحين** ليس كفاحاً ودفاعاً بالمقالات والكلام، وتعمقت في كلمات هذا الرجل التي أرسلها من ليمان طره فهو يقول: أنا فلاح وأبي فلاح وأهلي كلهم فلاحين، ومصر جميعها بلد فلاحين، يمكن أن تتخيل مصر بلا اهرامات، ولكن كيف تكون مصر بلا نيل وفلاحين؟!. **هل رأيتم فلاحا يأكل وحده ما تزرعه يداه؟ هل رأيتم فلاحا مليونيرا أو مزورا أو فاسدا؟**.

عندما انتهيت من القراءة والتفكير وعرفت ما فعله **هذا الرجل** شعرت بالخجل الشديد من نفسي وأنا أستاذ الجامعة وأعرف جيدا ان حل مشكلة الوطن في الرفض الفعلي للواقع، **لقد أخجلتني يا رجل!** وجعلتني مكسوفاً من نفسي. والآن هل عرفتم من هو هذا الرجل؟ إنه **حمدين صباحي**.



الانتحار.. لا يكفي

الشرفاء
لا يصلحون لشئ
نابليون

إن محاولات التهوين والتخفيف من حادثة تسرب **إمتحانات الثانوية العامة**. والضغط الاعلامي لبيع أوهام وأحلام الرخاء والاستقرار بين الناس، وتصاعد السياسات القمعية في مواجهة احتجاجات الفلاحين والموظفين، كل ذلك يذكرني بموقف النعامة التي تضع رأسها في الرمل حتى لا ترى الاخطار المحيطة بها، لأن الوعي بالمشاكل والاخطار المحيطة بالوطن جعل كاتبة مصرية مثل **أروى صالح تنتحر** بالقفز من الدور الحادي عشر **كمدا وغما واحتجاجا ويأسا من الواقع**.

فانتحار الكاتبة المصرية، والغش الجماعي نتائج **منطقية لانتشار الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الوطن**، فماذا ننتظر بعد تزوير الانتخابات واستغلال السلطة والنفوذ والرشوة ونهب المال العام والبلطجة وسيطرة ثقافة الكذب والمظهرية، واستجداء السلام من إسرائيل، والرضى من أمريكا!! ولماذا نستغرب من أن تتسرب الامتحانات من عام ٩٣، او تنتحر كاتبة، أو تتوالى الهزائم الكروية أو تباع مصر لكل من هب ودب.

والحكومة دائما لها منهج ثابت في مواجهة مشاكل الوطن **قائم على التسطيح والتعتيم والتهوين والتخفيف والترقيع والتأجيل**، لذلك نلاحظ أن الحكومة واجهت قضية تسريب الامتحانات بنفس سلوكها في مواجهة تزوير الانتخابات، فلم تلغ الامتحانات ولم تلغ الانتخابات، بل تعاملت مع كل القضايا من منطلق هاجس الأمن فقط، وإذا كانت لم تلغ الانتخابات، فكان عليها على **أقل تقدير أن تلغى الامتحانات**، ثم تعاد في ميعاد لاحق حرصا على المصداقية بين الشباب مستقبل مصر واحتفاظا بالبقية الباقية من ماء الوجه. **لقد اصبحنا في وطن الانتحار فيه لا يكفي.**

خطأ مطبعي

في العدد الماضي تم كتابة اسم الآنسة ألفت شافع على طريق الخطأ على أنه ألفت السبع



من يطفئ الشمس؟

خليل عبد الكريم

بزغ فجرها وأشرقت شمسها وطلع نهارها:

تلك هي الكتابات الموضوعية الناقدة ذات المنهج العلمي الصارم في حقل الاسلاميات بشتى أنواعها ومختلف ضروبها وكافة فروعها- وهي مباينة تماما لتلك التي سادت قرونا طويلة- نعني التي تعتمد على التلفيق والتزويق والتبرير والتسويغ والقفز على المتناقضات وتجاوز المتنافرات وعند تناول الأشخاص تتحدث عن: المناقب والمحامد والمزايا والعبقريات وتتجاوز عن الأخطاء والسلبيات والسقطات والزلات لأنها لا تتفق مع أسلوبها الخطابي والتعظيمي والتفخيمي وأفزع ذلك(التقليدين) وأقض مضجعهم وطير النوم من عيونهم فعمدوا إلى:

أ- التهديد والترهيب بالويل والثبور وعظائم الأمور وفاتهم أن أصحاب تلك الكتابات يدركون تماما أنهم أقدموا على أمر خطير لن يمر بسهولة وأنهم وطنوا أنفسهم على دفع الثمن مهما كان غاليا وهذاشأن من يجرؤ على زلزلة الفكر القديم الذي يؤمن إيمانا راسخا أنه من الحتم اللازم تغييره وتبديله.

ب- والتلويح بالمصادرة وفاتهم أنها سلاح عفى مفلول لوجود العديد من دور النشر في أغلب الدول العربية في المشرق والمغرب تصدر مؤلفاتهم ومنها ما هو في بلاد الفرنجة=لندن . باريس . سويسرا، نيقوسيا-والرقابة على دخول الكتب بكافة الطرق غدت من المستحيلات وتصويرها (بالفوتوكوبي» بشكل ما يسمى:

ب-(النشر الموازي) أو (النشر البديل).

وإذا كانت المصادرة قد أخفقت قديما في حجب كتب ابن رشد والغزالي (نعم الغزالي صودرت كتبه في بعض العهود) وابن تيمية عندما كانوا يعتمدون على النسخ اليدوي فكيف تفلح (المصادرة) في هذا العصر المعجب؟.

ج- وإلى التشهير بزعم العمالة للصهيونية العنصرية والصليبية العالمية والمسيحية الدولية والبابوية الفاتيكانية والماسونية الكونية والموساد والمخابرات المركزية (الامريكية) بل وإلى الشيعة بشعبها الثلاث(الزيدية والاسماعيلية والامامية الاثنى عشرية).

(ملحوظة= بعضهم ذكر صراحة أن فكر كاتب هذه السطور مستقى من أفكار الشيعة الامامية الاثنى عشرية أ. هـ).

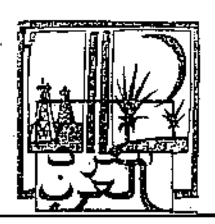
والعمالة تعني (القبض) من هذه الجهات، وبداية فان الاسلام الذي يدعون أنهم حماته وجنوده الخلص يحرم اتهام الناس بالباطل ورميه بهتانا- هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ففي هذه الأيام من المستحيل التخفي والاستتار فكل شخص طبيعي أو معنوي (يتناول) من أي جهة أجنبية (عربية أو أعجمية) لابد أن يكشف أمره كما أن الذي يمد يده يظهر ذلك على أحواله وهيئته ابتداء من مداسه حتى مركبه مرورا بمسكنه ومكتبه(إن كان له مكتب) ومطعمه ومشربه- إلخ.

د- وإلى السب والقذف والشتم والغمز واللمز والنبز والسخرية والتهكم والاستهزاء وسوء الأدب وسلاطة اللسان والكلام الفاحش والقول القبيح وكلها أمور كان يمقتها نبي الاسلام عليه الصلاة والسلام وينهى عنها ويزجر فاعليها.

ومن الغريب أنهم يدعون أنهم تلاميذه وأحبابه والسائرون في طريقه والمتبعون سنته وهم بذلك يقدمون الدليل على فساد زعمهم وفسولة ادعائهم.

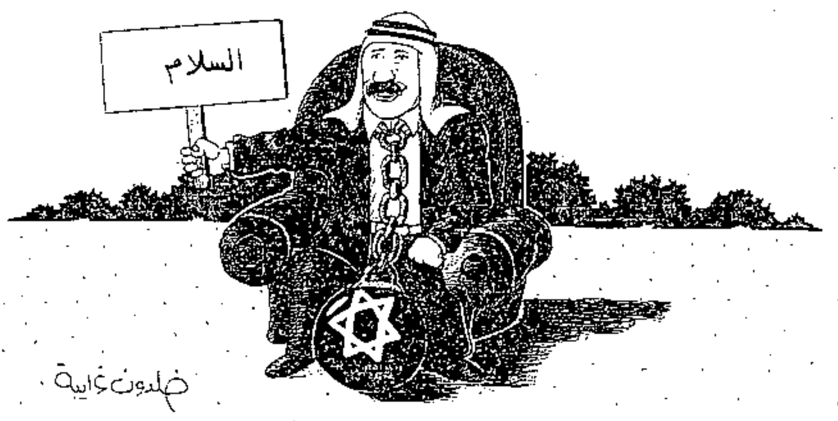
وبعد

فان تلك الأساليب (وقد أتينا على أشهرها لاعلى جميعها) لن توقف مسيرة الكتابات الموضوعية التي بدأت لا في مصر وحدها بل وفي العديد من البلاد العربية والاسلامية والتي تصدر مطبوعاتها من أماكن متنوعة وأنني لا أجد تشبيها لمحاولات (التقليديين) لتعطيلها إلا من ينفخ ليطفئ الشمس.



فلسطين





خطوات بناء الثقة تبدأ بوقف الاستيطان

رسالة القدس

حنا عميرة

دخلت الاتصالات **الفلسطينية -الاسرائيلية** ، التي تجرى حاليا بحضور **أمريكي -مصري** مرحلة جديدة وابتدأت تقترب أكثر مما يسمى «**بنظرية التعويض**»،أى تعويض الجانب الفلسطيني مقابل تخليه عن مطلبه بوقف الاستيطان كشرط لاستئناف المفاوضات.

وقد برز هذا الاتجاه في تصريحات وزير التخطيط والتعاون الدولي د. **نبيل شعث** الذي بات يتولى المسئولية عن الاتصالات الجارية، عندما قال لا يمكن أن أكون متفائلا- من هذه الاتصالات- إذا لم ير الناس مطارا تقلع منه الطائرات وحرية في العبور بين الضفة وغزة، وسيناء ، والافراج عن المعتقلين «وأضاف» الثقة تعود عندما نرى هذه الإجراءات..

كما برز هذا الاتجاه أيضا في تصريحات مسئول فلسطيني كبير تناقلتها وسائل الاعلام، وجاء فيها: **أن الخطوات العملية التي يطالب بها الجانب الفلسطيني ليست أقل من اتفاق على المطار والميناء في غزة والممر الآمن بين الضفة وغزة والافراج عن المعتقلين** .وحسب السيناريو الذي كشفه هذا المسئول فيلي ذلك عودة التنسيق الأمني الثلاثي **الفلسطيني -الاسرائيلي -المصري**، وبعدها يمكن الجلوس إلى طاولة المفاوضات لبحث وقف الاستيطان».

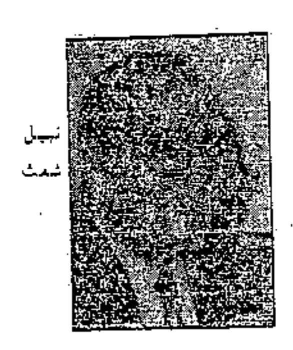
وبالرغم من التأكيدات الفلسطينية الرسمية بأن هذه الخطوات ليست بديلا عن وقف الاستيطان فان **مجرد الموافقة على إعادة ترتيب سلم الأولويات الفلسطيني، وفق التدرج السابق،** ينطوي على مخاطرة كبيرة ،وعلى الدخول في مناورة سياسية غير **مضمونة من حيث نتائجها وأبعادها**.ذلك ان هذا التوجه في معالجة موضوعة الاستيطان، يذكرنا بما حدث في المرحلة الأولى من العملية التفاوضية. حيث بنيت الخطة التفاوضية الفلسطينية بعد مؤتمر مدريد على المطالبة بوقف الاستيطان. وجاء من ينادي في حينه«**بخطة التراكم**» لتحقيق نتائج ولو بسيطة على الأرض مقابل تأجيل موضوع الاستيطان إلى مرحلة لاحقة؛ باعتباره من المواضيع الصعبة التي يتطلب حلها إجراءات تمهيدية لبناء الثقة بين الجانبين تبدأ بمعالجة القضايا السهلة والبسيطة؛ وهكذا قادت **فلسفة التراكم** والقضايا السهلة، التي دافعت عنها الولايات المتحدة، وتجاوب معها الجانب الفلسطيني، إلى تأجيل غير مسمى لموضوع الاستيطان الذي لم يتوقف حتى هذه اللحظة **ولم** وتؤد **فلسفة التراكم إلى النتائج التي بشرت بها. واستمر التوسع في** مساحة الاستيطان والازدياد في **أعداد المستوطنين والمستوطنات**

واضيفت الطرق الالتفافية إلى الخارطة. وقد ازداد الوضع تعقيدا بعودة **الليكود** إلى السلطة حيث أدى قرار الاستيطان في **جبل أبو غنيم** وتكثيف حملات الاستيطان في باقي المناطق المحتلة إلى المأزق الراهن في العملية التفاوضية.

ليس المقصود من سرد الوقائع بهذا الأسلوب، التقليل من النتائج التي أسفرت عنها العملية التفاوضية حتى الآن، وخاصة عودة القيادة الفلسطينية إلى أرض الوطن وإقامة السلطة الوطنية على أجزاء منه، وإجراء الانتخابات التشريعية، وبدء مرحلة جديدة في حياة الشعب الفلسطيني وفي نضاله من أجل استكمال تحقيق أهدافه، وانما المقصود هو التأكيد على أن **هذا الواقع يضع القيادة الفلسطينية الآن، أمام تحديات اضافية وخطيرة ما كان لها أن تكون ، لولا بقاء جبهة الاستيطان مستعرة** وبالتالي فان أي تأجيل إضافي لموضوع الاستيطان سيزيد من مخاطره، أكثر مع مرور الوقت، وسيضاعف المصاعب والتحديات التي تواجهها السلطة الفلسطينية نفسها، لاسيما اذا اخذنا بعين الاعتبار، تلك **المخططات التوسعية** التي أعلنت عنها وتمارسها حكومة **نتنياهو** ومناورات الجيش الاسرائيلي لاعادة احتلال مناطق السلطة الوطنية واعادة الإدارة الاسرائيلية.

لقد تباهى **رئيس الحكومة الاسرائيلية** ، بان أكبر إنجاز حققه في العام الأول من فترة حكمه يتمثل في **وقف الهرولة إلى حدود عام ١٩٦٧!** وقد استخدم الاستيطان والتوسع الاستيطاني كأداة رئيسية في سعيه لتكريس الانجاز المذكور. هذا يعني، بالاستناد إلى أقوال نتنياهو نفسها انه لم يبق أساسا متسع كبير من الزمن، كما يعتقد أصحاب فلسفة التراكم البطئ للقبول بتأجيل اضافي لمعالجة موضوع الاستيطان، وان الخيارات المتاحة لم تعد مثلما كانت في السابق.

ان النشاطات الاستيطانية لهذه الحكومة، قد أوصلت الأمور والحالة العامة، إلى مستوى لا يمكن التعايش معه دون المخاطرة بضياع ما تحقق ،كما أوصلتها إلى مرحلة باتت تهدد بتدمير الوحدة الجغرافية والديمغرافية للضفة الغربية والقطاع، وهذا بدوره يضع مزيدا من العراقيل الجديدة، أمام امكانية التوصل إلى حل يضمن للشعب الفلسطيني



نبيل شعث

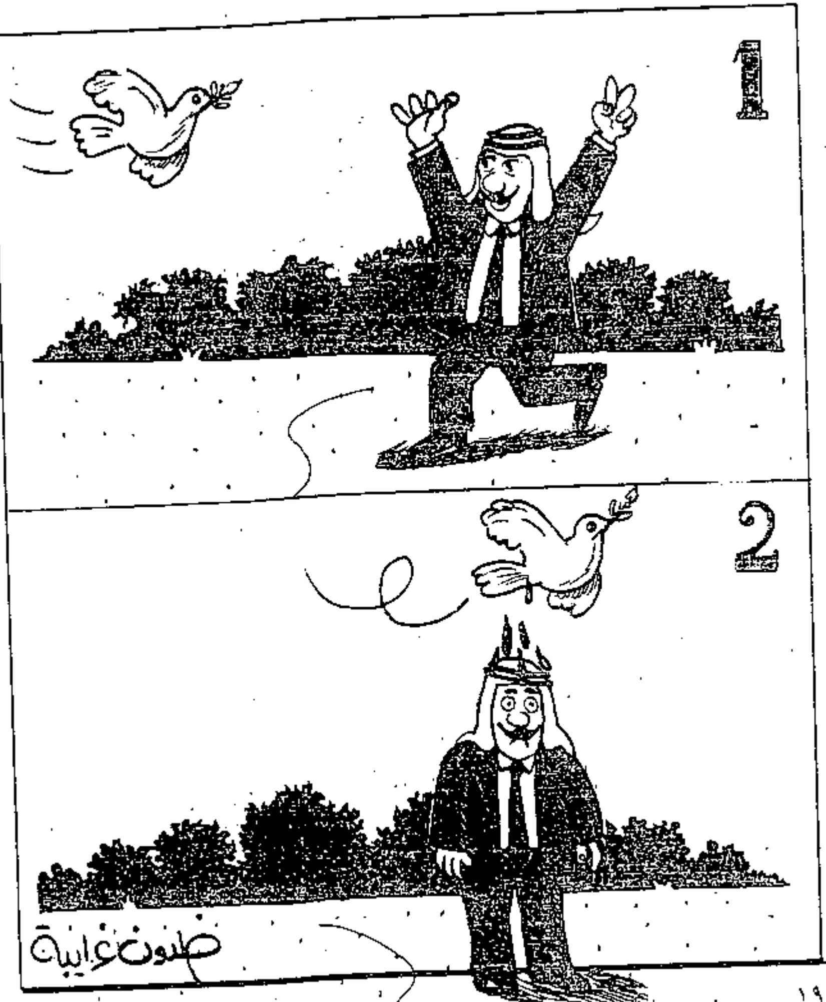
حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة على جميع المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

إن موضوعات مثل **المطار والميناء والممر الآمن**، هي على أهميتها تعتبر، من مظاهر السيادة التي تأتي عادة بعد الاستقلال، وهي في حالتنا العينية موضوعات قد تختلف الاجتهادات حول مكانها في سلم الافضليات ولكن ليس إلى درجة اعتبارها مدخلا تفاوضيا بديلا عن وقف الاستيطان. ولهذا فاننا نرحب بالتأكيدات التي أشارت إلى أن الخطوات التي يتم بحثها حاليا ليست بديلا عن وقف الاستيطان، ونتمنى أن يجري التنفيذ بها. ولكننا **نتساءل ماذا سنفعل بعد المطار والميناء، فيما لو هددت إسرائيل باغلاقهما وقطع الممر الآمن إذا لم نواصل التفاضي عن مطلبنا بوقف الاستيطان!**

ان تجربتنا مع **حكومة الليكود** وعدم تنفيذها للاتفاقات المعقودة تحتم علينا الإجابة عن هذا السؤال قبل الدخول في مناورة غير محسوبة داخل ملعب الخصم!

وهذا السؤال يدفعنا لطرح أسئلة أخرى أكثر أهمية حول كيفية تعاملنا مع **حكومة نتنياهو** وبالتحديد هل يمكن التوصل إلى سلام عادل وثابت وشامل مع هذه الحكومة! وهل يمكن أن يخرج منها شئ على صعيد الالتزام بتنفيذ الاتفاقات!!

وحسب اجابتنا عن هذه الأسئلة يمكن أن نبلور خطتنا السياسية ونحدد أهدافنا ونرسم تكتيكنا المباشر وأشكال تعاملنا مع مختلف التفاصيل والعروض المقدمة وليس العكس!





فلسطين

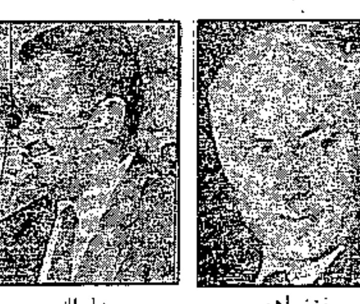
خصخصة الاذاعة والتلفزيون في اسرائيل

معركة سياسية.. على نار هادئة

لم تشهد إسرائيل، في تاريخها القصير(٥٠ عاما) حكومة معادية لوسائل الإعلام، مثلما يحدث مع حكومة **بنيامين نتنياهو**. فهو، منذ فوزه بقيادة الليكود قبل أربع سنوات، **ينتهج خط الهجوم على الصحافة والصحفيين. يشكك في مصداقيتهم**. متحيزين لحزب العمل. وعند انتخابه لرئاسة الحكومة، في أواسط السنة الماضية اتهمهم باليسارية. وقال:«حزب العمل والصحافة لا يريدان الاعتراف بنتائج الانتخابات. ويحتاجان إلى أربع سنوات كاملة حتى يقتنعا، بأن حكومة جديدة قد انتخبت وبأن هذه الحكومة شرعية».

وهو لا يفوت فرصة لمهاجمة الصحافة، خصوصا عندما يلتقي الكوادر الشعبية لحزبه.. في المؤتمر العام (يضم ٣٠٠٠ مندوب) أو في المركز (يضم ٨٠٠ عضوا) فهناك يطرب لثمن هذا الهجوم لأن ردود الفعل التي يلقاها من الجمهور، تشبه ردود الشباب على أغاني الروك: **طرب هستيري وهتافات «الموت للصحافة».**

قلة من الصحفيين، **خافوا من أجواء التحريض الدموي، وتراجعوا، وراحوا يتملقون للحكومة ولرئيسها.** لكن الغالبية الساحقة جدا جدا منهم، واصلت عملها العادي. تتعامل بموضوعية مع الحكومة ومع المعارضة. وتحاول أداء رسالتها بإخلاص، في سبيل خدمة مبدأ«**حرية المعرفة والتعبير**». وهذه الأكثرية. تسيطر على جميع وسائل الإعلام المهمة والمركزية في إسرائيل.



نتنياهو — باراك

رسالة حيفا

نظير مجلى

وهي التلفزيون والإذاعة- **القناة الأولى**، التي تعتبر مركزية. يمولها الجمهور بواسطة ضريبة- والقناة **الثانية** -وهي ملك خاص لعدة شركات تمول من الاعلانات التجارية وبيع البرامج- وثلاث صحف كبرى يومية تملكها ثلاث عائلات. ويمكننا أن نضيف إلى هذه الرسائل الاعلامية أيضا إذاعة الجيش الاسرائيلي(جلي تساحال) وهي وإن كانت رسمية، إلا أنها تسعى أيضا إلى النهج الموضوعي في الخلافات والنقاشات الحزبية.

خلال السنوات الأخيرة شهدت وسائل الإعلام الإسرائيلية ثورة تكنولوجية. ودخل نظام الكوابل التلفزيونات (**٧٥ محطة** وقنال، بينها **الفضائيات المصرية والسورية والاردنية واللبنانية والمغربية و MBCوART**)، وتضمن قنوات إسرائيلية خاصة بالرياضة، بالافلام، بالعلوم، بالمشتريات، بالأفلام المنتقاة الخ.

وخلال المعركة الانتخابية وضع **الليكود في برنامجه خصخصة سلطة البث (اذاعات وتلفزيون)** وفي الشهر الماضي اتخذ قرار مبدئي بالخصخصة. وبدأ نقاش جماهيري واسع حول الموضوع، يشارك فيه الوزراء والخبراء وأعضاء الكنيست والسلك الاكاديمي ومجلس الصحافة العام وجمهور الصحفيين.

وزير الاتصالات، **ليمور لفنات**، التي قدمت المشروع، كانت أول من اتهم التلفزيون باليسارية حين قادت الحملة الاعلامية لانتخاب **نتنياهو**. وتقول: إن هدف الخصخصة هو كسر«الاحتكارية **البلشفية لأهم وسائل الإعلام». وزعمت أن الخصخصة تعني إطلاق يد المبدعين ليعملوا بشكل حر**، فيقدموا للجمهور ما يريدوا لا يفرضون عليه البرامج بشكل فوقي. وتعني التنافس بين القنوات التجارية، من يكسب أكبر عدد من المشاهدين، وذلك بفضل برامجه ومستواها ومدى جاذبيتها.

ولم تنتظر **لفنات** انتهاء النقاش الجماهيري في الموضوع. فقدمت اقتراحا إلى الكنيست تلغي بموجبه جباية ضريبة التلفزيون، وهي مصدر الدخل الأساسي لسلطة البث توفر ٨٠٪ من الميزانية. وطرحت بديلا عن هذه الضريبة هو: تخصيص ميزانية من الدولة وفتح المجال أمام الدعايات التجارية، المحظورة اليوم في القناة الأولى.

لكن المعارضة واليسار تصدوا للمحاولة. ووقفوا، لأول مرة إلى جانب جباية هذه الضريبة، من أجل **الحفاظ على استقلالية سلطة البث ومنع الحكومة أو أصحاب المصالح الاقتصادية من السيطرة عليها والتحكم بها وفق مصالحهم**».

أحد **معارضي الخصخصة**، البروفسور **إليهو كاتس** قال في اجتماع مجلس الصحافة العام (يتألف من رؤساء تحرير الصحف اليومية وصحفيين بارزين وشخصيات جماهيرية): عندما أقمنا التلفزيون في سنة ١٩٦٤ اتخذنا لنا الطريقة البريطانية نموذجا. واليوم نلاحظ أن أوروبا كلها تسير نحو التعددية في القنوات التلفزيونية. لكن جميع دول أوروبا الغربية حافظت على تلفزيون جماهيري (أو بتمويل من الجمهور). وهذا التلفزيون كان وما زال الأفضل والأرقى وصاحب أعلى نسبة مشاهدة.

وأكد: **تلفزيون جماهيري وليس حكوميا. مستقل تماما يعكس أوضاع** المجتمع والساحة السياسية بكل موضوعية ومن دون تمييز. يسعى للتعبير عن وحدة الشعب ومصلحته ولاداء رسالته الصحفية بأمانة، فلا يسكت على فساد ولا يوفر الانتقادات على الرئيس أو الملك أو الحكومة أو الوزراء أو أي مسئول.

وقال: هناك أيضا ينتقدون التلفزيون ويهاجمونه. **ولكنهم لا يجرؤون على المطالبة ببيعه أو خصخصته، لأنهم يعرفون أن مثل هذه الخطوة تمس بحرية التعبير** وكذلك بالمستوى الذي يقدم فيه برامجه. وفي الوقت نفسه يجتهدون بزيادة ميزانيته. ليس فقط من خلال رفع ضريبة التلفزيون باستمرار بل أيضا من تحويل قسم من مداخل القنوات التلفزيونية في القطاع الخاص إلى ميزانيته.

لهذا كله- يختم كاتس- أرى أن علينا أن نتبنى النموذج الأوروبي. **وأعتقد أن الخصخصة تجعلنا نعود إلى الوراء**، إلى التحلل التام الذي يبدو في ظاهرة «مراقا» بالحريات ولكنه في جوهره الحقيقي توجه رجعي يمس في ذوق المشاهد وحقه في حرية الحصول على المعلومات وعلى الصراحات. وبهذا يصيبنا مثلما أصاب الاتحاد السوفيتي فقد كان لديه نظام سيئ، ولكن، عندما هدموا، هدموا معه أيضا الأمور الخيرة والايجابية. فالاوبرا انهارت والمسارح الراقية تفسخت. والفرق الموسيقية تفككت. وكبار الفنانين والخبراء رحلوا عن الوطن إلى بلدان أخرى. **لقد ضربوا حضارة الشعب. وعلينا الا نقع في هذا الخطأ**.

أريه نأور، وهو محاضر جامعي اشتهر عندما كان سكرتيرا لحكومة **مناحم بيغن** (١٩٨٣-٧٧)، وما زال عضوا في الليكود لكنه من جناح معارض، يقول: أنا لست ضد مبدأ الخصخصة. بل مستعد لبحث الموضوع بشكل جدي وباتجاه ايجابي، مع الاخذ بالاعتبار **مصلحة حرية التعبير والمستوى الراقي. فلكل مشكلة نجد حلا.** لكن ما يقلقني في **مشروع الحكومة للخصخصة، هو الهدف الحقيقي منها**. لقد جاء هذا المشروع ضمن مجموعة مشاريع تقوم بها حكومة نتنياهو بهدف تصفية ما تسميه: «**عملية القوم**» في جميع المجالات وليس فقط في المجال الاعلامي. انها تقوم بتصفية القوى المهنية في جميع المراكز الفعالية في المجتمع، إن كان ذلك في السلك الاكاديمي أو في سلك قيادة الدولة ومفاتيحها الاساسية. فقد حاولوا جلب مستشار قضائي للحكومة بلا أية خبرة قضائية وبلا رصيد أكاديمي (يقصد **المستشار روني بار- أون** الذي استقال بعد يوم واحد من تعيينه، وثارت ضجة كبرى من حوله وفضيحة لم تنته حتى اليوم) وحاولوا جلب موظفين كبار) مكان الموظفين الخبراء. ويواصلون هذا النهج أيضا في التلفزيون. **فهم لا يطيقون من حولهم، وجود أناس مستقلين، يبنون آراءهم على أساس علمي ومهني**. يريدون أناسا ذوي قناعات ايديولوجية عمياء، يسيرون وراءهم ويصفقون لهم من دون أي استعداد للتفكير ولاعادة النظر. ليسوا بحاجة إلى الخلق والابداع. لا يهمهم أن يهبط مستوى البرامج. ويخافون من اعطاء الجمهور كل المعلومات. يريدون للتلفزيون أن يصبح حانوتا لبيع اشرطة الفيديو. يريدون أن تنشأ أجيال من المواطنين اللامبالين بما يجري في القيادة، لكي لا يؤثرون في المستقبل ولا يحاولون اجراء التغيير.

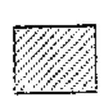
أحد الصحفيين القدامى، **موشيه جاك**، رأى أن **خصخصة التلفزيون** يأتي حلقة أخرى في سلسلة طويلة من مخططات ضرب مكانة الصحفي في إسرائيل وتقصير لسانه وتقليل نفوذه وتأثيره. وقال: **الصحفيون لدينا باتوا يتعرضون أكثر للضغوط وللتهديدات. وهناك سلاح خطير يبدو، في ظاهره لمصلحتهم وبالتالي يضر بهم، هو سلاح العقود الخاصة**. فالصحف تحاول الارتباط بالصحفيين بواسطة عقود خاصة لكي تتحرر من مستلزمات اتفاقيات العمل الجماعية. وهذه العقود تضعف نقابة الصحفيين وبالتالي تضعف الصحفيين في المطالبة بحقوقهم ويصبح المال صاحب القرار عندهم. والاغراء المالي يصبح صاحب الوزن الأساسي. ويأتي الآن دور الخصخصة، لتكمل الدائرة. ففي مثل هذه الحالة يكون للمال الكلمة الأولى والأخيرة. وتصبح رسالة الصحافة بضاعة خاضعة لسياسة العرض والطلب.

ويشارك في هذا النقاش، بعض الإعلاميين العرب في إسرائيل (عرب ٤٨)، **الذين لا يشعرون أن التلفزيون الإسرائيلي تلفزيونا جماهيريا بالنسبة لهم**. فالقسم العربي فيه مرجه، باستثناء نشرة الأخبار، فان كل برامجه مسجلة سلفا. وقد جرى تقليص البث بالعربية ليصبح الآن بمعدل ساعة وربع الساعة يوميا. ومضمون البث بعيد تماما عن مستوى البرامج العبرية، ليس فقط من ناحية الميزانيات والمستوى الفني الذي تعكسه، بل أيضا وبالاساس من ناحية احترام عقلية المشاهد لذلك، ترى الجمهور الواعي يتابع نشرة الاخبار في التلفزيون العبري لا العربي.

لهذا، لا يشعر المشاهدون العرب بخسارة كبرى اذا سقط التلفزيون الجماهيري واستبدل بتلفزيون تجاري. لكن الواعين منهم لأخطار الخصخصة، يقولون: التلفزيون الإسرائيلي الجماهيري لا يأخذ بالاعتبار ان العرب يشكلون١٧٪ من المجتمع الاسرائيلي. وهذا خطأ فاحش يجب مكافحته والسعي لتغييره لكن الحل ليس في خصخصته، لأن الخصخصة تزيد الطين بلة.

ومن الجدير ذكره، في هذا المجال، إن القناة الثانية في التلفزيون الاسرائيلي،- وهي تجارية -تبدي **استخفافا أكبر بالمشاهدين العرب**. وحتى برنامجها الاخباري الاسبوعي، يتم تسجيله قبل يوم كامل من بثه ولكن الحكومة تضع في برنامجها للخصخصة **اقامة قناة بث خاصة باللغة العربية**، أي اقامة تلفزيون عربي في اسرائيل. وقد عقب **اريه نأور**، المذكور اعلاه، على هذا بقوله: أنا لا اصدق أن الحكومة ستنفذ الخصخصة أيضا على التلفزيون الإسرائيلي بالعربية. فهناك أكثر من جهة ستعارض ذلك، بسبب حساسية الأوضاع السياسية والأمنية».

.. وهكذا، فما زال النقاش في الموضوع في بدايته. ومن أجل حسمه ينبغي سن قانون خاص في الكنيست. وهناك أمل لدى قوى اليسار، والمعارضة الليبرالية، بأن تستطيع التأثير على نص القانون ليضمن أقصى ما يمكن من الاستقلالية. وهناك معركة يخوضها رجال الاعلام، بقوة ضد المساس بهذه الاستقلالية. وهناك أيضا ائتلاف حكومي يميني غير منسجم تمام الانسجام في الموقف من خصخصة التلفزيون.

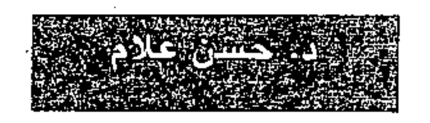


السلام الإنساني.. أم عملية السلام العنصرية



الآن ساعة الحسم:

المقاطعة الشاملة وإلا فلننتظر الألفية الرابعة



ألقى رئيس التحرير فى افتتاحية عدد ابريل من «اليسار» سؤال الساعة: «متى يحسم العرب موقفهم؟»، وذكر أن تسوية الصراع العربى الاسرائيلى التى انطلقت من كامب ديفيد مروراً بمدريد وأوسلو ووادى عربة- هذه التسوية تسقط الآن لأنها بدأت واستمرت على أساس فرض الرؤية الاسرائيلية (الأمريكية) كاملة على العرب..

فاذا ما سقطت عملية السلام فهل نصفق لذلك وننتظر عرض عملية سلام أخرى لنناقشها حتى السقوط. وهكذا.. آن لنا موقفا إيجابيا يلزم جلاءه وتقديمه للعالم وللرأى العام العالمى الذى ضللته الدعاية الصهيونية أجيالا ثم جاء الشطط فى تحركاتها الأخيرة صارخا، لينبه العالم إلى ما فيه من جنوح وتعصب ومخالفة للقانون الدولى- كما تكتلت ضده المواقف الدبلوماسية فى العالم كله وعزلت أمريكا مع اسرائيل عزلا لا تضيع الفرصة فى استثماره.

لقد أجاب الاستاذ رئيس التحرير فى افتتاحيته محذراً من تصاعد العنف والعنف المضاد الذى ربما يأخذ اتجاهات غير صحيحة- ما لم يتوقف العنف الاسرائيلى الذى تزايد منذ بدء مشروع مستوطنة أبو غنيم، وما لم تحزم القيادة الفلسطينية والقيادات العربية الموقف وتحدد الاختيارات وتمارس منهجا جديدا يقوم على وقف التطبيع.. وإعادة النظر فى الاتفاقات الموقعة مع اسرائيل ووضع استراتيجية عربية جديدة للمواجهة تقوم على استخدام أوراق القوة العربية.

فما هى الاختيارات التى يلزم الحزم فى حسمها؟ وما مدى إعادة النظر فى الاتفاقات الموقعة؟ وما هى عناصر القوة التى فى يد العرب التى يمكن أن تقوم عليها استراتيجية عربية إيجابية؟

حسم الاختيارات ووضوحها والحذر من الرقص على الانغام الصهيونية

فالاستغراق فى مناقشة المواقف التفصيلية هو منهج الأسلوب الصهيونى للوصول إلى أغراضه- بحيث يتيه بنا فى خضم المناقشات أهدافنا الأصلية وجوهر المشكلة، ويحرفنا عن موقفنا الذى كان سليما منذ أول الأمر، ويزحزحنا عنه إلى مواقع يمكن فيها أن يكسب تأييدا دوليا، كما يكسب قطاعات واسعة من الرأى العام العالمى.

وعلينا أن نحدد الاختيارات الأساسية التى نختار فيما بينها:

-القضية هى فلسطين ودولة فلسطينية، أم الصهيونية ومستقبل العالم العربى؟.

-عملية «السلام المدريدية»، أم سلام إنسانى لا عنصرى؟.

- دولتان عنصريتان: صهيونية متحفزة، وفلسطينية-حائرة أو مستخزية- أم دولة موحدة ديمقراطية؟.

ولقد أشار الدكتور **يحيى الرخاوى** إلى فكرة الدولة الواحدة غير العنصرية فى مقال بجريدة الأهالى فى ذكرى حرب يونيو- وتواضع بوصف تلك الفكرة بأنها «مجنونة» متسائلا عما اذا كان نتجاهل وصحبه يقبلون أن يحكمهم واحد اسمه **ياسر منديلا** -ويلمح بذلك إلى أن التكوين الايديولوجى للنظام الاسرائيلى لا يقبل إزالة العنصرية أو ما سماه «**الحل الماندلى**» لأزمة فلسطين.. الحل الانسانى القابل للبقاء.

ونتساءل: هل رفض الايديولوجية الصهيونية لفكرة الدولة الديمقراطية الموحدة يجعل هذه الفكرة مجنونة.. كما تحفظ



حسين عبد الرازق



د. يحيى الرخاوى



محمد سيد أحمد

حلمى شعراوى

د. الرخاوى فى وصفها..؟.

لقد دافعت فى مقالين سابقين عن أن المشكلة هى العنصرية الصهيونية وليست قيام دولة فلسطينية أيا كانت.. وأن جذوة الأمل هى الإيمان دائما بأن العنصرية لا مستقبل لها.

وكشف الطبيعة العنصرية للصهيونية -التى سبق أن دمغتها بها قرار الأمم المتحدة فى ١٩٧٦ - يقتضى ألا نقتصر على البكاء على فظائعها . ولا حتى نشر هذه الفظائع من دير ياسين إلى قانا. والتذكير بها. وإنما يجب أن يصاحبه موقف إيجابى يطرح على العالم بشأن أهدافنا-الأهداف الانسانية لأعداء الصهيونية -إقامة دولة موحدة ديمقراطية علمانية فى أرض فلسطين الانتداب كلها.

وإذ نتقدم إلى العالم من جديد -وإلى اليهود ضمن من نتوجه إليهم- بهذا الهدف، فإننا لا نفعل أكثر من إعادة تصحيح مسار النضال العربى. حيث كان هذا هو موقف العرب منذ رفضهم قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧ . ولكنهم لم يوضحوا ما وراء الرفض فى صورة إنسانية ديمقراطية تلفت أنظار الرأى العام العالمى وتجلب التعاطف معه. وتركوا الصهيونية تصمد دعايتها بأنهم متعصبون ضد اليهود . وأنهم يريدون إلقاء إسرائيل فى البحر. ودخلوا بذلك فى مصيدة «معاداة السامية» قمة الخداع فى الدعاية الصهيونية.

ولم يقتصر الأمر على أنهم أصبحوا فريسة لتلك الدعاية الصهيونية على النطاق العالمى ، بل أنهم أصبحوا فريسة لها فيما بينهم وبين أنفسهم .وتحول الأمر من بعد حرب ١٩٧٣ -ومنذ خطاب السادات فى مجلس الشعب فى ١٦ أكتوبر من تلك السنة على وجه التحديد- إلى موقف دفاعى من الوجهة الدعائية. نتبرأ فيه من تهمة معاداة السامية ، ونتباهى بأننا نسعى للسلام مع إسرائيل، تحت غطاء نصر كلفنا دماء وأرواح عشرات الآلاف من أبنائنا- كأنما السلام مع دولة اسرائيل هو ثمن البراءة من تهمة معاداة السامية ، وهو فى الحقيقة غطاء للتخلى عن جوهر القضية. قضية محاربة العنصرية.

هكذا بدأ تحول نضالنا من رفض الكيان العنصرى بكل آثاره المدمرة للمنطقة العربية وليس للشعب الفلسطينى فحسب. لينحصر النضال شيئا فشيئا فى إطار ضيق هو المفاوضة بين «اسرائيل» و«الفلسطينيين» حول مدى حقهم فى تقرير مصيرهم وإقامة دولة أو كيان ناقص لدولة فلسطينية فى كنف إسرائيل.. وهو المضمون الحالى لما يسمى «بعملية السلام».

ولكن الحمق الذى لا لدى قادة اسرائيل مع تخاذل القيادات العربية ورقصها على الأنغام الصهيونية من مدريد إلى أوسلو إلى شرم الشيخ ، فاته فى نشوة الزهو بما ألفوا من الحان وما أقاموا من مهرجانات -أدى بهم الحمق إلى حفريات فى نفق المسجد الأقصى، وتحالف كريتياجن ،ومشروع مستوطنة أبو غنيم- أثارت موجة مضادة من الوعى لدى جماهير العرب. وتبصر لدى قيادتهم بسوء ما تورطوا فيه من خداع وضلال. وبدأ التساؤل الجذرى يبرز إلى السطح : ما هو طريقنا وما غاية نضالنا،وما نهاية آمالنا- بعد أن أصبحت أرض فلسطين مثل لغز الكلمات المتقاطعة- بما أنشئ عليها من مستوطنات تتقاطع مع ما بقى منها فى أيدى الغزاة المستوطنين ، فلا تصلح لإقامة دولتين.

وهكذا رأينا الاستاذ **محمد سيد أحمد** يكتب فى أهرام ٦ مارس ١٩٩٧ عن **«عودة إلى الدولة الديمقراطية العلمانية»** ، بل ذكر الاستاذ **فهمى هويدى** بالأهرام أيضا فكرة الدولة الموحدة كوضع منطقى وإن لم يصفها بالعلمانية التى هى صفة لازمة فى هذه الحالة. ثم تكشفت الدعوة لاحياء هذا الموقف العربى حتى أبرزها كل من **عبد العظيم أنيس**،**وحلمى شعراوى** فى عدد واحد من مجلة اليسار(أبريل ١٩٩٧) وكل منهما يردد الأمل فى مثل ما تحقق فى جنوب افريقيا- رغم تضاعف عدد اليهود فى ظل دولة إسرائيل.

وهكذا فان هذه الراية الانسانية التقدمية- قد عادت لترتفع. لعلنا نكسب فى ظلها مواقع متقدمة ضد التخلف الفكرى العنصرى الصهيونى- يمكن أن يستجيب لها الرأى العام العالمى كما تنير طريق نضالنا إذ تصفى شوائب ما أحاط بأهدافنا من تخلخل وتميع فى مؤتمرات ومهرجانات«عملية السلام».

السلام الانسانى ، لا «عملية السلام»

هذه النظرة المصفاة الراديكالية إلى مشكلة الصهيونية فى العالم العربى، والتى يعيدها إلى إطارها الحقيقى: نضال الشعوب العربية جميعا ضد العنصرية الصهيونية

كمشروع استعمارى، وليس حصر المشكلة فى نزاع بين المستوطنين اليهود وبين بقايا شعب فلسطين فى الأرض المحتلة- هذه النظرة التى اكتسبت واقعية جديدة وتأييدا جديدا بتأثير التطورات الأخيرة- هى لا شك تستدعى نبذاً جذريا لما يسمى «عملية السلام».

ذلك أن إحياء الموقف العربى المرتبط باقامة دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية، هو إحياء للأمل فى سلام إنسانى يستوعب فكرة المجال الآمن لشردى اليهود فى العالم (أو ما سبق تسميته بالوطن القومى لليهود فى مقال سابق لى بمجلة اليسار) وهو يتميز تماماً عن الدولة العنصرية الصهيونية التى تقوم على التعصب والاضطهاد والتوسع.

أما «**عملية السلام**» التى يحرق بها البخور فى وسائل الاعلام منذ مؤتمر مدريد ١٩٩٣، والتى توهج بريقها فى أعين وأذهان لم يكن يتوقع أن يجذبها ذلك البريق فترقص على أنغامها وتقلق لأى نشاز يخرجها عن سياقها- كأنما هى وحى منزل. وإن كانت فى حقيقتها صياغة شيطانية مضللة تغطى أسلوبا مخططا لتدعيم الكيان العنصرى ورسم الطرق لتثبيت وجوده واعطائه كل الفرص لابراز سرمد المدمرة لكيان المنطقة وتطورها وذلك من خلال الاتصالات الثنائية الانفرادية، والمفاوضات متعددة الأطراف التى تتناول أمورا لا دخل للكيان الاسرائيلى بها، وأموراً أخرى تثار كمشاكل إقليمية عامة فى حين أنها محلية أو ثنائية وتريد إسرائيل أن تدخل فيها عناصر توسع نطاقها لمصلحتها. والمثل البارز على ذلك هو مشكلة المياه أملاً فى الحصول على نصيب من ماء النيل لكى تتدخل فى شئونها إذ تصبح بذلك إحدى دول حوض النيل... وياليها من كارثة!!

إن الحديث عن «عملية السلام» أو الباكى عليها- تكريس للصهيونية والعنصرية يجب أن يترفع عنه كل مخلص لمستقبل منطقتنا العربية..

ولكن

إذا كانت هناك اتفاقات تم ابرامها فى أوسلو أو قرارات وافقت عليها الدول المشتركة فى مؤتمر مدريد، فان الممارسات الاسرائيلية التى تجاهلت تلك الاتفاقات والقرارات- سواء بما أقامته من مستوطنات فى الخليل، أم بتغيير معالم الأرض المحتلة -فى القدس تحت المسجد الأقصى أو فى جبل أبو غنيم- هذه الممارسات لم تتجاهل تلك الاتفاقات والقرارات فحسب بل خالفت فوق ذلك قواعد القانون الدولى التى تتضمنها اتفاقات جنيف بشأن التزامات الدولة المحتلة فى الأراضى المحتلة. وعلى ذلك فان الأمر لا يقتصر ازاء ذلك على اعادة النظر فى الاتفاقات السابقة مع اسرائيل لتعديلها، بل يقتضى إعادة النظر فى الالتزام بتلك الاتفاقات عموما بعد أن وضح أن عدم التزام الدولة الصهيونية لا يتعلق بتلك الاتفاقات فحسب، بل بقواعد القانون الدولى بوجه عام. فهى دولة خارجة على القانون لا حرمة للاتفاق معها. وعلينا أن نراجع عناصر القوة التى فى يدنا.. ونربط ما بين موقف الشعوب العربية والمواقف التى اتخذتها الدول العربية فى اجتماع الجامعة الأخير..

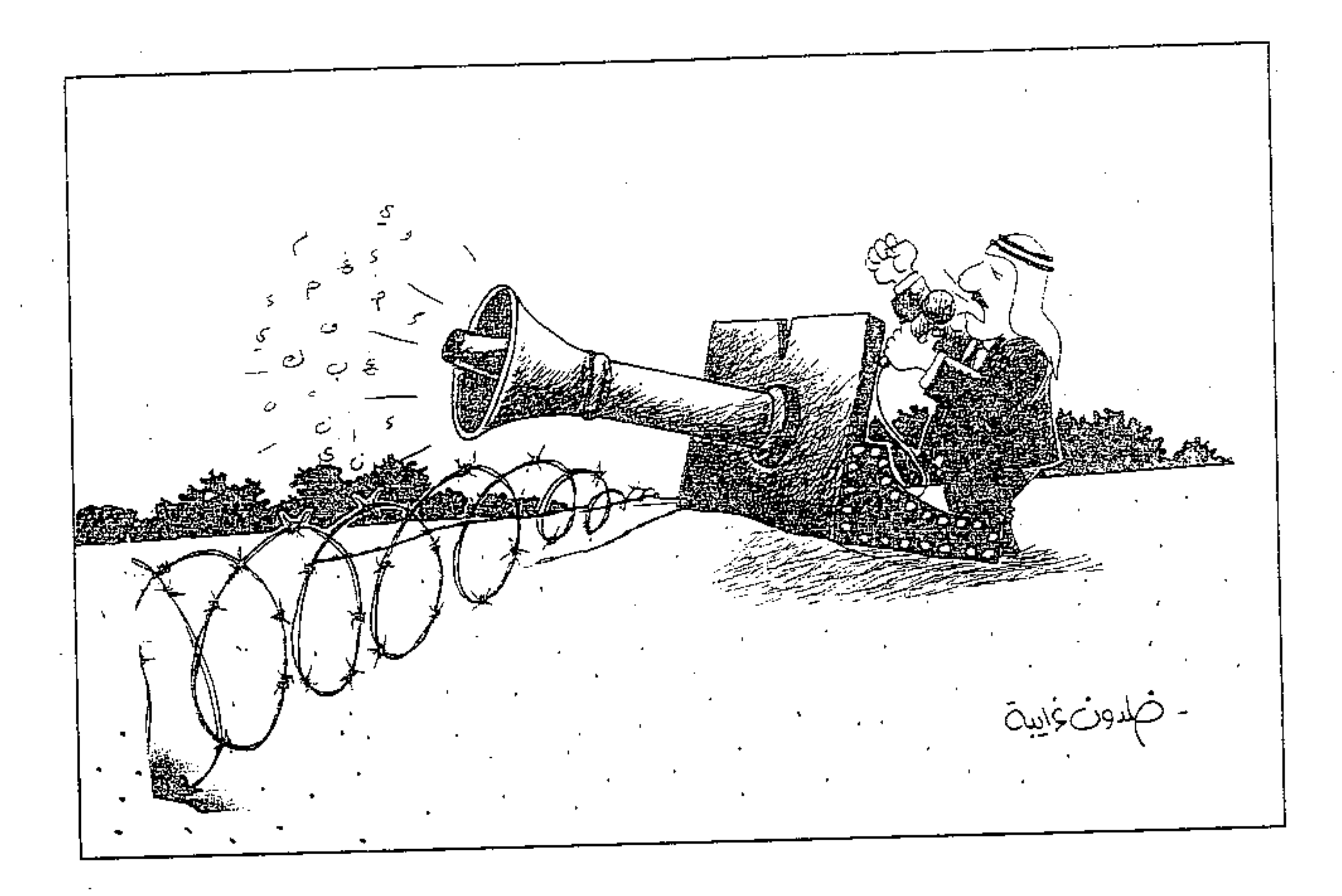
عناصر القوة فى يد العرب

هل يقف العرب فى فراغ إذا ما انتفت «**عملية السلام**»؟ الكتابات التى تعلق كل الآمال على «تلك العملية» تنطلق من ذلك المنظور.. ولكن النظرة الانسانية المتقدمة المناضلة ضد العنصرية لا تجد فى توقف عملية السلام إلا ترشيحا جديدا لفكرة الدولة الديمقراطية الموحدة على كل التراب الفلسطينى.

ويعزز الدكتور **عبد العظيم أنيس** فى مقاله السابق الإشارة إلى إمكانية الوصول فى ذلك إلى ما يشبه «الحل الماندللى» فى جنوب أفريقيا لأن اليهود أقلية وسط بحر واسع من العرب فى المنطقة (وذلك على أساس «اقليمية» الصراع وليس حصره فى أرض فلسطين) وكذلك لأن توازن الأسلحة فى يد الطرفين غيره فى مثال البيض مع الهنود الحمر فى أمريكا، كما يشير إلى أثر الرأى العام العالمى..

ولكنى أخصص بالتأكيد هنا- عنصرين للقوة فى هذا الصراع: ليسا جديدين، ولكنهما يصبحان بالجدية فاعلين إلى غير مدى. هذان العنصران هما المقاطعة، والرأى العام العالمى الذى لم يأخذ منا حقه فى العناية، ولم نعرف كيف نواجه معه الدعاية الصهيونية بأسلوب فعال.

أ- فالرأي العام العالمى قد أساء فهم قضيتنا بتأثير الدعاية الصهيونية التى استندت إلى الاستعطاف المغلف بتضليل مخطط واسع النطاق عن معاناة اليهود فى الشتات، وإن لم تكن معاناتهم حقيقية إلا فى بعض دول أوروبا فاستغلتها الحركة الصهيونية لدفعهم إلى دولة العنصرية وحصلت على التأييد والأموال بدعوى انقاذهم ثم بدعوى تعويضهم، وجندت كل قواها الدعائية لتجعل هجرتهم إلى إسرائيل تبدو كحركة انسانية لا تقف فى سبيلها اعتراضات بعض المتخلفين من العرب فى أرض الميعاد وأدخلت هؤلاء فى زمرة أعداء السامية الذين يريدون القاء اليهود فى البحر- متناسين أن هؤلاء الذين تطردهم من أرضهم هم من الجنس السامى ذاته.. ولكنه التمويه والتضليل فى سبيل تحقيق المشروع الصهيونى الاستعمارى. ولا زال يستغل نقص الالتفات فى أذهان العرب- لترسيخ نظرة عنصرية لدى الأوروبين ومن استقر منهم بأمريكا نظرة تدور حول العرب المتخلفين الذين يستعدون دائما للبطش باليهود المسالمين ولم يتورعوا أبدا عن أن يثيروا نعرات عنصرية دينية لدى مسيحيى أوروبا ويخلطوا فى ذلك بين العرب والمسلمين ضمن سياسية ترمى إلى تشويه صورة الاسلام والمسلمين وإثارة الأحقاد القديمة ضدهم لكى يصبح ويصبحوا العدو الأول للغرب بعد انهيار النظم الشيوعية وبعد أن خدعوا كثيرين من زعماء المسلمين ليبذلوا طاقة غير مستعرضة لتأييد معسكر الغرب «المتدين!!» ضد ما أسموه «معسكر



الشرعية والالحاد».

وتكون فكرة الدولة الديمقراطية الموحدة هي محور توجهنا إلى الرأي العام العالمي لنكشف بها زيف الدعاية الصهيونية- على أن ذلك لا يعني أن شعار «الدولة الديمقراطية الموحدة» هو مجرد شعار دعائي تكتيكي وإنما هو شعار موقف إنساني تقدمي ثابت تدور حوله كل الأنشطة النضالية للعرب والفلسطينيين.

ولنذكر في كل ذلك أن توجهنا إلى الرأي العام العالمي لا يكون مجرد إبراء للذمة ببيانات تسجيلية وإنما هو حرب شاملة نجند لها كل الامكانيات المالية والتكنولوجية والدراسات الاجتماعية والنفسية. مع التأهل لنضال مرير وشاق وطويل.

ب-برنامج للمقاطعة ولا نقول مجرد «وقف التطبيع» أو رفضه فالمقاطعة سلاح فعال أنشئ له جهاز ضخم بالجامعة العربية ولا زال مكتبه قائما في دمشق. وقد وضعت له أسس وقواعد وأساليب نجحت خلال حقب متتالية في وقف النمو الاقتصادي في الدولة العنصرية في حدود لا تستطيع تجاوزها. ولا تمكنها من آمالها في التغلغل والسيطرة على مقدرات شعوب المنطقة.

ولقد كان قرار مجلس الجامعة العربية في مارس الماضي بشأن المقاطعة -بكل ما يمكن أن نلاحظ على بنوده أوعلى وصفه كقرار أو توصية- كان إحياء لنغمة نسجت حولها خيوط العنكبوت منذ بدأت عملية السلام مع العنصرية، وكان دفن المقاطعة هو هدفها الأول أو هدفا أساسيا لها.. فما إن تعرض مجلس الجامعة العربية - ولو في صورة توصية -لموضوع المقاطعة حتى ظهرت ردود فعل تحسك ضجيج الانزعاج الشديد من مجرد العودة إلى تلك النغمة بكل ما شاب أداءها الجديد من استحياء..

الأمر الهام، ودون أن نقف للبحث وراء نوايا بعض الأنظمة العربية في شأن تلك التوصية- هو أن نتابع تلك التوصية شعبيا وصحفيا لتعزيز التزام الحكومات بها ومتابعة خطوات تنفيذها كسلاح أول في نضالنا ضد العنصرية ويكون هو التركيز على أن النضال هو ضد العنصرية سعيا لامل في ان تصل المقاطعة إلى مثل ما وصلت إليه مقاطعة المجتمع الدولي لنظام جنوب افريقيا العنصري، ولعل رفعنا شعار« الدولة الديمقراطية الموحدة» يكون كذلك محوراً لتجميع المؤيدين والرأي العام العالمي لتحقيق هذا الهدف وإنهاء العنصرية في منطقتنا العربية.

أمران لابد من التنبيه إليهما في هذا النظر.

الأول: مجرد «وقف التطبيع» لا تغني أبدا عن فكرة تدعيم «المقاطعة» استشارا لقرار الجامعة العربية.

والثاني: أن النضال يرتبط دائما بطول النفس.. وسواء في سلاح التعامل مع الرأي العام العالمي، أو في سلاح مقاطعة النظام العنصري، فإن عنصر الزمن معنا مهما بدا الهدف بعيدا.

وأقولها ثانية: لنحتفظ بايماننا بأن العنصرية لا مستقبل لها..

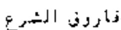





عمرو موسى




فاروق الشرع




الأمير عبد الله

السياسة السورية.. صعوبات ومفارقات

رسالة دمشق

حسين العودات

يبدو للسياسة السورية وكأنها تواجه عبء الظروف كلها التي تحيط بالقضايا العربية. وتحاول الدبلوماسية السورية أن تلعب بعظم أوراقها للخروج من (المأزق) الذي تقع فيه القضية العربية عامة، والسياسة السورية خاصة، وذلك بعد (**تهرب بعض العرب من التزاماته تجاه سورية وإعطاء الأولوية للالتزامات مع الآخرين**) كما قال السيد **فاروق الشرع** في افتتاح مؤتمر وزراء خارجية إعلان دمشق..

ويرى المطلعون على السياسة السورية أنها تواجه ظروفا صعبة ومفارقات: فالصلف الاسرائيلي، وإغلاق اسرائيل أبواب السلام الشرقية، وتنكرها لمبادئ مدريد، ورفضها استئناف المحادثات في ضوء هذه المبادئ، والتأييد الأمريكي شديد القوة لاسرائيل الذي أصبح «**تحالفا**» والتزاما، وتخلي عن موقف (الوسيط النزيه)، والتحالف التركي الاسرائيلي الاستفزازي العدواني الذي عبر عن نفسه بدخول الجيوش التركية (**والخبراء الاسرائيليون**) شمال العراق دون الالتفات لا للقانون الدولي ولا لعلاقات الجوار، رغما عن التاريخ الطويل والعلاقات الثقافية مديدة العمر، كما عبر عن نفسه بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع اسرائيل قبالة سواحل اللاذقية، في الوقت الذي كان فيه وزراء خارجية إعلان دمشق يعقدون **اجتماعهم**، والتهديدات العديدة التي يطلقها مسئولون أتراك ضد سورية، والممارسات الفعلية في الاعتداء على حقوق سورية في المياه، ومياه الفرات خاصة، دون الاهتمام بالقانون الدولي، ولا بعلاقة حسن الجوار المفترضة.

إن أهم المفارقات هو **تجاهل بعض البلدان العربية مقررات مؤتمر القمة العربي الأخير الذي قرر الامتناع عن التطبيع مع إسرائيل**، واصرار **بعض الدول على عقد القمة الاقتصادية في قطر والمشاركة فيها**، في الوقت الذي ترى سورية أنها بدفاعها عن مصالحها، وبتصديها للمواقف الاسرائيلية وبمقاومتها التطبيع إنما تدافع عن المصالح العربية كلها بما فيها مصالح الدول المشتركة في المؤتمر، وتتصدى باسم العرب جميعهم للهيمنة الاسرائيلية والتغلغل الاسرائيلي فضلا «عن اغتصاب الحقوق» ومن المفارقات أيضا موقف بعض الدول الأخرى من

الممارسات الاسرائيلية والتطبيع مع إسرائيل، واستمرار تمسكها برغم إمكانية تغيير مواقف حكومة نتنياهو والتوصل معها إلى سلام دائم وعادل وشامل.

وهكذا تجد السياسة السورية نفسها على خلاف كلي مع الأعداء وحلفائهم وخلاف جزئي مع الأشقاء والأصدقاء، حيث **يتجاهلون جميعها المصالح العربية ،وطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي**،والصراع الحقيقي الذي تخوضه سورية في هذا المجال، وتشعر أنها تكاد تكون وحدها في معركتها. رغم الدعم الشديد الذي سعد القادة السوريون من **الأمير عبد الله ولي عهد السعودية** ،والتنسيق الكامل مع الحكومة المصرية في مجال الصراع السوري الإسرائيلي، والعمل لتحقيق التضامن العربي، ومحاولة إقامة السوق العربية المشتركة وغيرها .

وجدت السياسة السورية والدبلوماسية السورية فرصتيها بالمناسبة لشرح مواقفهما في ثلاث مناسبات هامة هي: **انعقاد مؤتمر وزراء خارجية إعلان دمشق في سورية،وزيارة الأمير عبد الله ولي عهد السعودية، وزيارة السيد حسن حبيبي نائب رئيس جمهورية إيران**. وكانت كل من المناسبات الثلاث فرصة هامة لطرح وجهة النظر السورية، وكسب دعم وتأييد الدول المشاركة في هذه المناسبات.

ففي مؤتمر وزراء خارجية إعلان دمشق، الذي عقد في اللاذقية ، في الوقت الذي كانت السفن التركية الاسرائيلية تقوم بمناورات عسكرية أمام شواطئ المدينة. كان الموقف السوري الذي ورد على لسان **وزير الخارجية** في حفل الافتتاح، معبراً جداً ولا يخلو من الصراحة. حيث أشار إلى تحديات ثلاثة أساسية تواجه العرب هي: **التحالف التركي- الاسرائيلي**، الذي لم يترك مجالاً للتأويل باعتباره موجها «ضد **سورية والعراق وإيران** خاصة، وضد المنطقة برمتها مستقبلا»، محذرا من الولايات المتحدة التي» ستشارك فيه لاحقا». **والتحدي الثاني، هو تهرب بعض العرب من الالتزام بقراراتهم وخاصة قرارات القمة العربية المتعلقة بالموقف من إسرائيل**، والعمل على إحياء التضامن العربي ولو بحده الأدنى. وتلك المتعلقة بعملية السلام والتطبيع الذي أخذ يتسع بين إسرائيل وبعض الدول العربية. بشكل مباشر أو غير مباشر، أما التحدي الأهم فهو أن عملية السلام(تغرق) **حسب قول وزير الخارجية السورية** . وإسرائيل تتراجع عن التزاماتها ،وتحتال على مقررات مدريد وتبحث عن أبواب غير شرعية لتدخل منها. ولا تجد الصد الكافي ولو بحده الادنى.

يبدو أن المؤتمر شهد خلافات شديدة بين المشاركين ، وخاصة مع **وزير الدولة للشئون الخارجية القطري**(امتنع وزير الخارجية عن المشاركة) الذي أعلن اصرار دولته على عقد مؤتمر الدوحة الاقتصادي، **ومع وزير خارجية الامارات** الذي طالب بموقف شديد اللهجة من **ايران** رغم التصريحات الجديدة من الادارة الايرانية الجديدة، وبين عديد من الوزراء خاصة عندما بحثت مسألة الأمن العربي الذي رأى الخليجيون إعطاءهم حق استدعاء قوات أجنبية لحفظ (أمنهم).

من الواضح أن مهمة الموقف المصري في المؤتمر كانت(**إطفاء النار**) والبحث عن تسوية للخلافات ، ولذلك **لم توضح مصر موقفها فيما اذا كانت ستحضر مؤتمر قطر أم لا**، لأن الوقت مبكر على القرار حسب تصريحات السيد **عمرو موسى** ، الذي شرح موقف مصر واستمرار بذل جهودها في إطار عملية السلام، وقدم ورقة حول إقامة السوق العربية المشتركة.

في ضوء هذا الحوار الساخن وحرصا على (**نجاح**) **الاجتماع أهمل البيان الختامي الاشارة إلى مؤتمر قطر والى قضية الأمن العربي**، إلا أنه أرضى سورية بتسجيله دعما «قويا» لها ولموقفها، ومطالبته بعلاقات جديدة مع إيران أساسها المحادثات وخاصة بعد مجئ الإدارة الايرانية الجديدة. وشجب التحالف التركي الإسرائيلي. وأرضى الإمارات بفقرات مطولة حول حقوقها في الجزر والتضامن معها دون مواقف متشنجة تجاه إيران، كما أرضى الكويت بمطالبته العراق بالمطالب الكويتية التقليدية(إطلاق الأسرى إعادة الممتلكات، تطبيق قرارات مجلس الأمن) ،مع حرصه على وحدة أراضي العراق وسيادته عليها. وأرضى المصريين والسوريين بقوله ببدأ العمل لقيام سوق عربية مشتركة . يبدأ الخبراء البحث فيها في الرياض بعد أسابيع وفي القاهرة في الخريف المقبل دون تحديد مدة لقيامها، ولا يعلم إلا الله متى يتم الاتفاق عليها وعلى قيام هياكلها ،إلا أنه ،وريثما يتم ذلك يمكن توحيد الاستثمارات لتعمل بين البلدان العربية، وتحرير حركة رؤوس الأموال، والتوصل إلى منطقة حرة عربية. دون انتظار الاستكمال النهائي لهياكل السوق.

الفرصة الثانية للسياسة السورية كانت في زيارة **الأمير عبد الله** الذي قوبل بحفاوة بالغة تجاوزت التقاليد البروتوكولية ، وعقد عدة اجتماعات مع **الرئيس الأسد**، ثنائية وجماعية، وأعطى تصريحات مؤيدة للموقف السوري بدون تحفظ، وأعلن خلال زيارته **عدم مشاركة السعودية في مؤتمر قطر**وكان هذا نصراً كبيراً للسياسة السورية، كما أعلن ضرورة دعم سورية في مختلف المجالات وإحياء التضامن العربي.

ولا شك أن زيارة الأمير عبد الله كانت دعما «كبيرا» لسورية، ومساهمة في فك(عزلتها) ،وزيادة آمالها وتفاؤلها بالامكانيات العربية وبجدوى التضامن العربي .

وقد سرت إشاعات تفيد أن **الأمير عبد الله** حاول استكشاف حقيقة ما يمكن أن تقبله سورية وما يمكن أن ترفضه بهدف قيام السعودية بدور ما مع الولايات المتحدة، (أو (بالضغط) عليها لتكون مقترحاتها المقبلة معقولة نسبيا ،ومقبولة ،وتمنى الأمير عبد الله ، كما تقول الاشاعات، ومن خلال حرصه على سورية ، أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف الواقع الدولي، والاقليمي، عند تحديد مواقفها واتخاذ قراراتها . إلا أنه أوضح أن السعودية ستكون مع سورية دائما سواء اتفقت أراؤها مع آراء سورية أم اختلفت معها.

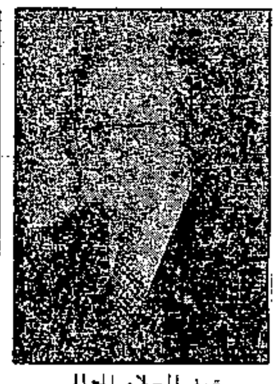
والفرصة الثالثة، كانت **زيارة السيد حسن حبيبي نائب رئيس جمهورية إيران** ، ولعلها من أنجح الزيارات وأكثرها جدوى، ليس فقط في مجال الاتفاق على المواقف السياسية التي كادت أن تكون متطابقة فيما يتعلق بالموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، إنما في التعاون الثنائي والاتفاقيات الاقتصادية التي تم توقيعها بين البلدين، والتي شملت مختلف جوانب التعاون الاقتصادي(تبادل تجاري ، نفط ،سياحة ،استثمارات ايرانية في سورية، معمل تجميع سيارات .. الخ).

ورشح أنه تم بحث إمكانية تنسيق سياسي بين البلدين، سواء في مواجهة التحالف التركي الإسرائيلي، أم في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان، فضلا عن موقف إسرائيل من عملية السلام، ومن الاستيطان والقدس وغيرها.ويبدو أن **السياسة السورية تحاول التنسيق مع إيران، دون أن تثير أي شبهة بقيام محور جديد سوري إيراني عراقي كما أشيع هنا وهناك**، لأن الأمر في هذه الحال، ربما يثير قلق بعض الدول العربية، وزيادة عداء **الولايات المتحدة** ودول أخرى.



الاردن




عبد السلام المجالي
رئيس الوزراء


عبد المجيد زنيبات
مراقب حركة الاخوان

د. منير حمارنه

قرار الاخوان المسلمين مقاطعة الانتخابات

في الوقت الذي كانت فيه **الأحزاب الاردنية** منهمكة في الإعداد للانتخابات المقبلة، والتي ستجري في شهر نوفمبر المقبل. أصدر **الاخوان المسلمون** في الاردن بياناً كان له وقع القنبلة ، ليس على احزاب المعارضة التي كانت تنسق عملية دخولها الانتخابات بحيث تفوز بأكبر عدد ممكن من مقاعد البرلمان المقبل، بل وعلى أحزاب السلطة، والتي كانت اتحدت في حزب واحد هو**الحزب الوطني الدستوري**، ولم يكن تأثيره على الحكومة أقل بكثير.

رسالة عمان

صلاح يوسف

حمل بيان الاخوان **المسلمين** المشار إليه قراراً للجماعة **بمقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة**، وهو ما أحدث ارتباكا واضحا في صفوف أحزاب المعارضة القومية منها واليسارية، بل وحتى حزب جبهة العمل الاسلامي الذي خرج من رحم الجماعة في العام ١٩٩٢ كما أنه خلط أوراق اللعبة السياسية والانتخابية في صورة يصعب ترتيبها بسهولة.

وقد ولوحظ أن قرار **مقاطعة الانتخابات** ، والذي أتخذ بأغلبية ضئيلة داخل المكتب التنفيذي لجماعة **الاخوان المسلمين**، قد تم في إطار الجماعة وليس في إطار جبهة العمل الاسلامي والتي تأسست في العام ١٩٩٢ لتكون الذراع السياسي للجماعة التي أرادت أن تحافظ على وضعها كجماعة دينية وليس حزبا سياسياً ، أي أن«الجبهة» ليست ملزمة به وأن عليها أن تقرر بنفسها ما إذا كانت ستشارك في الانتخابات أم لا، فمن المعروف أن قواعد الجبهة وقواعد الاخوان مشتركة تماما، وأن المكتب التنفيذي للاخوان يضم عدداً من أعضاء المكتب السياسي للجبهة بمن في ذلك الأمين العام للجبهة الدكتور **اسحق الفرحان** ، غير أن هناك عدداً من المستقلين الاسلاميين في صفوف الجبهة تقدر قيادة الجبهة نسبتهم بنحو ٣٠ في المئة، غير أن المصادر المستقلة ترى أن هذه النسبة مبالغ فيها وأن نسبة المستقلين لا تزيد على ١٠ في المئة في أفضل الأحوال.

ومن اللافت للنظر أن قرار الاخوان بالمقاطعة جاء بعد أن كانت **جبهة العمل الاسلامي، مثلها في ذلك مثل باقي أحزاب المعارضة ، قد اختارت مرشحيها إلى الانتخابات المقبلة** ،وهي عملية تمت بعد مخاض عسير وفي جو من الخلافات داخل صفوف الجبهة انعكس على الاخوان، خاصة وأن عدداً من قادة الجبهة لم يطالب بمقاطعة الانتخابات فحسب، بل حرمها.

ولكن ما الذي دعا **الاخوان المسلمين** إلى اتخاذ قرارهم هذا، خاصة وأنهم **دأبوا طوال حياتهم السياسية التي امتدت أكثر من ٥٠ عاماً في الأردن، على المشاركة في الانتخابات النيابية**،

حتى تلك التى جرت فى ظل الأحكام العرفية، وفى ظل منع الأحزاب بعد حلها فى العام ١٩٥٧.

بيان شامل

لايضاح ذلك أصدرت الجماعة بياناً شاملاقالت فيه: إن الفترة بين العام ١٩٨٩ و١٩٩٢ شهدت «نهوضا ديمقراطيا» تجلى فى إصدار جملة من القوانين التى تؤسس لحياة سياسية أكثر تقدما» وعددت من بين هذه القوانين قانون الاحزاب وقانون المطبوعات والنشر للعام ١٩٩٢ ،والغاء قانون الاحكام العرفية وغيرها غير أن **الفترة من ١٩٩٣ وحتى العام الجارى شهدت، كما يقول البيان«تراجعا كبيرا وتدهوراً خطيرا فى مختلف المجالات» ومنها مجال العمل النيابى الذى صدر قانون الصوت الواحد ليضعف من محتواه**، والتدخل الحكومى فى الانتخابات التى جرت فى العام ١٩٩٣ «ضد مرشحى **الحركة الاسلامية خاصة**» وأضاف إن الحكومة عملت من خلال البرلمان الذى أتى به قانون الصوت الواحد، على حصر جهود النواب فى العمل الخدمى، وعلى الحؤول دون صدور عدد من القوانين منها **قانون نقابة المعلمين،وقانون اتحاد الطلبة، وتعديل القوانين التى «تسهل للعدو الصهيونى الدخول للوطن» و«الغاء قانون حظر بيع العقارات«للعدو اليهودى»** وغير ذلك من القوانين التى اعتبرت مضرة بالاقتصاد الوطنى، وخصت بالذكر قانون المطبوعات والنشر الذى شكل «مع قانون الصوت الواحد تقويضاً لركنين أساسيين من أركان الديمقراطية».

وأفاض البيان فى الحديث عن المجالات الأخرى التى شهدت تراجعاً مثل **مجال الحريات العامة والديمقراطية والاحزاب** حيث حدثت اعتقالات فى صفوف المتعاطفين مع حركة **حماس**، والتدخل الأمنى والنقل التعسفى للموظفين وفى **المجال السياسى** تحدث البيان عن اتفاقية **وادى عربة** وملحقاتها التى تشكل أشد الاخطار على الأردن الدولة والمجتمع وجوداً وبقاء» وفى **المجال الاقتصادى** تحدث البيان عن ترسيخ قناعة المواطن بخديعة ثمرات السلام فى المجال الاقتصادى وفى **مجال القضاء** حيث لم تفلت السلطة القضائية من تغول السلطة التنفيذية» وأخيرا فى **المجال الثقافى والاعلامى** حيث رأى البيان أن «التطبيع ما زال مستمرا فى البرامج الاعلامية وخاصة التلفزيون» وربط ذلك بتوقيع اتفاقية وادى عربة ،**وانتقد البيان «صياغة المناهج التعليمية بما يتفق وعمليات التطبيع الثقافى مع العدو الصهيونى»**.

وخلص البيان إلى أن قرار **المقاطعة جاء «خطوة ضرورية لترسيخ الديمقراطية وحماية الوطن»**مؤكدا أنه- أى القرار- ليس انعزالا سياسيا ولا تخليا عن العمل العام ولكنه مراجعة للعملية السياسية فى بلدنا.

وختمت الجبهة بيانها بقولها إنها ترى أن المدخل لتصويب الأوضاع يبدأ عبر جملة من الاجراءات من بينها إلغاء قانون الصوت الواحد والغاء قانون المطبوعات والنشر «ووقف التطبيع مع العدو الصهيونى» واجراء اصلاحات دستورية.

وبالطبع فقد كان للبيان دوى أضيف إلى دوى القرار فالاخوان يعنى الجبهة ،هنا بدوره **يعنى أن أكبر قوة سياسية معارضة ستقاطع الانتخابات وهو ما يعنى تغييرا كبيرا فى الخارطة الانتخابية**.

وكان أول رد فعل على البيان من جبهة **العمل الاسلامى** نفسها، حيث أعرب أكثر من عضو قيادى فيها أنه لم يكن مؤيدا لقرار المقاطعة لكنه، سيلتزم به لانه اتخذ بالأغلبية، وقد جاءت هذه التصريحات على لسان **حمزة منصور** ،وهو الناطق الرسمى باسم الجبهة والدكتور **اسحق الفرحان** الأمين العام لها، والدكتور **محمد عويضة** أمين سرها وعدد آخر من قادة الجبهة المعروفين بعقلانيتهم وبميلهم إلى المشاركة ليس فى الانتخابات فقط، بل وفى الحكومة إذا ما عرض عليهم ذلك.

وتراوحت ردود أفعال الاحزاب المعارضة الأخرى **فركز حزب الشعب الاردنى (حشد) على أن البيان ينطلق من أرضيه صحيحة تقوم على خيبة الأمل والتراجع عن الخطوات الديمقراطية** ،ووجه الحزب الديمقراطى الوحدوى نداء إلى رئيس الوزراء **عبد السلام المجالى** للالتقاء مع الأحزاب السياسية لبحث سبل استعادة الثقة وخلق مناخ ايجابى سلائم على أبواب الانتخابات النيابية.

وفى الوقت الذى أعلنت فيه الأحزاب أنها ستدرس مواقفها فى ضوء قرار الاخوان ، قال **حزب البعث التقدمى** القريب من سوريا انه يأسف لهذا القرار وأنه سوف يشارك فى الانتخابات. كما أعلن **الحزب الشيوعى** ،على لسان عضو مكتبه السياسى الدكتور **منير حمارنه** ان قرار الاخوان سلبى جدا، وأن هناك قضايا مصيرية يواجهها الاردن منها الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتأزم والذى يزداد تفاقما، كما أن الوضع السياسى، وخصوصا ما يتعلق منه بالحريات العامة والاحتمالات المترتبة على النهج الاسرائيلى إزاء الاردن والمنطقة مشيرا إلى أن ذلك كله إنما« **يتطلب الاستفادة من كل المنابر لمواجهة التحديات**» .ومضى الدكتور **حمارنه** خطوة أبعد بقوله فى تصريح صحفى: **إن قرار الاخوان جاء بسبب التناقضات داخل الجماعة وليس بسبب الأوضاع التى تستدعى المقاطعة.وأضاف** إن الحوارات داخل الجماعة انعكاس لتعدد التيارات ازاء مواقف مفاهيمية تظهر فى الحركة الاسلامية فى أكثر من بلد مما يدل على أن الحركة الاسلامية فى مفترق طرق. وهو ما يعنى أن **قرار المقاطعة ليس مناورة بل قضية حوار واسع داخل الحركة الاسلامية**.

أما الحكومة فأعلنت موقفها فى بيان صادر عن ناطق رسمى جاء فيه **أن الحكومة ملتزمة باجراء الانتخابات الحرة النزيهة فى موعدها الدستورى** وأن التزامها هذا ينبع من الخيار الطوعى الذى لا تراجع عنه، وبعد أن ردت على عدد من النقاط الواردة فى بيان الجماعة قال الناطق الرسمى «إن الحكومة ،رغم انها درست البيان بقلب مفتوح، إلا أنها غير قادرة على الاقتناع بما ورد فيه من مبررات، وتعتقد أن هذا البيان وليد أزمة داخلية فى تلك الحركة».

أزمة الاخوان

والحديث عن أزمة داخلية فى الحركة ليس بعيدا عن الحقيقة، وهو فى الأردن يتخذ وضعاً خاصا به ينطلق فى صورة رئيسية من ثنائية **جماعة الاخوان المسلمين/ جبهة العمل الاسلامى** . فجبهة العمل الاسلامى انبثقت من داخل الاخوان المسلمين لتكون الحزب السياسى الذى يضم الاسلاميين» جميعا سواء كانوا أعضاء فى صفوف الجماعة أم مستقلين. **غير أن حدود ارتباط الجبهة بالجماعة بقيت على الدوام غير واضحة**. وقد ظهرت هذه المشكلة فى المؤتمر التأسيسى للجبهة حين انسحب عدد

كبير من الاسلاميين المستقلين من صفوف الجبهة بسبب «هيمنة «الاخوان المسلمين على قرارها» كما أعلن في حينه.

وإن كان الحوار داخل **الحركة الاسلامية** في الاردن جزءا من الحوار الذي تشهده الحركات الاسلامية في البلدان الأخرى كما يقول الدكتور منير **حمارنه**، فان **الحوار داخل الحركة في الاردن بات إلى حد كبير محكوماً بثنائية الجماعة الجبهة** منذ تأسيس الجبهة في العام ١٩٩٢ . فقد تشكلت منذ ذلك الحين قيادتان، واحدة للاخوان والأخرى للجبهة. وفي الوقت الذي كانت فيه قيادة الجبهة تمضي نحو استقلالية في اتخاذ قرارها السياسي كانت قيادة الاخوان تحاول الحد من هذه الاستقلالية وفرض نفسها كمرجعية لقيادة الجبهة. وفي الوقت الذي غلب الطابع السياسي البراغماتي قرارات الجبهة وممارستها السياسية ركز الاخوان على الجانب الايديولوجي.

ونتيجة للممارسة السياسية ذات الاستقلال النسبي والاحتكاك بالاحزاب المعارضة كان الطابع البراغماتي يزداد لدى الجبهة، ومن هذا المنطلق لم يكن غريبا **أن تمضي الجبهة قدما نحو المشاركة في الانتخابات بوصفها عملية سياسية يجب على الجبهة خوض غمارها**. وفي هذا الاطار اختارت الجبهة مرشحيها للانتخابات.

غير أن عملية الاختيار هذه لم تمر بسلامة، بل تفجرت في إطارها الخلافات بين من يرغبون في ترشيح انفسهم، وهو خلاف اشتد مما جعل عدداً كبيراً من مرشحي الجبهة الذين فشلوا في الوصول إلى قوائم الانتخابات يتحالفون مع عدد من قيادة الجبهة الذين يميلون إلى مقاطعة الانتخابات.

وفي لحظة من اشتداد الخلاف بين مؤيدي المشاركة في الانتخابات والرافضين لها هدد الأمين العام للجبهة الدكتور **اسحق فرحان** بالاستقالة، بل أن الصحف نقلت خبر الاستقالة ، لكن الدكتور **فرحان** عاد نعدل عنها، وذلك في جو كانت فيه الأغلبية في الهيئات القيادية للجبهة مع المشاركة ، لكن الرافضين كانوا أعلى صوتاً.

في هذه الاجواء المحمومة داخل الجبهة، جاء قرار الاخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات، **وهو ما فسره بعض المراقبين على أنه تدخل من جانب الاخوان لإعادة** جبهة العمل الاسلامي إلى **بيت الطاعة ووضع حد لاستقلاليتها**، خاصة وأن الأغلبية في الهيئات القيادية للأخوان تميل إلى المقاطعة، وذلك بعكس الجبهة، علما بأن القيادة العليا للاخوان تضم عدداً من قياديي الجبهة كما ذكرنا.

الاخوان.. والجبهة

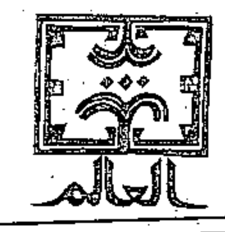
ولاحظ قيادي سابق في **جبهة العمل الاسلامي** إن قرار الاخوان أتخذ بأغلبية ضئيلة مشيراً إلى أن مثل هذه الأغلبية غير متوفرة في قيادة الجبهة وذلك في تلميح إلى أن الأمر لو ترك للجبهة فان هذا القرار لم يكن ليحصل على الأغلبية.

وتساءل **كاتب اسلامي** عن موقف المستقلين من أعضاء جبهة العمل الاسلامي ومدى الزام قرار الاخوان لهم طالما أنهم ليسوا أعضاء في الجماعة.

لقد جاء قرار الاخوان كما قلنا أشبه بقنبلة حاول كل من الأحزاب والحكومة التعامل معها بطريقته الخاصة، وما زالت بعض الاحزاب تناقش مواقفها في ضوء هذا القرار القنبلة في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة أن الانتخابات ستجري في موعدها المحدد وأنها لن تجبر أحداً على خوضها.

لقد وضع الاخوان شروطا للعودة عن قرارهم لكنها شروط مستحيلة التحقيق مما يعني ان الارتباك الذي احدثه قرارهم سيبقى طويلا، وحتى يأتي موعد الانتخابات في شهر نوفمبر المقبل ستبقي كل الاحتمالات مطروحة.







حلف الاطلنطى يتوسع جنوباً

بخطى أسرع من

توسعه

شرقاً

* ماذا يهمنا من أمر توسع حلف الاطلنطى شرقا؟ أليس هذا شأنا أوروبيا بحتا؟ ألا يرمي إلى تثبيت الأوضاع التي نشأت عن انهيار النظام السوفياتي وبعد حلف وارسو ونهاية الحرب الباردة بصورتها القديمة التي استمرت من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر الثمانينات؟.

ماذا يعنينا من ضم بولندا والمجر والجمهورية التشيكية في المرحلة الأولى من توسيع حلف الاطلنطي (الناتو) وبعد ذلك من احتمالات ضم رومانيا وبلغاريا ودول البلطيق أو غيرها؟ أليس هذا كله بعيدا عن حدود المنطقة العربية الجغرافية والسياسية «والجيوبولتيكية»؟ أليس هذا كله من شئون العلاقات الاستراتيجية والسياسية وربما الاقتصادية بين أوروبا وأمريكا؟.

سمير كرم

تونس عرضت نفسها لتكون قاعدة الناتو جنوب البحر المتوسط.. والأردن يتطلع لدور بؤرة التوسع في الشرق

تحالف تركيا واسرائيل أول جسور عبور الناتو الى الشرق الأوسط

هذه كلها- وغيرها- أسئلة تساور من يراقب التطورات التي تدور كلها في إطار الخطة التي أطلق عليها الأمريكيون منذ البداية عنوان «**توسيع الناتو شرقا**». وهي أسئلة مشروعة.. لكن في حدود كونها أسئلة منطقية مجردة، وفي حدود كونها تتعامل مع الواقع والتطورات الجارية فيه وكأن حلف «**الناتو**» قد قبع داخل حدود أوروبا الغربية في المرحلة السابقة، وأنه ربما **يخطو فوق حدود أوروبا الغربية الآن إلى أوروبا الوسطى والشرقية.. لكن دون أن يخرج من القارة الأوروبية**في أي اتجاه.

وتاريخ هذا الحلف- الذي لم تتزحزح **الولايات المتحدة** أبدا عن مركز القيادة وصنع القرار فيه- يؤكد منذ نشأته عكس ذلك. **لقد كانت أوضاع الحرب الباردة قد دفعت الحلف والولايات المتحدة إلى توسيع مظلته الاستراتيجية لتغطي منطقة البحر الأبيض المتوسط بما فيها جنوبها (الذي تطل عليه مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب) بما فيها شرقها (الذي تطل عليه سوريا ولبنان وفلسطين)**. كما كانت قد أعطت للحلف والولايات المتحدة مبررا لنشر مظلته العسكرية جنوبا حتى تغطي منطقة الخليج. تم هذا في ظل وجود المنافسة والمقاصة من جانب دولة أعظم وقوة استراتيجية معاكسة وحلف مضاد، ولا يمكن تصور انحسار المظلة الاستراتيجية والعسكرية للحلف والولايات المتحدة في المرحلة الراهنة بعد زوال العدو الرئيسي ووقوعه تحت سلطة جعلت مهمتها الرئيسية محو التناقض مع هذا الحلف واسترضاء قيادته الأمريكية.

لكن هذا يبدو كلاما مجردا. منطقي نعم، لكنه لا يحمل ردودا تفصيلية على تلك التساؤلات من واقع ما يجري الآن.

عندما كان **جينادي زيوجانوف زعيم الحزب الشيوعي الروسي** في زيارة لواشنطن قبل عدة أشهر تحدث في محافل كثيرة ظهر أمامها عن **مدى معارضة الروس- شيوعيين وغير شيوعيين، اصلاحيين ومتشددين، مؤيدين ليلتسين ومعارضين- لخطة توسيع حلف «الناتو»** ليشمل عددا من الدول التي تعتبرها روسيا قريبة إلى حد الخطر على أمنها. وكان ممن تصدى للرد عليه السيناتور الديمقراطي الأمريكي جوزيف **ليبرمان** (وهو يهودي من أبرز مؤيدي إسرائيل وأكثرهم حماسا للدفاع عنها بمناسبة وبغير مناسبة). قال **ليبرمان** بالحرف الواحد: «إنني أستطيع شخصيا أن أضمن لك أن توسيع حلف الناتو لا يقصد به أبدا فرض أي تهديد على روسيا، ولن يكون هذا هو القصد بأي حال».

وبطبيعة الحال فإن سياسياً أمريكا ذا نزعة صهيونية لا يستطيع أن يقنع زعيم حزب شيوعي- خاصة إذا كان زعيم الحزب الشيوعي الروسي- بنبل أهداف الخطة الأمريكية، لتوسيع «**الناتو**» بمجرد النطق بعبارة أشبه ما تكون بتقديم قسم أو تعهد بأن زحف قوات «الناتو» والقوات والقيادات الأمريكية إلى قرب حدود روسيا أكثر من أي وقت مضى لا يرمي إلا إلى مديد الصداقة إلى الروس.

فالقناعة السائدة لدى المفكرين الاستراتيجيين الروس- وتؤيدها مؤشرات كثيرة في العالم الغربي نفسه-هي **أن توسع «الناتو» شرقا يهدف إلى محاصرة إقليمين يقعان على أطول خطوط الحدود الروسية: آسيا الوسطى والشرق الأوسط**. وهؤلاء يعرفون منذ بدايات العام الحالي، ومنذ أن أصبحت الدعوة إلى توسيع حلف «الناتو» شرقا حملة مسعرة في أرجاء العالم أن أول مناورات مشتركة بين قوات حلف «الناتو» وقوات ثلاث من بلدان آسيا الوسطى السوفياتية سابقا، هي **كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزيا**، ستجري في شهر سبتمبر القادم. وسيلي تلك المناورات مباشرة تنفيذ اتفاق بين **آذربيجان** والأمين العام لحلف الاطلنطي **خافير سولانا** بمرابطة قوات أطلنطية في المنطقة لحراسة حقول البترول في بحر قزوين وخطوط الأنابيب التي ستمتد منها إلى الغرب.

لكن ما بدا أنه **توسع عسكري للناتو** -دون مؤتمرات أو خطط معلنة ومناقشات برلمانية وصحفية- لدارك الاستراتيجيين الروس وغيرهم، لم يطرق مدارك الاستراتيجيين والساسة في المنطقة العربية حتى **حينما مهدت أمريكا لخطة التوسع الاطلنطي شرقا باقامة تحالف استراتيجي ثنائي بين تركيا وإسرائيل: وحتى حينما كانت أولى خطوات تركيا** بعد قيام هذا التحالف الأول من نوعه بين إسرائيل ودولة إسلامية هو **اقتحام القوات التركية مناطق شمال العراق بأعداد ضخمة في حملة ضد الأكراد**.

لقد برهنت الأحداث التالية لقيام التحالف الاستراتيجي الثنائي بين أمريكا وإسرائيل على أن يرتبط ارتباطا وثيقا بخطة توسيع «الناتو» وأنه اتاح-أول ما أتاح- وجود أجهزة تجسس للاطلنطي واسرائيل أقامتها القوات التركية في شمال العراق، واقامتها القوات الأمريكية المرابطة في السعودية.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن تبذل **واشنطن** أقصى جهودها منذ ربع قرن لتهدئة التوتر بين **تركيا واليونان** (عضوي حلف «الناتو» اللذين يرتبطان بعلاقات عداوة تاريخية عميقة الجذور). فلأول مرة منذ تفجر المشكلة «**التركية -اليونانية**» التي نشأت عن غزو القوات التركية لقبرص وتقسيمها بين منطقتين تركية ويونانية في عام ١٩٧٤ اهتمت الولايات المتحدة بأن تفرض على الدولتين التعهد بتجميد الصراع بينهما.. ليس فقط بالنسبة لقبرص. إنما أيضا بالنسبة لنزاع المياه الاقليمية بينهما في بحر إيجه.

لم يكن هذا نشاطا **أمريكا** واضحا. أوضح منه كان وقوف واشنطن إلى جانب المؤسسة العسكرية التركية-والتي قام على قاعدتها وقيادتها **التحالف التركي الاسرائيلي**-ضد الحكومة التركية المنتخبة. حكومة **حزب الرفاه الاسلامي** بزعامة **نجم الدين أربكان**. وعلى الرغم من أن **أربكان** وحزبه لم يقاوما التحالف العسكري الذي ارادته أمريكا بين تركيا واسرائيل، إلا أن واشنطن لم تكن مطمئنة اطمئنانا كاملا إلى نوايا «الرفاه» **وأربكان** والتيار الاسلامي بالنسبة لمستقبل العلاقات مع إسرائيل.

وهكذا تم الانقلاب السلمي في تركيا لمصلحة التحالف العسكري التركي الاسرائيلي.. ولمصلحة تأمين امتداد استراتيجية «الناتو» في شرق البحر الأبيض المتوسط في خط مواز لامتدادها في وسط وشرق أوروبا.

وبينما كانت الأضواء مسلطة تماما **على قمة «دينفر» في الولايات المتحدة** (من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو الماضي) لمجموعة الدول السبع الغنية وروسيا.. وقبل نحو ٢٠ عشرين يوما فقط من قمة **مدريد** التي **خصصت** لاتخاذ القرارات النهائية لتوسيع «**الناتو**» عقد في أثينا يومي ١٨ و١٩ يونيو-مؤتمر دولي بشأن «أمن البحر

الأبيض المتوسط وتوسيع الناتو».
وانقضى هذا المؤتمر فيما يشبه السرية. مع أن عقده في هذا الموعد، دون انتظار لنتائج وقرارات قمة مدريد كان **أمرا بالغ الدلالة على علاقة خطة التوسع شرقا وخطة احاطة «الناتو» بحوض البحر المتوسط التي ارتكزت** أول ما ارتكزت على التحالف الثنائي الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل. لم يكن «الناتو» يتحرك شرقا فحسب. إنما كان يتحرك في الوقت نفسه جنوبا.

بل الواقع ان التحرك -أو التوسع- شرقا كان ولا يزال خططا مبدئية على الورق، مرهونة بمناقشات واستطلاعات وحسابات للنفقات خاصة من جانب الكونجرس الأمريكي- والمعارضون فيه لهذا التوسع كثيرون في جو تسوده الكراهية لأية اضافات للأعباء المالية على الولايات المتحدة. أما التحرك- أو التوسع أيضا- جنوبا من جانب حلف «الناتو» بخطط أمريكية وأهداف أمريكية بالدرجة الأولى فانه يتخذ صورا ملموسة تعكسها تحركات القوات وتعكسها المناورات التدريبية والاستعدادات وعمليات تحديث الخطط العسكرية .. الخ.

وعلى سبيل المثال فان الاسطول السادس الامريكي-في البحر الأبيض المتوسط- قد أجرى خلال عام ١٩٩٦ وحده ٦٨ من المناورات العسكرية الرئيسية وأكثر من ٤٠٠ زيارة للموانى و٢٥٠ زيارة متماثلة مع القيادات العسكرية لدول المنطقة .(منطقة «الجناح الجنوبي» مع حلف «الناتو» التي **أصبحت لا تقتصر على بلدان السواحل الجنوبية للبحر المتوسط انما تمتد إلى تشاد وحتى إلى زائير في أفريقيا، وتمتد على الجانب الآخر إلى الخليج، إلى السعودية والبحرين والكويت وقطر وعمان).**

وخلال الأشهر القليلة الماضية أجرت قيادة الأسطول السادس الأمريكي- التي يوجد مقرها الرئيسي في مدينة **نابولي** الايطالية- أكبر حركة تجديد في منشآتها ومبانيها-بما في ذلك منشآت ومباني «**القيادة الجنوبية للحلف**» التي تعرف باسمAfsouth-استعدادا للانتقال إلى قيادة جديدة قبل حلول عام ٢٠٠٠.

وقد صرح نائب رئيس أركان« القيادة الجنوبية» لشئون الخطط والسياسات والمستلزمات **أو جوستوس كلارك** بأن الجناح الجنوبي لحلف الناتو يشكل مسرحا للصراع أخطر من أي مسرح آخر. **إنه الميدان الأكثر احتمالا لعمليات عسكرية يخوضها الحلف خارج منطقته الأساسية».** وللتدليل على هذا قال«إن أزمة تتطلب استجابة من سفن الأسطول السادس تحدث في المتوسط مرة كل خمسة أشهر. ولهذا أنشأت القيادة الجنوبية قوة بحرية دائمة لمنطقة البحر المتوسط. مؤلفة من مجموعات من السفن النشطة أمريكية وغيرأمريكية تابعة لقيادة حلف الاطلنطى جاهزة على الدوام للاستجابة للأزمات في المنطقة.

ويتحدث الأدميرال **جوزيف لوبيتي**قائد قوات حلف«الناتو» في منطقتها الجنوبية- وهو أمريكي أيضا- عن الأزمات المحتملة في منطقة مسئوليته العسكرية فيعطي أمثلة على النحو التالي على كثرة الأزمات المحتملة:انهيار اقتصادي في بلغاريا-فوضى شاملة في ألبانيا- مذابح واضطرابات أهلية أوسع نطاقا يقوم بها الاسلاميون في الجزائر-تجدد الصراع الدامي بين اذربيجان **وأرمينيا -انهيار كامل لعملية السلام في الشرق الأوسط- تجدد التوازن بين الحليفين في الناتو تركيا واليونان-تراكم أسلحة كبير لدى دول خارجة على القانون مثل سوريا وليبيا».**

في شهر مايو الماضي أشارت نشرة «**ناشيونال جورنال**»الأمريكية -ذات التوزيع المحدود وفي مقابل اشتراكات باهظة-وهي نشرة متخصصة بشئون الدوائر الحاكمة الأمريكية، عن «**مبادرة متوسطية**» تعمل لتعزيزها القيادة الجنوبية للأطلنطي لتعزيز علاقاتها في المنطقة . وقالت عن هذه المبادرة أنها ترمي إلى تأمين توفير المال اللازم لتمويل عقود عسكرية مع بلدان مثل مصر والمغرب وتونس وموريتانيا. وتشمل هذه المبادرة تبادل المعلومات وإجراء المناورات المشتركة.

ويشار هنا بشكل خاص إلى اهتمام القيادة الأمريكية لجنوب البحر الأبيض المتوسط بالمناورات المشتركة مع بلدان كانت تتسلح في الماضي بأسلحة سوفياتية الصنع، باعتبار أن ذلك يمهد لمناورات ستجرى بالضرورة مع بلدان أوروبا الشرقية التي ستنضم إلى حلف الاطلنطي(...).

وبطبيعة الحال فانه لا يمكن تصور مبادرة كهذه من القيادة الجنوبية في«الناتو» منفصلة عن خطط الاستراتيجية الأمريكية الواسعة ، أو محدودة بهذه القيادة بعيدا عن صانعي القرار في واشنطن.


أربكان


بن علي

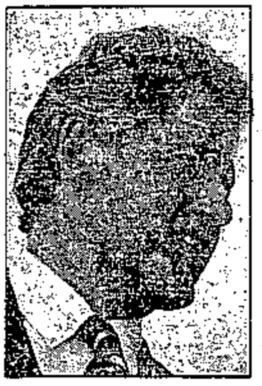
حسن بن طلال

كذلك فان الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي **وليام كوهين** لبلدان منطقة الخليج في شهر يونيو الماضي(قبل مؤتمر **أثينا وقمة مدريد**) لم تكن منقطعة الصلة بالتطورات المتعلقة بخطط توسيع حلف «الناتو» . بل إن مصادر «**البنتاجون**» (**وزارة الدفاع الأمريكية**)لم تنكر ذلك . فقد كان بين أهم الموضوعات في محادثات **كوهين** مع زعماء منطقة الخليج«**دعم التعاون بين دولهم وحلف الاطلنطي في المرحلة الجديدة من توسعه».**

وقد مهدت لمحادثات وزير الدفاع الأمريكي مع دول الخليج شهور من المحادثات على مستوى الخبراء والقادة العسكريين ولم يكن من قبيل الصدفة أن جاءت زيارة كوهين لمنطقة الخليج في الجولة ذاتها التي زار خلالها عددا من الدول الأوروبية.

وترافقت **المعلومات** عن بحث مسائل التعاون بين«**الناتو**» الموسع ودول الخليج

* الأسطول السادس فى البحر المتوسط نفذ ٦٨ مناورة رئيسية وأكثر من ٤٠٠ زيارة موانى وقيادة الاطلنطى الجنوبية بدأت تحديث منشآتها العسكرية.


كلينتون

ضمن محادثات وزير الدفاع الأمريكى فى المنطقة فى يونيو الماضى مع الكشف عن تقدم تونس بعرض محدد إلى الولايات المتحدة لكى تصبح قاعدة لحلف «**الناتو**» فى جناحه الجنوبى، أو فى جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

وقد أحاط جو من السرية بزيارة قام بها وزير الدفاع التونسى **حبيب بن يحيى** للولايات المتحدةوبالمحادثات التى أجراها فى واشنطن مع كبار المسئولين فى ادارة الرئيس **كلينتون** . بن فيهم وزير الدفاع **كوهين** ورئيس هيئة رئاسة الأركان الأمريكية **جون شاليكا شفيلى**. إلا أنه بعد انتهاء الزيارة وانقضاء أسابيع قليلة على عودة **بن يحيى** إلى بلاده ،كشف مصدر أمريكى وثيق الصلة بالوزير التونسى« **عن الهدف الحقيقى للزيارة**» .فقال أن **بن يحيى** جاء من أجل «**تنبيه الادارة الأمريكية إلى الاخطار التى تحدق بمصالحها ومصالح الغرب فى«الجناح الجنوبى «لحلف الأطلسى»**.

المصدر الذى كشف هذه الحقيقة هو دوف **زاكهايم** مساعد وزير الدفاع الأمريكى السابق والذى يرأس حاليا احدى المؤسسات الاستشارية الدولية المعنية بالشئون العسكرية ويحتفظ بعلاقات وثيقة للغاية من خلالها مع أكبر المسئولين فى«**البنتاجون**» ووكالات المخابرات الأمريكية. وهو فى الوقت نفسه من أشد أنصار إسرائيل.

يؤكد **زاكهايم** ان **بن يحيى** نبه المسئولين فى مجلس الأمن القومى الأمريكى فى اجتماعات معهم خلال زيارته فى أواسط شهر مايو الماضى إلى أن الاهتمام بخطط توسيع «الناتو» شرقا قد يؤدى إلى اغفال المشكلات الأكثر تفجرا التى تواجه الحلف

جنوبا بما فى ذلك التوترات الخاصة بين تركيا واليونان عضوى الحلف ،ومشكلة الغرب فى الصحراء الغربية. وخطر التيار الاسلامى المتطرف فى الجزائر وما أسماه الوزير التونسى« الخطر الليبى على المصالح الغربية وموقف ليبيا المناهض لعملية السلام فى الشرق الأوسط.

ورشح **بن يحيى** -وفقا لرواية **زاكهايم** الذى تربطه صداقة شخصية مع **الوزير** التونسى- حكومته للعب أكثر الادوار أهمية فى اطار توسيع اهتمامات، حلف«الناتو» وفى إطار وضع عملية السلام. كما وصف تونس بأنها أحرى باهتمام الولايات المتحدة ومساعدتها من كثير من البلدان العربية التى تمدها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية بينما لا تحصل تونس على ما يكفيها من المساعدات على رغم من أضطرارها لزيادة ميزانيتها العسكرية «**لمراجهة الأخطار عبر حدودها**».

وأوضح وزير الدفاع التونسى لمجلس الأمن القومى الأمريكى ان من الخطأ أن تستمر الولايات المتحدة فى النظر إلى تونس على أنها بلد«**فرانكوفونى**» (ناطق بالفرنسية ومعنى بالثقافة الفرنسية) فان **المؤسسة العسكرية التونسية قد** أقامت روابط وثيقة مع «**البنتاجون**» **لأكثر من ١٥ عاما جرت خلالها اجتماعات وزيارات ومناورات مشتركة بصفة منتظمة وكانت مرضية دائما للجانبين**.

ودعا **بن يحيى** الولايات المتحدة إلى تكوين رؤية محددة لخطة جديدة لحلف «**الناتو**» فى منطقة البحر الأبيض المتوسط ترتكز على دور فعلى للحلف وتقدير متكامل وأكثر دقة لعلاقات أمريكا

مع«أصدقائها الفعليين والمحتملين» فى المنطقة.

وقد تكشف هذه المعلومات عن اقتراح بن يحيى التونسى بشأن دور لبلاده فى«**الناتو**» فى مرحلته الجديدة أن تونس لا تعرف أن أمريكا بصدد تنفيذ مشروع متكامل بشأن الحلف، وأنها **لا تغفل**-كما يظن **بن يحيى**-عن منطقة الجناح الجنوبى للحلف فى وقت يبدو فيه أن اهتمامها مركز على التوسع شرقا.

لكن الأمر المؤكد أن محادثات على مستوى الخبراء والقيادات العسكرية بين حلف «**الناتو**» وعدد من بلدان الشرق الأوسط والخليج تجرى بلا انقطاع منذ أواخر العام الماضى، ولا ينتظر لها أن تتوقف فى المستقبل المنظور، على الأقل قبل وضع الركائز بعلاقات تضمن لـ«الناتو» فى مرحلته التوسعية الجديدة التوسع فى كافة الاتجاهات.

ولم تكن تونس وحدها الدولة المتوسطية الوحيدة المعنية بايجاد دور لها مع«الناتو».

لقد أكدت نشرة «**ديفينس نيوز**»الأمريكية المتخصصة بالشئون العسكرية أن جولة قام بها ولى عهد الأردن الأمير **حسن** فى أوروبا -وهى جولة قام بعدها بزيارة لواشنطن- قد استهدفت بدء حملة أردنية لاقامة شبكة اقليمية من علاقات الثقة والأمن المتبادل مع حلف الناتو».. وذلك من خلال اقامة روابط تنصيلية ذات طبيعة «عسكرية وسياسية» مع الحلف ، بهدف خلق نظام رسمى لتفادى الأزمات فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط على هدى خطوط نظام الأمن والتعاون فى أوروبا».

ووصفت نشرة «ديفنس نيوز»

* **الخطوة القادمة مؤتمر موسع على غرار «مدريد» تعلن فيه خطط الحلف بالنسبة للشرق الأوسط والخليج وآسيا الوسطى.**



زيوجانوف
رئيس الحزب الشيوعي الروسي

الأردن بأنه واحد من البلدان التى تلعب دورا قياديا فى وضع الدول العربية ذات الميول نحو الغرب **إلى تطوير روابط أقوى مع كل من الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى ،كما أن عمان كانت لاعبا رئيسيا فى تطوير برنامج الشراكة المتوسطية الناشئ بين الناتو ومنطقة حوض البحر المتوسط**».(وقد كان هذا البرنامج أحد البنود التى تم الاتفاق عليها بعد ذلك فى قمة مدريد التى عقدت يومى ٨ و٩ يوليو الماضى بمدريد).

فى «فصلية البحر الأبيض المتوسط»(**ميديتريتيان كوارترلى**) التى تصدر عن مؤسسة للدراسات تعنى بقضايا المنطقة فى واشنطن-وفى عدد خاص عن «أمن البحر المتوسط على مفترق الطرق»صدر فى شهر يونيو الماضى، كتب **خافيير سولانا** الأمين العام للحلف مقالاً عن«**حلف الاطلنطى والبحر المتوسط**» قال فيه:«ونحن نقترب من القرن المقبل تبدو قدرة حلف الناتو على تحقيق الاستقرار لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط واسعة بلا نهاية . أن لدى حلف الاطلنطى الكثير ليسهم به فى بناء علاقات أمنية جديدة عبر المنطقة. لكن مثل هذه القدرة تتطلب أولا فهما أكمل لطريقة التحالف الشاملة فى تناول الأمن اليوم».

ولنلاحظ أن أمين عام الحلف لم يقل -فى الوقت نفسه وكما يتوقع المرء- أن الأمر يتطلب أيضا فهما من جانب الحلف لمشكلات وأوضاع منطقة البحر المتوسط . ان سولانا يعتبر هذا أمرا مسلما به. أو بالأحرى يعتبر أن الأمور ينبغى أن تؤخذ حسب فهم حلف«الناتو»لها(..).

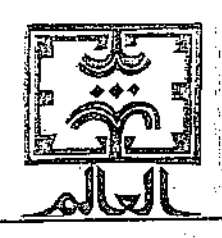
وفهم حلف «الناتو» -كما يشرحه سولانا نفسه فى هذا المقال- هو أن أمن البحر الأبيض المتوسط» كان جزءا من المواجهة الشاملة بين الشرق والغرب فى حقبة الحرب الباردة.. أما الآن فقد أصبحت حقبة القطبية الثنائية (وجود دولتين أعظم فى حالة مواجهة عالمية) قد أصبحت خلف ظهورنا . مع ذلك فان حرب الخليج والصراع فى يوغوسلافيا السابقة قد أظهرا أن سلاما مستقرا ومستمرا فى أوروبا وحولها ينبغى أن يتحقق. لقد أضاف هذين الصراعين إلى **الحوافز لدى حلف الناتو لتوسيع أفقه مستخدما ديناميانه وتحدياته الخاصة من أجل حوار لم يطرق كاملا بعد وتعاون جديد بشأن القضايا الأمنية**. الحقيقة أن نهاية الصراع بين الشرق والغرب تسمح لنا بأن نتبنى منظورا أكثر تغايرا وأكثر شمولا فيما يتعلق بأمن البحر المتوسط».

والواقع أن أمين عام حلف «الناتو» يكشف فى هذا المقال عن وجود خطط معدة بالتعاون بين الحلف والاتحاد الأوروبى لعقد «**مؤتمر بشأن الأمن والتعاون فى البحر المتوسط والشرق الأوسط..**» وأن الهدف منه سيكون«توجيه التطور السياسى للمنطقة برمتها- وليس فى الشواطئ الشمالية للمتوسط فحسب- فى اتجاه بناء ، أى فى اتجاه يخدم مصالح «الناتو» بالدرجة الأولى. ويشير فى هذا الصدد إلى أنه يتعين على دول منطقة البحر المتوسط أن «**تشيد أبنية أمنية جديدة من العدم**» حيث أن المنطقة فقيرة للغاية فى هذا المضمار، وذلك حتى يصبح بامكان الحلف أن «يؤدى دوره فى تحقيق الاستقرار فى المنطقة».

ويحدد **سولانا** المجالات والمستويات التى سيسهم حلف« **الناتو**» من خلالها فى تحقيق هذا الهدف فى: الأمن الجماعى -**ادارة الأزمات وحفظ السلام**- الشراكة (أو المشاركة) من أجل السلام- حظر انتشار **أسلحة الدمار الشامل** فى منطقة البحر المتوسط (وعن تعرضه لهذه النقطة فان الأمين العام لحلف «الناتو» **لا يذكر كلمة واحدة- عن الترسانة النووية الاسرائيلية**) . لكنه لا يفوت الفرصة دون أن يذكر أن وجهة نظره الشخصية تذهب إلى أنه بسبب الاختلافات بين تجارب أوروبا ومنطقة البحر المتوسط فان تحقيق الأهداف الاطلنطية فى هذه المنطقة سيستغرق وقتا أطول، هو الوقت اللازم لايجاد حلول للمشكلات القائمة فى المنطقة (وهى اشارة أكيدة إلى مشكلة الشرق الأوسط).

وصحيح أنه لم تصدر أية اشارة مباشرة وواضحة بعد من حلف «الناتو» أو من الولايات المتحدة -صاحبة القرار الأعلى فيه- بأن الحلف يستعد للتوسع رسميا فى منطقة البحر المتوسط والخليج وجنوب ووسط آسيا.. لكن الدلائل متوفرة على أنه سيفعل وحين يعلن الحلف ذلك فانه لن يتردد فى أن يشرح الدور الذى قام به فى حرب الخليج. ربما كما لم يشرحه من قبل. وسيكون معنى هذا أن الحلف توسع عمليا إلى هذا الحد قبل أن يطرق موضوع هذا التوسع بهذا الاتجاه رسميا أو نظريا. أى عكس ما جرى بالنسبة لأوروبا الوسطى والشرقية. وهو ما يقول القادة العسكريون الأمريكيون أنه يضفى على دور الاطلنطى فى التوسع جنوبا قدرا أكبر من المصداقية والشرعية من خطط توسعه شرقا.

بمعنى أوضح فان خطط حلف «الناتو» للتوسع جنوبا قطعت أشواطا أبعد بكثير من خططه للتوسع شرقا. حتى قبل أن يعلن عنها رسميا(..).



موسكو

عما قريب سنجد نحن كذلك مكانا لنا تحت شمس الناتو. فقد أشارت مصادر من مقر الحلف فى بروكسل إلى أن الحلف يداعب بمشروعات شراكة خاصة مع مصر والمغرب والجزائر وبالطبع اسرائيل، وبمعنى آخر ذاته يستعد لشراكة حقيقية مع إسرائيل يموه عليها بأوراق توقع مع دول أخرى عربية.

وقد طرحت مشاريع التوسع- ليس شرقا بعد أن أصبح الشرق في جيب الحلف ولكن جنوبا فى قمة الحلف بمدريد فى ٧-٨ يوليه وذلك عندما أكد خافير سولانا سكرتير الناتو أن الحلف- الذى تأسس عام ٤٩ سيجعل على رأس جناحه الجنوبى قيادة إسبانية تصبح مدريد مقرها الرسمى. وقد سعت واشنطون لتقديم تلك الهدية إلى أسبانيا لاغرائها بالانضمام لهياكل الحلف العسكرية بعد أن التحقت فقط بهياكله السياسية عام ١٩٨٧.



بلنسين

مكان تحت شمس (الناتو)

رسالة موسكو

أحمد الخميسى

وفشلت الرشوة الأمريكية حق أسبانيا فى الرقابة على منطقتين : الأولى التى تقع بين اليابسة الاسبانية وجزر الكنارى وكانت البرتغال وكيلة الحلف فيها. ووفقا لهذا المشروع سيصبح بوسع الملك خوان كارلوس الأول أن يمد جسوره البحرية إلى الشواطئ العربية المغربية ومينائى سابتة ومليلة . لكن فرنسا وبريطانيا وايطاليا أتلفت الهدية الأمريكية برفضها المشروع. لكن طرح ذلك المخطط جنبا إلى جنب مع مشاريع مواثيق الشراكة الخاصة مع دول البحر الأبيض المتوسط يثبت أننا لم نعد بعيدين عن معنى وأهداف وآثار توسع الحلف التى ستكرس سيطرة اسرائيل على المنطقة واستمرار جنودها فى دوس مصاحف القرآن وتلطيخ صور العذراء مريم.

ولكن القرار الأهم- الوحيد فعليا لقمة مدريد- كان دعوة بولندا والمجر وتشيكيا للانضمام للحلف. ولا تعنى تلك الدعوة أن هذه الدول الثلاث قد أصبحت أعضاء فى الحلف. لأنها ما زالت فى انتظار تصديق برلمانات الدول الست عشرة أعضاء الحلف على قرار مدريد.

وفى اليوم الثانى من عمل القمة اجتمع «المجلس الأوروبى للتعاون الأطلسى» الذى تأسس فى ٣٠ مايو ٩٧ بدلا من «مجلس التعاون الأطلسى» المؤسس عام ٩١ ووقعت أوكرانيا والحلف «ميثاق شراكة خاص» ينص على تبادل المعلومات العسكرية والتشاور فى حالة ظهور أية مخاطر تهدد أمن أوكرانيا» والتعاون العسكرى الخ. وقال الرئيس ليونيد كوتشما بعد ذلك إن بلاده حصلت بالميثاق على «كل ما كانت تريده».

وشاركت فى نفس الاجتماع- مع دول الحلف- سبع وعشرون دولة أخرى سبق أن وقعت «اتفاق أطر الشراكة العامة» مع الناتو فى يونيه ١٩٩٥ من بينها كانت جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق مجتمعة علاوة على بلغاريا ورومانيا وألبانيا والنمسا والسويد وفنلندا ومالطا وعمليا فإن كل تلك الدول مرشحة- فى أوقات مختلفة وبصيغ مختلفة -لعضوية الحلف.

وهكذا فإن قوة الناتو -الذى حل عمليا محل الاتحاد السوفيتى السابق فى كافة أراضيه- تتجاوز الرقم ١٦ للأعضاء الأساسيين والرقم ١٩ بالأعضاء الثلاثة الجدد إلى الرقم ٤٣ . وتتألف فى حقيقة الأمر «حكومة عالمية» طالما راودت الأحلام الكئيبة لميخائيل جورباتشوف فدعا إلى تشكيلها مرارا لتذعن لتعليماتها شعوب مختلف القارات الجائعة. وهى حكومة كبيرة تقودها الدول السبع الصناعية التى تسيطر علاوة على سبعين بالمئة من إجمالى الناتج المحلى فى العالم على أحدث



جورباتشوف



مادلين أولبرايت

المعدات العسكرية. فالقضية لا تقتصر على توسع الحلف شرقا، ولا على خططه للقفز نحو الجنوب. ولكن الحديث يدور بالفعل عن حكومة عالمية كاملة تحدد مسار التطور وفقا لتصوراتها ومصالحها السياسية والاقتصادية.

وإذا كان «**ميثاق الشراكة الخاصة**» مع «**أوكرانيا**» يمثل التعبير السياسي عن العلاقة بين الطرفين ، فإن المناورات العسكرية التي ستجريها أمريكا مع أوكرانيا في أغسطس هذا العام ستكسب ذلك التعبير قوة الفعل التي تلقت دفعات هامة بالمعونات الاقتصادية الأمريكية التي جعلت **أوكرانيا** البلد الثالث بعد **اسرائيل ومصر** من حيث حجم المعونات التي تصلها. وقد صرح وزير **الدفاع الأمريكي** بعد زيارته **لكييف** في ١٤ يوليه ٩٧ بقوله: «**إن انضمام كافة دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى الحلف أمر قادم لا محالة**».

وقبل أن يجف حبر قرار ضم **بولندا والمجر وتشيخيا** ألقى الحلف باعلان صريح عن أن الدفعة القادمة من المرشحين لعضويته عام ٩٩ ستشمل **جمهوريات البلطيق الثلاث ورومانيا وسلوفينيا**. وقامت **مادلين أولبرايت** وزيرة الخارجية الأمريكية بعد خمسة أيام من قمة مدريد بزيارة لبطرسبرج حيث التقت بنظيرها الروسي **يفيجني بريماكوف** .وكانت أولى القضايا المطروحة هي «**مصير جمهوريات البلطيق الثلاث**» علاوة على قضايا أخرى. ثم طارت **أولبرايت إلى فيلنوس عاصمة لتوانيا** .ومنها إلى براغ عاصمة تشيكيا حيث زارت قبر والديها اليهوديين قرب السيناجوج .وطرح **بريماكوف** في لقائه معها أن تقدم روسيا ضمانات لدول البلطيق مقابل عدم انضمام جمهورياته للحلف. لكن **أولبرايت** أعادت على مسامعه موقف الحلف: «لقد قلنا دائما إن أبواب الناتو مفتوحة لكل الدول الديمقراطية ذات الاقتصاد الحر بغض النظر عن موقع تلك الدول على الخارطة» .وهو نفس المعنى الذي أكده بيان مدريد الختامي. وأعلنت أولبرايت خلال زيارتها السريعة **لفيلنوس** أنه من حق جمهوريات البلطيق وحدها أن تختار النظام الأمني الذي يلائمها وأن تحدد بنفسها من الذي يمكنه أن يقدم الضمانات لها ومن الذي لا يمكنه.

وإذا كانت **بولندا والمجر وتشيكيا** قد أغريت من ترحيب بالتحاقها بكادر الحكومة العالمية الجديدة ولو في مناصب صغيرة، فإن **ترحيب جمهوريات البلطيق بمجرد ترشيحها بعد عامين لم يكن أقل حرارة**. وأعلن الرئيس اللتواني **برازوسكاس** أن بلاده ستنضم للحلف بالفعل عام ٩٩. وقال الرئيس الاستوني **ليفارت ميري** إن : «**ستكون استونيا عضوة ما أن يرى أعضاء الحلف أنها استكملت استعدادها للعضوية**». **وإذا كان الميثاق الموقع بين أوكرانيا والحلف يحول دون استرداد روسيا في وقت لاحق للقرم وسيفاستوبول فإن انضمام دول البلطيق سيفاقم مشكلات لم تحسم منها النزاع على منطقة كالينجراد** الروسية التي يطالب البلطيق بتحويلها لمنطقة منزوعة السلاح.

وقد أكد الحلف على عزمه على ضم **البلطيق** باعلان عن مناورات عسكرية مشتركة في ١٤ يوليه بين الجمهوريات الثلاث والقوات الأمريكية والنرويجية وغيرها دون مشاركة روسيا بالطبع، كما هي الحال في المناورات مع أوكرانيا التي لم تدع إليها روسيا.

وقد بدأت بالفعل عملية إعداد واسعة **النطاق لاعادة بناء الجيوش الصغيرة في البلطيق بحيث تتخلص نهائيا من الأسلحة السوفيتية والروسية بدعوى ضرورة اتساق نظمها العسكرية** مع نظم **الحلف** .وفي ذلك السياق قام عدد من الخبراء الأمريكيين بزيارة لفيلنوس في مارس هذا العام ووضعوا الخطط لبناء قاعدة تسليح جديدة وشرعت **ليتوانيا** في تلقي دفعات من المدافع الأمريكية «م-٦» و «م-١٤» مما يشير إلى أن الدبابات والطائرات الأمريكية ستظهر عما قريب في البلطيق.

وبينما دارت **قمة مدريد** نفسها بشعارات عن «**النظام الأمني الأوروبي**» فانها وضعت خطوط تقسيم جديدة في أوروبا لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، واعتبرت **واشنطون**عن حق أن القمة «تاريخية» بينما أعلن **خافيير سولانا** «**إن أمريكا وأوروبا اتحدتا لتقررا مجرى التاريخ في القرن القادم**». وخلال ذلك فضل الرئيس **يلتسين** أن يتجه إلى كاريليا لقضاء أجازته السنوية بعيدا عن قمة مدريد كأفضل تعبير عن تواطئه الصامت مع التوسع، ولم تكن مشاركته في مدريد لتقدم أو تؤخر بعد أن قبلت روسيا في ٢٧ مايو بباريس بالوثيقة الموقعة مع الحلف بأنها «لا تتمتع بحق الفيتو بالنسبة لضم الدول الأخرى».

وفي نفس الوقت أعطت مدريد دفعة قوية **لا نظير لها لسباق التسلح في الدول الثلاث المرشحة التي تشتري بثمن باهظ مكانا لها تحت شمس الناتو** .فقد أعلنت **المجر** أنها تنوي شراء ثلاثين طائرة حديثة يقدر سعرها بمليار دولار، وأعلنت **بولندا** أنها تعتزم شراء مائة طائرة مقاتلة، أما تشيكيا بميزانيتها اليسيرة ومدتها القصيرة فانها اعتذرت لضآلة مواردها

فعرضت عليها أمريكا أن تزودها بسبع طائرات مستخدمة من طراز «ف-١٨» **المعروفة** باسم «**خورنيت**». وأعلنت الدول الثلاث أنها تعتزم زيادة نفقاتها العسكرية بنسبة عشرين بالمئة. وتسعى تلك الدول بكل هذا للتأهل لعضوية الحلف بتغيير كل المعدات العسكرية السوفيتية السابقة مما أدى لاندلاع منافسة حادة من أجل انتزاع الصفقات في أسواق السلاح في أوروبا الشرقية بعد أن طردت روسيا نهائيا من تلك الاسواق. **وتمثل تلك الاسواق منجما من الذهب لواشنطون خاصة أن المجمع العسكرى الصناعي الأمريكي هو المرشح الأول لمزاحمة دول الغرب الأخرى في إغراق تلك الدول بالسلاح**. ووفقا لما نشرته صحيفة «**فيجارو**» فان مجمع «**لوكسيد** توتروب جرامان» ومجمع «**بوينج-كادونيل- دوجلاس**» يهرعان من الان لتبدل طائرات الميج والتسو الروسية بالطائرات الغربية. ولهذا السبب تحديدا دخل مثلو اللوبي الصناعي العسكرى في قوام لجنة توسيع الناتو.

وتقدر احتياجات البلدان الثلاث **بولندا والمجر وتشيكيا** فقط من الطائرات **بعشرة مليارات من الدولارات**. وحتى رومانيا التي عد سرتها في السنوات الأخيرة حكرا على الطائرات المروحية الفرنسية قامت بالتوقيع على عقد بمليار دولار مع الشركة الأمريكية «**بيل تيكسترون**». وفي حمية المنافسة تقترح أمريكا إنشاء مركز لتجميع طائرات الفانتوم في المجر. وتدخل فرنسا الصراع فتؤلب المجر على الأمريكيين متسائلة باستنكار: من يكون المجريون في نهاية المطاف؟ أنهم أوروبيون وليسوا أمريكيين! وبدأت مختلف الدول الغربية تعرض قروضها بفوائد هزيلة وتسهيلات في الدفع على أن تشترى تلك الدول الطائرات من مصانعها. بينما قامت واشنطون بطرق الحديد وهو ساخن في مدريد فعرضت ضمانات مالية على الدول الثلاث لكي تشترى الأسلحة الأمريكية. أما المسئولون من الشركات العسكرية فقدموا كتالوجات كاملة بأساطيل جوية رهن اشارة الدول الثلاث. وعمليا يتعين على تلك الدول المحدودة الامكانيات أن تدفع إتاوة للحلف مقابل حمايته لها، كالاتاوة التى يدفعها الناس لرجال العصابات حماية لانفسهم من تلك العصابات نفسها.

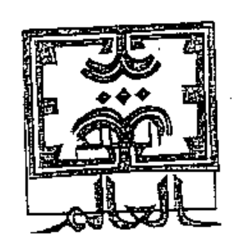
أما عن روسيا فان رئيس وفدها في اجتماع «**المجلس الأوروبى للتعاون الأطلسى**» بمدريد فلميرى سيروف **أعلن أن روسيا لم تعد من الآن فصاعدا عدوة للناتو، كما أنها لا تنظر إلى الحلف** باعتباره عدوا لها. وعندما وقع الرئيس الروسى في **باريس** وثيقة مع **الناتو** في ٢٧ مايو ٩٧ اعتبرت الأوساط الوطنية الروسية أن الوثيقة «**هزيمة وصك استسلام**». بينما كتب الجنرال **ليبد** مقالا بعنوان «**الناتو يرمى لنا عظمة كلب**»، واعتبرتها أوساط أخرى حلا وسطا لا يمثل نصرا لأمريكا ولا هزيمة لروسيا. وتقييم الوثيقة وموقف روسيا عامة بمعايير «النصر»، و«الهزيمة» يتضمن خداعا شديدا، ويضفى على الموقف الروسى مالبس فيه. فالانتصارات والهزائم ثمار المعارك. بينما كان موقف القيادة الروسية الحقيقى هو أنها تتوسع هي الأخرى مع الناتو دون معارك أو خلافات. أما حديث **يلتسين** المتكرر عن أنه ما زال يعتبر التوسع «خطأ تاريخيا» فانه أصبح حديثا مضحكا بعد أن كان مأساويا. **إن القيادة الروسية لم تخض معركة ضد الحلف لكى يقال إن الوثيقة نصر أو هزيمة. انتحار روسى أو ظفر أمريكى، لكنها قامت بالاندماج الكامل مع الحلف بمحض إرادتها تحت غبار الخلافات.**

ويظل السؤال الرئيسى قائما: **ما الذى يريده أكبر حلف عسكرى في العالم باحتشاده الضخم هذا؟** وتوسيع قوامه ليضم ٤٣ دولة؟ وما هو الخطر الذى يفترض أن يتصدى له؟ ولمن تتألف هذه الحكومة العالمية؟ وأى نظام اجتماعى وسياسى تريد فرضه على المحكومين؟ ثم من هم المحكومون الذين تضيق أمامهم فرص الاحتجاج في ظل حكومة كتلك لاحد لقدراتها الاقتصادية والعسكرية؟.

الامكانيات الحربية للدول الثلاث التى دعيت للحلف ورومانيا وسلوفينيا

القوات المسلحة	تشيكيا	المجر	بولندا	رومانيا	سلوفينيا
الجيش	٢٨	٤٨	١٧٨ر٧٠٠	١٢٩ر٨٠٠	٩ر٥٥٠
الاستدعاء	١٥ر٤٠٠	٣٠	١٠٨ر٤٠٠	٩٠ر--	٥ر٥٠٠
الدبابات	٩٥٣	٨٣٥	١ر٧٢١	١ر٢٥٥	٥٠
المدفعية	٨٣٠	٨٤٠	١ر٥٨١	١ر٣٥٩	١٦
الطيران	١٦ر٠٠٠	١٦ر٣٠٠	٥٢ر٠٠٠	٤٧ر٦٠٠	–
الاستدعاء	٣ر٨٠٠	١١ر٢٠٠	٢٩ر١٠٠	٢٧ر٧٠٠	–
طائرات مقاتلة	١٢٦	١٢٧	٤٢٧	٢٦٨	–
طائرات مروحية	٣٦	٥٩	٣٢	١٦	–
البحرية	–	–	١٧ر٨٠٠	١٨ر٥٠٠	–
الاستدعاء			٩ر٦٠٠	٩ر٥٠٠	–
حاملات طائرات	–	–	٢	٦	–
غواصات	–	–	٢	١	–

دعيت بولندا والمجر وتشيكيا لعضوية الحلف بعد قمته في ٨ يوليو بمدريد



ألمانيـــا



شينجين SCHENGEN بلدة في **لوكسمبورج** اشتهر اسمها بعد أن أصبح اسما لواحدة من أهم معاهدات الوحدة الأوروبية . والمعاهدة تحدد أن **تزول الرقابة على الحدود فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبى** بحيث تلغى إجراءات رقابة الجوازات والجمارك بالنسبة للأشخاص . فى يونية ١٩٨٥ وقعت **ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج** المعاهدة التى تعد بأن يصبح السفر فيما بين هذه البلدان بلا مشاكل . وانضمت بعد ذلك **أسبانيا والبرتغال** إلى المعاهدة . ولكن لم يتم رفع اجراءات مراقبة الجوازات على الحدود بين البلدان السبعة إلا فى مارس ١٩٩٥ .

أوروبا الغربية تقيم " ستارا حديديا" ضد شعوب العالم الثالث وروسيا

وقد انضمت مؤخرا **إيطاليا والنمسا واليونان** للمعاهدة وسيبدأون بتنفيذها فى خريف هذا العام . **الدانمرك والسويد وفنلندة والنرويج وايسلندا** دخلوا المعاهدة فى ديسمبر ١٩٩٦ ولكن سيمر وقت غير قصير حتى تزيل هذه الدول نقاط الحدود .

وتتضمن معاهدة **شينجين** إجراءات أكثر . فهى تفرض على البلدان العضو **توحيد إجراءات الفيزا وسياسات اللجوء** ، وتلزمها بالعمل المشترك فى مكافحة تهريب المخدرات وأنشأت نظاما كاملا لتشديد الرقابة على الحدود الخارجية للدول العضو . وفى مركز مشترك للحساب الالبكترونى فى شتراسبورج بفرنسا تتجمع كافة **المعلومات** عن الأجانب الداخلين إلى دول المعاهدة وتؤخذ بصمات طالبى اللجوء وتخزن اليكترونيا وتكون تحت تصرف شرطة بلدان الاتحاد الأوروبى .

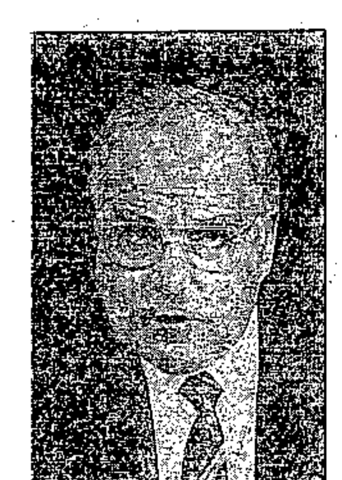
رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

دول الاتحاد الأوروبى التى فرضت (مع بقية بلدان الغرب) على بلدان العالم الأخرى أن تفتح أبوابها أمام الرأسمال الأجنبى ليستثمر ويربح ويستعيد أرباحه بتحويلات لاتحدها قيود نجحت فى فرض واقع معناه أن تستفيد هى وحدها وأن تملى إرادتها بدون أدنى مراعاة للطرف الآخر . والآن **أقامت " ستارا حديديا" يحول دون دخول المهاجرين أو العمال أو الزوار القادمين من العالم الثالث** ومن روسيا وأوكرانيا **جمهوريات آسيا** التى كانت منتمية سابقا للاتحاد **السوفيتى** . ويقدر

التقدم فى ازالة الحدود التى كانت بين الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبى **تعلو الأسوار التى يقيمها الاتحاد الأوروبى على حدوده الخارجية تجاه غير المرغوب فيهم من شعوب العالم**. وهذا الستار الحديدى يتشكل فى الواقع من الشروط المفروضة للحصول على فيزا لزيارة الجنة الأوروبية الغربية وهى إقامة الدليل على امتلاك دخل عال أو إثبات أن هناك ضامناً يملك مثل هذا الدخل العالى . ولضمان تنفيذ هذا بدقة أقرت ثلاث مقاطعات ألمانية مايسمى ب " **التعهد غير القابل للتزوير**" وهو استمارة ببيانات عن دخل المواطن المقيم **بألمانيا** ويرغب في دعوة مواطن من بلد من بلدان العالم الثالث أو شرق أوروبا . ويعطى التعهد للسلطات إمكانية التحقق من دخله الذى يفترض ألا يقل عن حد معين مالى لكى يقبل الطلب .

وإضافة للأسئلة والاجراءات المذلة التى



هيلمرت كول

الانتخابات الألمانية تقترب والهجمات ضد الأجانب تتزايد

يتعرض لها المصري والهندي والصيني والروسي وغيرهم بسبب قبول الزائر متوقفاً على ثروته وليس الباعث العائلي أو الصحي أو الثقافي أو العلمي الذي يدفعه للسفر. أوروبا مفتوحة فقط للطبقات العليا.

ومن العجيب أن تصمت حكومات العالم الثالث عن الممارسات المهينة الموجهة إلى مواطنيها والمتمثلة في الأسئلة والشروط المتضمنة في استمارات الحصول على تأشيرات الدخول لبلدان الغرب وفي معاملة المواطنين أمام القنصليات الأجنبية. ونفس هذه الدول التي تقدم نموذجا للعظرسة أو العجرفة يحصل مواطنوها على تأشيرات الدخول لمصر وغيرها من بلدان العالم الثالث في المطار خلال دقائق أو يدخلون بلا فيزا. **ألم يكن هناك مبدأ اسمه المعاملة بالمثل؟**

إجراءات تكدير للاجئين

قوانين اللجوء الألمانية كانت قبل سنوات قليلة تبحث عن مثيلها في العالم. **"يحق اللجوء للملاحقين سياسيا"** هذه الجملة القصيرة بكلماتها الأربع هي نص المادة ١٦ في القانون الأساسي الألماني (**الدستور**) والتي كانت قبل تعديلها سنة ١٩٩٣ **تعطى الحق الدستوري في اللجوء لألمانيا لكل انسان يتعرض للملاحقة لأسباب سياسية أو عنصرية أو دينية بغض النظر عن جنسيته.** وكانت القوانين تنص على أن يمنح اللاجئ مساعدات مادية تعينه على الحياة.

هذا الحق وجد طريقه إلى نصوص الدستور الألماني الصادر عام ١٩٤٩ بسبب التجربة المريرة التي عاشها شعب ألمانيا في ظل النازية واضطرار مئات الألوف منهم للجوء لبلدان أوروبا وأمريكا.

وبعد الحرب كان اللجوء (**لألمانيا الغربية**) أساسا من شرق أوروبا واستمر في الصراع بين النظامين العالميين والألمانيتين. **وكان يكفي في الغالب أن يعبر مواطن مجري أو روسي أو تشيكي عن رغبته في اللجوء لتبدأ اجراءات ادماجه في المجتمع.** ولكن استفاد من قانون اللجوء الليبرالي أيضا عشرات الألوف من الأكراد والأتراك واللبنانيين والأفارقة وغيرهم.

ولكن الحال تغير تماما منذ عام ١٩٩٣.

في عام ١٩٨٩ رحبت **ألمانيا الغربية** بمئات الآلاف من القادمين من ألمانيا الشرقية. وأثناء عملية انهيار المعسكر الاشتراكي (٩٠ - ٩٢) نزحت أعداد هائلة من مواطني دول شرق أوروبا إلى ألمانيا. وقتها لم يتحدث أحد عن لجوء اقتصادي غير مقبول. ولكن الآن أدى تعديل الدستور والالغاء الفعلي للمادة ١٦ منه بوضع عدد من الاضافات **أصبح قبول اللاجئ متوقفا لا على أسباب طلب اللجوء بل على الطريق الذي وصل من خلاله إلى ألمانيا.** اللاجئ الذي يصل عن طريق البر إلى ألمانيا (مثلا من الغرب عبر فرنسا أو من الشرق عبر بولندا أو تشيكيا أو غيرها) لايقبل طلبه مهما أثبت أنه تعرض للاضطهاد. وتبرير الرفض أنه جاء عبر " **بلد آمن**". ولا يبقى أمام اللاجئين سوى الهبوط من السماء أي الوصول بطائرة قادمة من بلد " غير آمن" أو تسليم أمرهم لمساعدي الهرب التجاريين الذين يحصلون من الفرد الواحد على مايتراوح بين ألفين وستة آلاف دولار لادخاله إلى ألمانيا بدون أوراق.

ويكثر الاعلام من الحديث عن **لجوء سياسي وآخر اقتصادي**. ولكن مامعنى لجوء سياسي ولجوء اقتصادي عندما يحرق الجنود الأتراك في حملاتهم العسكرية قرى الأكراد وحقولهم فيضطرون للهجرة.. أو تصبح الحياة مستحيلة اقتصاديا وسياسيا في ظل حكم **موبوتو**، أو بسبب مذابح رواندا، أو بسبب تدمير البيئة وجاء عليه القضاء على الزراعة الذي صبته شركة شل في أرض شعب الأوغوني في نيجيريا. وكين سارو ويوا الذي قاد شعبه في حركة احتجاج سلمي أعدمه الحكم العسكري النيجيري. هل القادم من هذه البلدان لاجئ اقتصادي أم سياسي؟

المشكلة التي يعيشها الآن عدد كبير من اللاجئين لألمانيا هي الإجراءات التكديرية التي أقرتها الحكومة الألمانية لتطفيشهم.

وكانت **ألمانيا** قد استقبلت العدد الأكبر من لاجئي الحرب اليوغسلافية (مايزيد على ٣٠٠ ألف لاجئ). الآن تريد ألمانيا استعجال عودتهم. ولم يقبل وزير الداخلية الاتحادي رجاء زملائه وزراء الداخلية في المقاطعات ولارجاء وزير الخارجية ووزير الدفاع الألماني اللذين صرحا بأن الوضع في مناطق عديدة من البوسنة والصرب لايسمح بعودة آمنة للاجئين. ولم يتراجع الوزير حتى بعد انتقاد أمريكا للسياسة الألمانية وصدور نقد صريح من الأمم المتحدة.

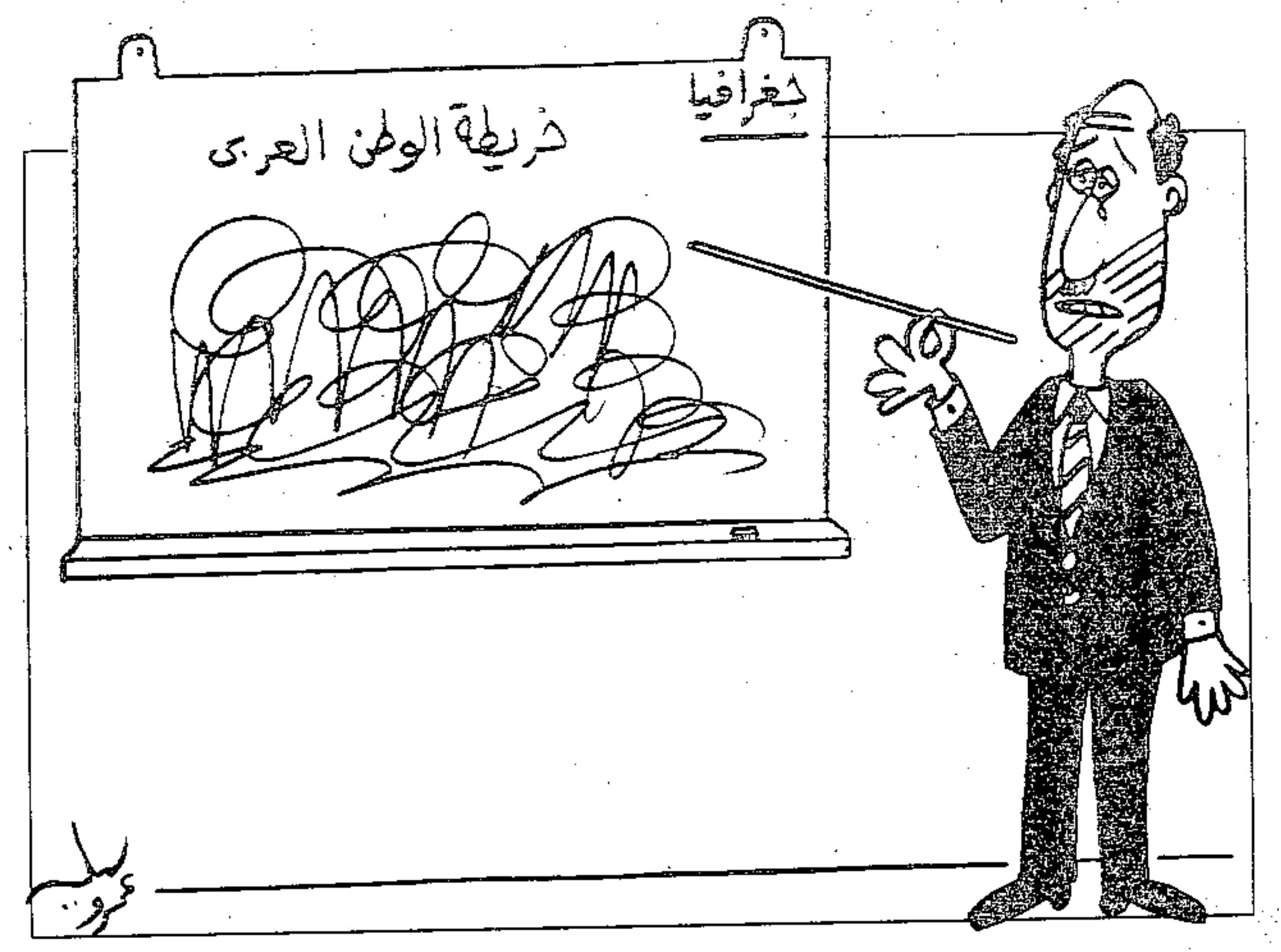
الاجراء الذي يراد به الآن التأثير على إقامتهم بحيث يعودوا زهقا هو **وقف المعونة الاجتماعية النقدية وتحويلها إلى معونة عينية.** بحيث يحصلون لا على الطعام الذين يريدون ويستطيعون شراءه بل على طعام معطى في علب من الكرتون توزع عليهم. والحكمة التي يبرر بها هذا الاجراء **هي جعل ألمانيا أقل جاذبية للاجئين. الكنائس الألمانية أصدرت بيانا ينتقد بشدة سياسات الحكومة تجاه اللاجئين. وقد فتحت الكنيسة دور العبادة للاجئين من الجزائر ومن نيجيريا وزائير وأوكرانيا وغيرها لحمايتهم من الترحيل.**

الانتخابات وبداية الحيرة الكبرى

الناس تتساءل عن المتوقع في **انتخابات البوندستاغ** العام المقبل. وقد زهق الناس من حكومة المحافظين بعد أن تدهورت الأوضاع الاجتماعية الى درجة لاتحتمل بالنسبة للملايين. ومع كل إصدار جديد لنتائج معاهد استطلاع الرأي عن المزاج الانتخابي للألمان يتكرر القول أنه لم يحدث **أن كانت أسهم حكومة المستشار كول بهذا السوء**. ومثال اليوم (الأحد ٢٠ يوليو) تقول هذه النتائج **أن الانتخابات لو تمت اليوم لجاءت أغلبية من الاجتماعيين الديمقراطيين والخضر، ولدخل حزب الاشتراكية الديمقراطية البرلمان بعبور النسبة المطلوبة.**

ولكن ماذا تصنع الأحزاب بهذا المزاج الشعبي؟

في الاجتماعي الديمقراطي يتصارع رئيس الحزب **أوسكار لافونتين** وهو رئيس وزراء مقاطعة السار في غرب ألمانيا مع رئيس وزراء مقاطعة نيدر ساكسن **جيرهارد شريدر** على من يكون مرشح الاجتماعيين الديمقراطيين في الانتخابات في مواجهة





صورتو

المستشار **كول**. الأول يوجه النقد للنهج النيوليبرالي ويقول أن المشكلة ليست مجرد ذهاب حكومة كول بل في الأساس ذهاب السياسة التي تنتهجها. ويدعو **لافونتين** لاعتماد سياسة اجتماعية لحل مشكلة البطالة ويطرح بعض الأفكار القريبة من فكر الخضر واليسار. الثاني هو النجم المفضل من الاعلام والصناعة ودوائر الاقتصاد وهو يركب كل موجة تأتي شعبية مثل استخدام مخاوف الألمان من استبدال المارك بالعملة الموحدة للاتحاد الأوروبي ابتداء من سنة ١٩٩٩ دون أن يكون له نهج واضح في مجال الوحدة الأوروبية. ولم يعد يثير الدهشة أن يلتقي نهجه مع رئيس وزراء **بافاريا شتويبر** في العديد من القضايا المطروحة في الساحة.

ومن المفهوم أن فرصة الاجتماعيين الديمقراطيين في الفوز ستكون أقل لو لم يكن من الواضح أنهم سيعقدون حلفا يشكلون الحكومة معه. والاحتمال المعقول والذي ترشحه استطلاعات الرأى هو التحالف بينهم والخضر. ولكن قيادة الحزب الاجتماعي الديمقراطي تظل تكرر أنها لن تعطي وعدا بالتحالف الا بعد انتهاء الانتخابات واعلان النتائج.

وكل من الحزبين الاجتماعي الديمقراطي والخضر أعلنا أنهما سيخوضان معركتهما الانتخابية في شرق ألمانيا ضد حزب الاشتراكية الديمقراطية في محاولة للحصول على جانب من أصوات ناخبي هذا الحزب التي تمثل نحو ٢٠ بالمائة من أصوات الألمان الشرقيين. **ولكن هذا يعني أن الذين يريدون تشكيل حكم بديل لحكم المستشار كول لن يتفرغوا لخوض الانتخابات ضد حزب المستشار بل في محاولة للقضاء على حزب اليسار في شرق ألمانيا.** لهذا كله بدأ الناخبون يتذكرون أجواء المعركة الانتخابية عام ١٩٩٤ والتي انتهت بنجاح حزب المستشار. وكان السبب أن حزب المعارضة الرئيسي (**الحزب الديمقراطي الاجتماعي**) اتخذ ذات المواقف المترددة والمضطربة وأثار حيرة الناخبين.

مرة أخرى اللعب بورقة الأجانب

لم يكد **المستشار كول** يصرح بأنه سيجعل من قضية الأمن الداخلي قضية انتخابية رئيسية (اللعب بمخاوف المواطنين من الجريمة هو دائما موضوع محبب لدى المحافظين) حتى انبرى **الهر شريدر** رئيس وزراء مقاطعة نيدر ساكسن وأحد زعماء **الحزب الديمقراطي الاجتماعي** ليدلي بدلوه مسهما في تعبئة الرأى العام ضد الأجانب. جاء هذا في قوله **إن من الضروري ترحيل الأجنبي الذي يسيئ إلى حق الضيافة وبسرعة**. ويذكر هذا القول بصيحات متشنجة من اليمين المتطرف والمحافظين الذين بلا احترام للقوانين الدولية والدستور الألماني ذاته أرادوا ترحيل عدد من الأكراد لأنهم دفاعا عن أبناء وطنهم كانوا قد نظموا مظاهرات احتجاجية ضد تصدير ألمانيا للأسلحة لتركيا. السيد **شريدر** بتصريحه هذا سيجد تصفيقا من الجمهوريين (من أحزاب اليمين المتطرف) ومن الأوساط التي ينتشر في وسطها الكراهية للأجانب. وموسم الانتخابات هو في العادة موسم الاعتداءات الشفهية والدموية ضد الأجانب. وقد **تكاثرت في الفترة الأخيرة مظاهر العداء للأجانب في عدد كبير من المدن الألمانية**. وفشل سلطات الأمن الألمانية في الكشف عن أخطر حوادث الاعتداء على أجانب(إحراق أسر أجنبية وبيوت للاجئين والاعتداء على كنائس تقوم بايواء اللاجئين) يعد علامة مقلقة للأجانب وعاملا مشجعا للارهابيين اليمينيين الألمان.



حول تجديد الاشتراكية

صورة الاشتراكية فى ظل العولمة

نواصل فى هذا العدد متابعة ندوة مجلة «الطريق» «**نحو تجديد المشروع الاشتراكى**» المهداة إلى الشهيد **مهدى عامل** الذى انعقدت فى بيروت بين ١٦-١٨ مايو ١٩٩٧ . ولقد عرضنا فى العدد الماضى من اليسار لبحث الدكتور **سمير أمين**، ونعرض فى هذا العدد لبحث الدكتور **ماهر الشريف** الذى عرضه فى الندوة تحت عنوان «**إشكاليات تجديد المشروع الاشتراكى**» (أفكار أولية) . وهو عنوان ينطبق على مضمون البحث. **فالبحث يعرض للاشكاليات التى تعرض لها وواجهها التطبيق الاشتراكى، ولابد من حسمها استشرافا للمستقبل.**

كيف يتحقق المشروع الاشتراكى فى البلاد العربية؟

محمود أمين العالم

ولهذا يناقش البحث بعض المفاهيم الأساسية، لهذه الاشكاليات ثم يجتهد بعد ذلك فى تقديم بدائل تتجاوز هذه الاشكاليات، ثم ينتهى أخيرا إلى التجربة فى البلاد العربية، ناقدا لها، ثم عارضاً لبدائل نظرية وعملية لها.

يبدأ الدكتور **ماهر** بحثه معترفا اعترافا جميلا بأنه بعد سياحته الفكرية فى العديد من الدراسات والمساهمات فى إشكاليات ومفاهيم الخطاب الاشتراكى الجديد، أخذ يتزعزع اليقين الذى كان يتملكه تصير الاشتراكية فى وقت مضى. ذلك أن النقاش الذى يجرى اليوم حول الاشتراكية. أخذ يضع موضع التشكك مفاهيم كانت لها مكانة مركزية فى الخطاب الاشتراكى القديم ، مثل مفاهيم البروليتاريا والصراع الطبقى، والتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، فضلا عن مفهوم الانتقال إلى الاشتراكية. وقصور هذه المفاهيم جميعا عن تحديد علاقتها مع إشكاليات جديدة مثل إشكالية الحداثة وعلاقة الانسان بالطبيعة والليبرالية السياسية.

فاذا وقفنا -مؤقتا- على سبيل المثال عند مسألة **العلاقة بين الاشتراكية والطبيعة أو الايكولوجيا** بوجه خاص، للاحظنا أن النزعة الانتاجية أو الانتاجوية على حد تعبير د. ماهر التى حكمت سياسة التصنيع سواء فى البلاد الاشتراكية أو الرأسمالية ، قد ألحقت دماراً هائلاً بالبيئة. **فماركس**-كما يقول د. **ماهر -قد قصر دراسته على العلاقة بين البشر على حساب تركيزه على العلاقة بين البشر والطبيعة**، وهذا ما يضع موضع الشك مفهوم

التقدم الذى جعله **ماركس** -كما يقول د. **ماهر**- مماثلا لتطور القوى المنتجة الذى يقود بالضرورة إلى الاشتراكية- **وفى تقديرى أن فى حكم د. ماهر هذا تقليصاً شديداً للمنظرة التقنية -المجتمعية- الانسانية، التى عرض فيها ماركس لمفهوم التقدم فى منظومته الفكرية العامة.**

ثم يعرض د. **ماهر** بعد ذلك لمختلف المفاهيم الماركسية ليبين قصورها عن مطاولة مستجدات الواقع الراهن: فمفهوم **الصراع الطبقى** بما يعنيه من ازدواجية قطبية بين البروليتاريا والبورجوازية ، لم يعد كافيا لاستيعاب أشكال أخرى من السيطرة لا ترجع إلى التناقض بين العمل ورأس المال ،والاستغلال الطبقى عامة، مثل اضطهاد المرأة، والنظام الأبوى، ونمط الانتاج المنزلى. وحتى البروليتاريا الحاملة الاجتماعية للاشتراكية ، لم يعد مفهومها القديم يمثل القوة الأساسية -كما يقول د. **ماهر** من قوى التحويل الاجتماعى، **بل إن البروليتاريا فى بعض البلاد الرأسمالية -كما يذهب بعض الباحثين- قد خانت نفسها وأحلت الوعى القومى محل وعيها الطبقى.** فضلا عن أن تطور المعلوماتية والأتمتة جعل من العلم قوة إنتاجية مباشرة. أما مفهوم **الطبقة** نفسه فقد أخذ يتخلى عنه الخطاب الاشتراكى المعاصر، وحل محله مفهوم **الشعب والأمة** . بسبب أن

سياسات رأس المال المالي في البلاد الرأسمالية أخذت تهدد مصالح مجموع الشعب. وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان التي تسمى بالجنوب أو العالم الثالث إذ أن **التبعية البنيوية للرأسمالية العالمية أخذت تضر بمصالح الشعب عامة باستثناء مصالح الفئة الكومبرادورية.**

وهناك كذلك هذه المزاوجة بين السوق والتخطيط الذي يقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج. يرى **البحث أن ماركس ارتكب خطأ نظريا عندما جعل الرأسمالية والسوق استبعد كل منهما الآخر.** على أساس أنه من غير الممكن الغاء الرأسمالية دون الغاء السوق. ويرى البحث أن **أشتراكية المستقبل ستقوم على تعدد أشكال الملكية** ،ويشير في ذلك إلى «**النيب**» مشروع الاصلاح الاقتصادي في التجربة السوفيتية الذي قال به **لينين** ثم الغاه **ستالين** بعد ذلك. والواقع أن هذه الاشارة إلى «**النيب**» مع نماذج وتجارب اشتراكية أخرى تكاد تلغي ما يقول به البحث عن الازدواجية الاستبعادية المطلقة بين السوق والتخطيط والذي ينسبه إلى ماركس والتجارب الاشتراكية عامة. هناك بغير شك قدر من الصحة في نقد د. ماهر ولكن **وقائع التجربة الاشتراكية فضلا عن النسق الشامل لفكر ماركس يستبعد هذا الحكم المطلق الذي يذهب إليه د. ماهر في نقده، أو في ترديده لنقد بعض الباحثين.**

ويشير البحث في شكل تساؤل كبير إلى **صورة الاشتراكية في ظل العولمة**: هل سوف تفضي إلى استبعاد امكانية بناء الاشتراكية على مستوى قومي محلي، وخاصة أن هناك ظواهر عالمية جديدة أخذت تخرج عن إطار «**الدولة- الأمة**» كما هو حاصل اليوم في أوروبا مثلا؟!

أما فيما يتعلق **بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية** فهي تفضي بالضرورة إلى موضوع الانتقال إلى الاشتراكية ،فما طبيعة هذا الانتقال؟ يرى البحث أنه هناك إمكانية للتمييز بين علاقات انتاج رأسمالية وأخرى اشتراكية. ولكن من غير الممكن التمييز بين الرأسمالية والاشتراكية. أي أن **اشتراكية المستقبل كما تتمظهر في الخطاب الاشتراكي الجديد، لم تعد تمثل نموذجا مجتمعيا مختلفا بصورة نوعية عن النموذج المجتمعي الرأسمالي** وليس بينهما قطيعة فاصلة مطلقة. بل أن النموذج الاشتراكي هو نموذج مجتمعي متطور عن النموذج المجتمعي الرأسمالي ومتولد في رحمه.

فماركس كما يقول البحث لم يعالج قضية الديمقراطية السياسية ولم يترك نظرية عن دولة القانون ، بل إن مفهوم **دكتاتورية البروليتاريا** ومفهوم الثورة بعنيان القطيعة مع المجتمع القديم ومع الاشكال المعروفة عن الديمقراطية السياسية ، ولم ينجحا -هذان المفهومان- في توليد أشكال وممارسات أكثر تقدما.

وهي فكرة سبق أن أشار إليها د. **سمير أمين** في بحثه الذي عرضنا له في العدد الماضي من «**اليسار**» ،واعتبرها د. سمير



لينين

أمين **إضافة جديدة أضافها إلى فكر ماركس**. وقد أشرنا في العدد الماضي إلى أنها من أفكار **ماركس** الرئيسية وسنعود إلى ذلك في نهاية عرضنا لبحث **د. ماهر**.

وتأسيسا على وجهة النظر هذه ، يرى البحث ضرورة **إعادة النظر في مفهوم الاشتراكية نفسها**. ويرى أنه من الملائم التعامل مع الاشتراكية كحركة سياسية اجتماعية ورثت قيم الحرية والاخاء والمساواة والسعي من أجل وضع هذه القيم موضع التطبيق، وذلك بالنضال من أجل القضاء على كل الأشكال والعلاقات التي تولد الاستغلال والتميز والاستلاب. ومع هذه الاجابة العامة يبقى السؤال: **كيف؟ وما آليات تلك المسيرة النضالية**»؟!.

يذهب البحث إلى أن **الخطاب الاشتراكي** الجديد اليوم يعود إلى استعادة مفاهيم الليبرالية السياسية غير دعوته إلى إشاعة التعددية السياسية ،أي أن السبيل هو الديمقراطية المعمقة انطلاقا من المفاهيم التي اكتسبتها عبر نضالات الماضي والتي أصبحت مكسبا إنسانيا، هذا إلى جانب تجارب «**الاشتراكية الواقعية**» بقيادة الأحزاب الشيوعية التي تركت رصيداً في ميدان اكتساب الديمقراطية مضامين اجتماعية ،**أي الحرص على الجمع بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية** .وهكذا تصبح الاشتراكية خياراً مفتوحا أمام كل البلاد، إلى جانب **اشاعة الديمقراطية** في العلاقات الدولية والغاء مظاهر السيطرة والاستغلال في هذه العلاقات، واصلاح المؤسسات الدولية **كهيئة الأمم** وغيرها ،وهكذا يصبح النضال من أجل الاشتراكية في البلاد التي قطعت شوطا طويلا في طريق الحداثة هو الارتقاء بالديمقراطية السياسية من مستوى الديمقراطية التمثيلية إلى مستوى الديمقراطية المباشرة.أي **أن يصبح العمل من أجل الاشتراكية مشروعا من أجل تطوير وتعميق الحداثة.**

ويشير البحث إلى القرارات الأخيرة كمؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي الذي انعقد في كانون الأول عام ١٩٩٦. وقد سبق أن عرضنا في عدد سابق من «**اليسار**» إلى نتائج هذا المؤتمر .وتكاد النتائج التي انتهى اليها د. ماهر أن تكون مستلهمة أو قريبة من النتائج التي انتهى إليها مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي هذا ، فيما يتعلق بالبلاد الرأسمالية المتقدمة.

وينتقل بحث د. ماهر بعد ذلك إلى السؤال المركزي :«**كيف يتحقق المشروع الاشتراكي في البلاد العربية**»؟.

إذا كان مشروع الاشتراكية في البلاد الرأسمالية المتطورة -على حد قول د. ماهر- **هو مشروع تطوير وتعميق الحداثة، فأين مكانها، ما هو طريقها في البلاد العربية**، التي لم تقطع شوطا كبيرا في طريق الحداثة؟ فما يزال الواقع العربي متخلفا، والتحديث ما يزال برانيا لم ينفذ إلى جوانب من المجتمع، وما تزال دولة القانون غائبة، وما تزال قوانين الطوارئ سائدة، وما يزال مستوى العقلانية متدنياً، وما يزال الدين متداخلا في السياسة ،وما تزال الحريات العامة والفردية مغيبة ،وما تزال حقوق الانسان منتهكة وخاصة حقوق المرأة.

حول تجديد الاشتراكية

كان من الطبيعي والمنطقي بعد المقدمات السابقة المتعلقة بالانتقال إلى الاشتراكية في البلاد الرأسمالية المتطورة، وفي إطار هذه الأوضاع المتدنية في البلاد العربية، أن يكون **سبيل الانتقال في البلاد العربية هو تحقيق الحداثة أو استكمالها على الأقل!** فلا سبيل كما يقول البحث لهذا الانتقال إلى الاشتراكية إلا بالاعتراف أولا بالتعددية الوطنية والقومية وتداول السلطة سلميا، والاحتكام إلى العقل وفصل الدين عن الدولة وتأمين حرية الصحافة، وضمان وصول المعلومات والاعلام الموضوعي إلى الناس ورفع وصاية الدولة عن النقابات والمنظمات الجماهيرية مما يسبغ على الانسان العربي صفة المواطنة ويتمكن من التمييز والاختيار ، فضلا عن ضرورة وقف الحروب الأهلية بين العرب، والاعلاء من شأن الولاء الوطني على الولاء الطائفي والمذهبي والاثني، ومواجهة الاحتلال والتبعية والسير في طريق التنمية ووقف عمليات الخصخصة ،والسعي إلى إقامة صناعات ذات طابع استراتيجي، والسيطرة على القطاع المالي والمصرفي وتطوير الاقتصاد تطويراً إنتاجيا، مع حماية الملكية التعاونية مع الحفاظ على الملكية غير الفردية وتفعيلها لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الأمية والفقر، والارتفاع بمستوى التعليم والمعرفة العلمية ،وتواصل المثقفين مع المنظمات الأهلية، وتشجيع مناخ للادخار في المصارف الوطنية ،ومحاولة تحويل قطاع الدولة إلى قطاع عام يحترم مصالح العاملين أي باختصار **كي تكسب الاشتراكية المصداقية لابد من إشاعة الديمقراطية في حياتنا الداخلية والتعددية** في صفوفنا.

هذه هي العناصر والآليات التي يقترحها د. ماهر حتى يتحقق **مجتمع الحداثة** والتي تضمن قيام ديمقراطية تمثيلية صحيحة تمهد لقيام ديمقراطية مباشرة وتكاد هذه النتيجة الأخيرة التي توصل إليها الدكتور ماهر في بحثه عن الطريق إلى الاشتراكية العربية أن تكون تطبيقا أكثر تفصيلا لما سبق أن عرض له في دراسة سابقة له بعنوان «**اجتهادات في تجديد الفكر الماركسي العربي**» قدمها في ندوة «**اليسار العربي وقضايا المستقبل**» بمركز البحوث العربية في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٩٦ ثم نشرها في مجلة **دراسات اشتراكية** في العدد ١٥٩- ٦١ عام ١٩٩٦ وذكر فيها أن سبب **تصور الفكر الماركسي العربي هو انقطاع الماركسيين العرب عن الانطلاق من افكار التنوير العربي ولاسيما افكار المنورين العرب الذين اتجهوا نحو الاشتراكية** ، أي بتعبير آخر، انقطعوا عن حركة الحداثة العربية ولم **يبدأوا منها مسيرتهم نحو الاشتراكية** ، بل لعل كل تيارات الفكر العربي المعاصر- كما يقول **د. ماهر** وليس التيار الماركسي وحده -قد عانت من هذه القطيعة مع حركة التنوير العربي ومع الروحية الفكرية التي خيمت على عصر النهضة.

ولعلنا نختلف معه في ذلك. فالفكر العربي المعاصر عامة، بما فيه الفكر الاشتراكي هو امتداد بمستوى أو بآخر لأفكار عصر النهضة بحسب الملابسات الموضوعية والتاريخية للبلاد العربية المتجددة المختلفة وفضلا عن هذا فانه لو صح الانقطاع ، أو حتى الاتصال دون تنمية وتطوير وتجاوز بين فكر عصر النهضة والفكر الاشتراكي العربي فذلك لا يرجع فحسب إلى سبب ثقافي هو الانقطاع أو الاتصال الهش وإنما يرجع إلى أسباب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية ، فضلا عن الثقافية كذلك . إن تخلف أو جمود الفكر الاشتراكي أو التجربة الاشتراكية في البلاد العربية نتيجة مركب متعدد الابعاد الذاتية والموضوعية ،وهي قضية أخرى،لا مجال لمناقشتها هنا.

على أن محاولة **د. ماهر** الربط بين **حركة التنوير النهضوي والحركة الاشتراكية العربية** سواء بسبب أن القطيعة بينهما هي سبب الفشل كما يقول ، أو أن إعادة التواصل والربط بينهما هو السبيل لاستعادة الحركة الاشتراكية العربية ؟ فان هذا يكشف عن **الطابع الاصلاحي الليبرالي الجديد لنظرية الدكتور ماهر حول تجديد الفكر الاشتراكي العربي.**

لا شك أن تجديد الفكر الاشتراكي العربي مشروط بعمق تفهم الواقع العربي عامة تاريخيا وموضوعيا، ومدى الفاعلية الفكرية والعملية الجماعية فيه ،ولكنه ليس مقصورا على الامتداد بفكر التنوير النهضوي. فقد يكون الأمر هو **ضرورة تجاوز هذا الفكر نتيجة لطابعه التوثيقي من ناحية ،وضرورة التلاؤم والتفاعل مع الملابسات المجتمعية القومية والعالمية الجديدة**. ولكننا نكاد نتبين في محاولة د. ماهر لتجديد الفكر الاشتراكي العربي أو الفكر الماركسي العربي أنه يقيم هذه المحاولة على أسس ثلاثة هي: **الليبرالية السياسية والقومية والدين** ولا شك أن هذه الأسس الثلاثة هي جذور عميقة للثقافة العربية ، ولا سبيل لأي اشتراكي حق أن يتنكر لها أو يتجنبها. ولكن **هناك فارقا بين احترام هذه الجذور وتمثلها وبالتالي تجاوزها-كما أشرنا من قبل**-وبين تبنيها كشرط لتجديد الاشتراكية أو الماركسية تجديداً عربيا يتفق مع واقعنا وعصرنا .فالملاحظ أنها جميعا جذور ثقافية ايديولوجية لها أهميتها الكبرى في صيانة الخصوصية الذاتية لتجربة الاشتراكية العربية . ولكنها كما ذكرنا من قبل لا تشكل وحدها الأساس الموضوعي المادي لتحقيق هذه الخصوصية.

وأخشى أن أقول إن **الحركة الماركسية العربية تسعى إلى أن ترتدي في كل مرحلة لون الايديولوجية المهيمنة**.ففي الستينات سعت إلى أن تتبارى مع الحركة القومية في ارتداء الزي القومي.. وبعد فشل التجربة القومية أخذت تتبارى في ارتداء الزي الليبرالي. ونتيجة لصعود الحركة الاصولية الدينية أخذت تتبارى في ارتداء الزي الديني. والخشية أن يتم تغييب الخصوصية الفكرية الاشتراكية في خضم هذا(الديفيليه) الاستعراضي للأزياء المختلفة!!

أو السعي أخيرا إلى ارتدائها جميعا بشكل توفيقي تلفيقي في محاولة



د. سمير أمين

لاحتوائها ايديولوجيا واخراس جميع الاصوات المعارضة أو المتشككة في وطنية وقومية وديمقراطية والتدين الصحيح للحركة الاشتراكية. وحتى لا يساء فهمي، أقول إنني أرى أنه من **الجمود بل من الخطأ الانقطاع أو التنكر للجذور والاتجاهات والخبرات الليبرالية والقومية والدينية في تراثنا القديم وواقعنا الراهن ولكن المهم هو أن يتم تمثل هذه الجذور والخبرات، لا تبنيها تبنياً شكليا مظهريا** أو موضوعيا ومضمونيا، وإنما يتم تمثلها جدليا عقلانيا نقديا في اطار الوعي بقوانين الواقع الموضوعي، وفي محاولة -كما ذكرنا من قبل- لتجاوز هذا الواقع تجاوزاً جذريا يتيح الانتقال والتحول إلى مرحلة جديدة من البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي أي ما نسميه بنمط انتاجي مختلف، ذي طبيعة اشتراكية متجددة.

هل هذه قطيعة كما يتصور د. ماهر وكما تصور -كما أشرت في العدد الماضي من **اليسار** -د. **سمير أمين**؟! لا بالطبع فلم يقل **لا ماركس ولا انجلز** ولا لينين شيئا من هذا. بل لعل جوهر فصول كتاب رأس المال **لماركس أن** تتضمن رؤية تحليلية استردادية استرجاعية تاريخيا لكشف كل العمليات الطويلة التفصيلية المعقدة للانتقال- من الأفضل القول للتحول- من نمط الانتاج الاقطاعي إلى نمط الانتاج الرأسمالي. ولولا الاطالة لعرضت للمراحل المتعددة التي تحقق فيها هذا التحول في رحم نمط الانتاج الاقطاعي. هذا هو لب كتابه العظيم «رأس المال». لم يتحدث ماركس بالطبع في هذا الكتاب عن آليات التحول إلى الاشتراكية للطبيعة الخاصة للكتاب. فهو كتاب خاص بالنظام الرأسمالي، وكيف تشكلت بنيته وما هي تناقضاته. وفي كتاباته الأخرى يحدد ماركس قانون التحول الاجتماعي بشكل عام. فكلنا يعرف فقرته المشهورة حول أن **التحول من نمط الانتاج الرأسمالي إلى نمط الانتاج الاشتراكي إنما يتحقق في قلب المجتمعات الرأسمالية الأكثر تطوراً**. بل قال ماركس بامكانية التحول في بلد كروسيا إلى الاشتراكية بدون المرور بكل التطور الرأسمالي. ولكنه قال إن هذا يعد استثناء. ولعله قال كلاما قريبا من هذا في أواخر أيامه في رسالة إلى **انجلز** حول الأوضاع في الجزائر. إن القانون الماركسي العام في هذا الشأن هو أن كل شكل تاريخي محدد لعملية انتاجية يواصل تطوير **قاعدته المادية وأشكاله الاجتماعية**، وفي لحظة معينة (أي مرحلة تاريخية) من نضج هذا الشكل الانتاجي التاريخي المحدد يأخذ في التحلل والتآكل والانسلاخ ويحل محله شكل انتاجي أكثر رقيا. لا مجال إذن للقول بان في هذا تجديدا للفكر الماركسي كما يقول د. سمير بوجه خاص بل ولعله أن يكون تصحيحا لممارسات إرادوية غير صحيحة. **إن الاشتراكية تولد في رحم الأنظمة السابقة عليها إذن، وليست الماركسية إلا الوعي الذي يتيح التعجيل بانضاج عمليات التحول**. لأن التحول ليس عملية انتاجية أو انتاجوية بحته- على حد تعبير د. ماهر- **بل «انتاجية -مجتمعية» مادية ثقافية» «موضوعية -انسانية»** مرتبطة بمدى الوعي العلمي بها، وليست عملية تلقائية والابطل العمل النضالي، ولما كان هناك ضرورة لاحزاب أو لدولة أو لاشكال اجتماعية مختلفة للثورة وتجاوز ما هو سائد!

ومفهوم الثورة لا يعني الانقلاب، ولا يعني لحظة انقطاع مفاجئة. وإنما هي عملية تغيير تجمع بين الأسس الموضوعية والوعي الذاتي بهذه الأسس. ونتيجة لطبيعتها التي يدخل فيها العامل الذاتي الانساني بالضرورة فانها تخطئ وتصيب، وتتعطل وتتعجل إلى غير ذلك.

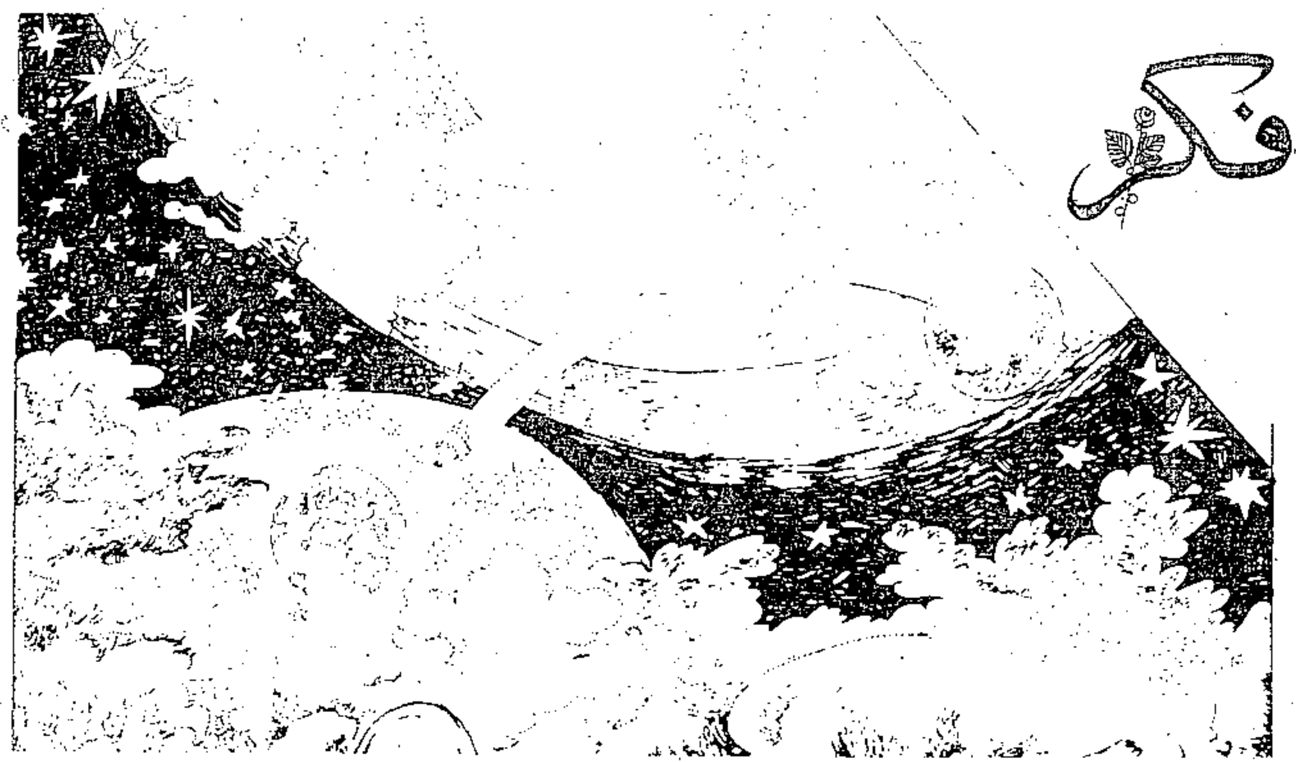
المهم أن الليبرالية السياسية والقومية والتجديد الديني عوامل ايجابية في الفعل السياسي التغييري. ولكن تحقيق التغيير استلزم آليات وأدوات وأشكال تنظيمية وارتباطات جماهيرية، ومستويات من الوعي ومبادرات ابداعية، وشكلا للسلطة، أو للدولة، وتحديدات مرحلية وأساليب تكتيكية في طريق الهدف الاستراتيجي. **أي أن الامر يتعلق بالانتقال أو التحول، ليس جموداً ماضويا أو رضوخا تلقائيا للواقع أو مجرد تقنيه إنتاجية أو مجرد تبني لرؤية ثقافية بل هو تخطيط دقيق وعمل تنظيمي وتنمية لوعي وحشد لقوى اجتماعية، وتحديد لأهداف مرحلية تكتيكية واستراتيجية عامة، ومرونة عملية في الممارسة بحسب مستجدات الواقع وملابساته الموضوعية والذاتية**، بدون هذا يصبح كل حديث عن الاشتراكية أو أي عمل باسمها نزعة رومانسية ثقافية سعيدة.

ما قصدت بهذا أن أقدم اجابة نهائية على الحوار الدائر حول **تجديد الاشتراكية**، وهو بغير شك حوار جاد عميق ومخلص، وإنما أردت أن أخرج من حدود ما تصورت أنه الخروج من حالة الاسترخاء التلقائي الذي يرين على حياتنا وفكرنا- كاشتراكيين- إلى شحذ اليقظة الفكرية والنضالية.

ولكن تبقى بعد ذلك ضرورة القيام بمناقشة تفصيلية لبعض المفاهيم مثل مفهوم **الطبقة والبروليتاريا والتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية والحداثة والعلاقة مع الطبيعة والديمقراطية** وغيرها من المفاهيم المتعلقة بقضية الاشتراكية. يستدعي الأمر تحديد مقياس علمي دقيق لهذه المناقشة التي ينبغي أن تتم على أرفع مستوى من المعرفة والموضوعية والخبرات العملية والدقة المنهجية.

وتبقى أخيرا قضية القضايا الإشكالية وهي:

كيف تتحقق الاشتراكية التي تحتم التخطيط والقطاع المجتمعي العام، مع ضرورة الديمقراطية المعمقة. فلقد انتقد كل من د. سمير ود. ماهر إنعدام الديمقراطية في التجربة السوفيتية، ولكنهما في الوقت نفسه أكدا على ضرورة التخطيط الانتاجي. فهل يكفي لحل هذه الاشكالية رفع شعار «**اشتراكية السوق**»، أم أن الأمر يحتاج إلى رؤية أكثر عمقا وجسارة. إن هذه القضية تكاد تمس نظرية الاشتراكية واشكالية تطبيقها العملي. وأخشى أن أقول إنها لا تحل في ملكوت الذهن وحده بل تحتاج إلى خبرة عملية.



إلى أين تتجه.. الحركة الاشتراكية؟

إعادة نظر شاملة

اسمحوا لى أيها الأعزاء أن أشارك معكم بالرأى فى موضوع الساعة الذى تطرحونه للنقاش. موضوع الرؤيا **المستقبلية للأحزاب الاشتراكية**. موضوع هوية حزبكم الذى لم أتشرف بنيل عضويته. إذ أنى لا أستوفى شرط المواطنة بالصيغة التى يتطلبها حزبكم. ولكن هذا لا يمنعنى مشاركتكم الرأى. إذ أن الأمر يتخطى حدود حزب واحد ليشمل جميع الأحزاب الاشتراكية على نطاق العالم. ويتخطى حدود مجموعة من المثقفين يربطهم رباط المواطنة ليشغل بال جميع المثقفين الاشتراكيين على نطاق العالم. أولئك الذين ظلوا لعقود مضت يتباهون بأنهم قد تجاوزوا حدود رباط المواطنة الضيق ليجمعهم رباط الأممية الأشمل والأسمى.**

موضوع الهوية قد أصبح الآن مطروحاً أمام الأحزاب الاشتراكية والمثقفين الاشتراكيين على نطاق العالم، وبشكل لم يسبق له مثيل من قبل. فخلال العقود الستة الماضية ظل الاشتراكيون على قناعة راسخة بأنهم يمتلكون أصدق تفسير للماضى وأوضح رؤية للمستقبل. ولم تكن مسألة الاستراتيجية هذه موضع جدل أو خلاف بينهم لأن الهدف النهائى والطريق إليه كانا يبدوان واضحين إلى حد أن الاختلاف حول أى منهما كان يلقى بالمختلف مع وجهة النظر الرسمية إلى خارج تلك الأحزاب مباشرة . بل بعيدا عن حضن الحركة الثورية كلها أحيانا.

أما اليوم وفى ظل الغموض الذى عاد يكتنف الرؤى. ووسط ضجيج الأسئلة التى طفقت تتعاورنا . أصبحت جميع الاختلافات مشروعة ، وكل الهرطقات مقبولة. إذ أنه لابد من الاعتراف بان **إنهيار المعسكر الاشتراكى قد عاد بقضية الاشتراكية إلى نقطة الصفر** . عاد بها إلى البدايات الأولى عندما لم تكن الاشتراكية أكثر من مجرد حلم. نكذب لو قلنا من أحلام الفقراء، بل من أحلام المثقفين ذوى الضمائر اليقظة. عندما كانت الاشتراكية مجرد توق إلى العدالة والمساواة ونبذ الظلم والاستغلال. وذلك قبل أن تستند هذه التطلعات النبيلة على دراسات منهجية للتاريخ وللواقع الاقتصادى لتستنتج منه ليس فقط واقعية تلك الأحلام بل وحتمية تحقيقها على أرض الواقع ، كما ظنت المادية التاريخية أنها قد فعلت.

بالعودة إلى تلك البدايات الأولى عادت أسئلة- ظننا أنا تجاوزناها منذ زمن بعيد- تعيد طرح نفسها علينا من جديد وتلح. أسئلة مثل:

-**هل حقا نحن فى عصر انتصار الاشتراكية وانهيار الرأسمالية؟** إذن لماذا نرى أولى تجارب الاشتراكية تنهار تحت وطأة أخطائها، بينما ترتق الرأسمالية ثقوب جسدها البالى وتواصل المسير؟.

هل الثورة الاشتراكية حتمية تاريخية؟ بل هل هناك حتمية تاريخية من أى نوع؟ رغم أن الانسان كما نرى يصنع تاريخه بملء إرادته التى تتعزز كل يوم بفضل نمو قدراته على الفعل. بل هل هناك أصلاً حتمية من أى نوع كانت فى التاريخ أو فى الطبيعة؟.

ليس هذا فحسب بل هناك أسئلة أخطر من ذلك بكثير بدأت تلح

على العماش

علينا، أسئلة تشكك في جدوى حلمنا الأساسي الذي دفعنا للتفكير في هذا كله. أسئلة تشكك في جدوى العدالة والمساواة كحل لمشكلة تطوير علاقات الإنتاج، من أجل تطوير وتجديد وسائل الانتاج وبالتالي خلق الانسان ذاته.

أسئلة مثل أيهما أقوى دفعاً لتطوير الانتاج ووسائله: المنافسة أم المساواة ؟ الربح والعائد المادي أم الرغبة المجردة في اكفاء الحاجات الاجتماعية؟ ثم بدون الربح كيف نقيس قدرة منتوجاتنا على اكفاء حاجات الناس؟ كيف نقيس درجة تقبلهم لها.

وبعد أن يتسرب الينا الشك هكذا في المبرر المادي لبناء الاشتراكية ، ولا يبقى غير المبرر الأخلاقي الذي هو بالطبع غير كاف لقيادة عمل سياسي من أجل تغيير اجتماعي جذري كالذي نرغب فيه، يتسرب الينا حينئذ الشك في الممارسات الأخلاقية المرتقبة داخل المجتمع الذي ننوي خلقه. يتجدد التساؤل حول مدى أخلاقية الطريق المقترح للوصول إلى الاشتراكية على النحو التالي:

-هل لابد من الثورة للوصول إلى السلطة أم أن ذلك يمكن أن يتم دون إراقة دماء وعن طريق التطور السلمي؟ وبعد الوصول إلى السلطة هل لابد من **ديكتاتورية البروليتاريا ؟** الا يمكن بناء الاشتراكية في ظل **التعددية الحزبية** ؟ ثم هل يمكن الاستغناء عن الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية أم أنه لابد من مزاوجتهما معاً؟.

وغيرها.. وغيرها من الأسئلة التي لم تكن ،من قبل، تكلفنا الاجابة عليها غير نص من هنا ونص من هناك ونحن نهزأ ونسخر من طارحيها. فلماذا عادت اليوم تطرح نفسها بهذه الحدة وهذه الجدية وهذا الالحاح؟

إن القاعدة المادية التي انطلقت منها هذه الأسئلة سابقة للحظة انهيار المعسكر الاشتراكي . والذي حدث هو أن الدوي الهائل لهذا الانهيار هو الذي جعلنا نفيق وننتبه من أحلام يقظتنا. أما الضوء الساطع الذي انبعث منه فقد كان كافياً لاضاءة جحور الواقع وتجاويفه الجديد منها والقديم مما جعلنا نبحث عن رؤيا أسطع للواقع والمستقبل ،ومن هذا المنظور فان انهيار المعسكر الاشتراكي ليس كله سيئا. فلينهار -كل ما لا يستطيع الصمود أمام تحديات الصيرورة . فان انهياره سيجلي البصائر، ويقوي العزائم، ويجعل التطلعات أكثر جرأة وواقعية. وعليه فلنطرح أمامنا جميع الأسئلة السابقة واللاحقة بكل جرأة ولنحاول الاجابة عليها بكل صدق وتجرد.

ولأن الموضوع كما سيبدو لكم أكبر من أن يغطيه مقال واحد سأضطر للايجاز حيث لا ينبغي. وأعذروني إذا بدت الأفكار في بعض جوانب موضوعنا مكثفة ومزدحمة إلى حد التداخل والامتزاج. ولنبدأ بالأساس النظري للمسألة.

الحتمية التاريخية

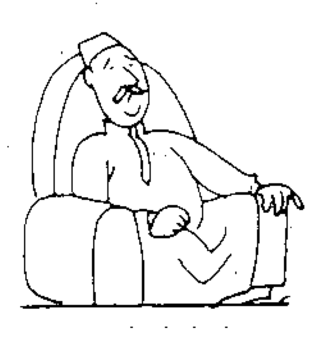
لقد كان للاشتراكيين ،والماركسيين منهم على وجه التحديد دور بارز في ترسيخ **النظرة المادية للتاريخ**. تلك النظرة التي ظهرت بداياتها الأولى قبل ذلك بكثير ولكنها تعمقت وترسخت من خلال عمل الرواد الأوائل في القرن التاسع عشر. أيام سيادة الأفكار العلمية القطعية . عندما كانت قوانين الطبيعة ينظر إليها كقوانين نافذة رغم كل إرادة . وباقية لا تتغير. تماماً كما تبدت لمكتشفيها لأول مرة.

اليوم تعلمنا أنه من الحكمة ألا ننسى حينما نريد أن نكتشف ايقاع الحياة ، أننا بعض آلات هذا الايقاع، وأننا إذ نفعل نكون الممثلين والمشاهدين في آن واحد لذلك علينا أن نولي نشاطنا الخاص وأثره على موضوع الاختبار أهمية أكبر. على الأخص عندما نكون في حالة تعامل مع مجال من مجالات الحياة لا نستطيع النفاذ إليه دون المرور عبر ذواتنا. مثل سائر مجالات النشاط الانساني، بما في ذلك الاجتماعي والسياسي منها.

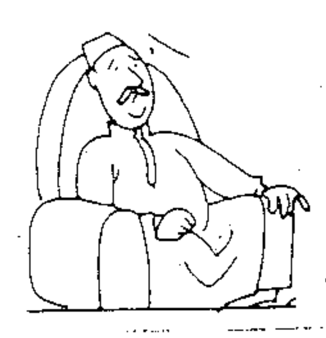
هل حقا هناك حتمية تاريخية؟

هذه الفكرة الواضحة التي ربما لا نجد غضاضة في الاتفاق معها بلا تردد، لم تكن مقبولة في قبل الماديين الأوائل الذين لم يروا فيها أكثر من تغليب للذاتي على الموضوعي. إذ أن السائد حينئذ في جميع مجالات المعرفة المادية ذات التأثير كان فصلاً تعسفيا ما بين الذات وموضوعها، مما يجعل الموضوع مستقراً خلال عملية اختباره، وثابتا في حركته في اتجاه واحد بغض النظر عن حركة أجزائه الداخلية. إذ أن أدوات اختبارهم لم تكن لتنفذ بهم أبعد من حدود السطح. كانت تلك هي حال العلم ومستوى المعرفة في مجال العلوم التطبيقية ذات الأثر المباشر على التعميمات الفلسفية . عندما ظهرت **المادية التاريخية** بتقريريتها ووثوقيتها المتمثلة في **الحتمية التاريخية**. لقد كانت تلك الحتمية في توافق تام مع العلم في ذاك العصر . عصر الميكانيكا النيوتونية، التي كانت تفخر بأنها قد ملكت الناس على الأرض، ومن الأرض . قوانين حركة الكون كله. الم تمكنهم من متابعة حركة أجرامه السماوية. وحساب كتلتها ووزنها والتنبؤ بموعد خسوفها وكسوفها ،وبدقة عالية!.

في تلك الأجواء لم يكن من المستغرب أن يظهر عالم اقتصاد واجتماع عظيم في حجم **ماركس** ويقول بكل ثقة! أنه من **المحتم، وبغض النظر عن مشيئة البشر**، أن **يؤدي التطور الاجتماعي والاقتصادي الحالي إلى مجتمع يمكن توصيفه وتحديد الطريق إليه منذ اللحظة وبدقة عالية** . ويمكننا أن نتصور مدى انتشار تلك النظرة الوثوقية والروح التقريرية بين المثقفين الماديين في ذاك العصر إذا ما علمنا أن المادية التاريخية بحتميتها قد بسطت لأول مرة بشكل متماسك في «**البيان الشيوعي**» الذي كان قد أعد من قبل **ماركس وانجلس** ليجاز كوثيقة من وثائق أحد مؤتمرات المثقفين الشيوعيين آنذاك.



تلك كانت حال المعرفة العلمية في ذاك العصر. أما اليوم وقد تعمقت معارفنا العلمية وغصنا في



أما اليوم وقد تعمقت معارفنا العلمية ،غصنا في الطبيعة بعيداً عن السطح إلى أعماق جزئيات الذرة فلسوء الحظ لم تترسخ تلك الوثوقية بل انهارت كل قلاع الاطمئنان عندما سقطت السببية وظهرت ميكانيكا الكم

الطبيعة بعيدا عن السطح إلى أعماق جزئيات الذرة وكميم الطاقة، فلسوء الحظ لم تترسخ تلك الوثوقية المطمئنة . بل انهارت أمام أعيننا جميع قلاع الاطمئنان عندما سقطت السببية في مجال فيزياء الجزئيات وعالم اللامرئيات. وظهرت **ميكانيكا الكم**(**Quantum Mechanics**) بديناميكياتها التي قربتنا في مجال الفكر من سرعة حركة الواقع. ولما تبين لنا ألا مجال لادراك سرعة حركة الواقع عن طريق الفكر الذي هو أحد نتائجه. بدأت تحتال عليه بواسطة علم **المصادفة والاحتمالات**. فرفعت من شأن الاحتمال والمصادفة وقللت من شأن التقريرية والحتمية.

وندرك مدى علاقة هذه الكشوفات العلمية بموضوعنا اذا لم نغفل أوجه الشبه بين عالم الجزئيات والمجتمعات البشرية. وذلك في جانبين أساسيين: جانب عشوائية حركة الأفراد وبالتالي احصائية قوانينها. وجانب لا مرئية حركة الأفكار في المجتمع وتشابهها مع لا مرئية حركة الجزئيات في المادة. وحركة الفكر في المجتمعات البشرية هي التي تؤدي إلى تغير أوضاع ميدان الدراسة الذي هو المجتمع، تماماً كما تفعل جزئيات مادة الاختبار عندما تسقط على جزئيات المادة موضوع الاختبار فتحرك جزيئاتها وتجعل من المستحيل تحديد مواضعها وسرعة حركتها بدقة مطلقة . الفرق بين المثالين هو آنية تأثير الفوتونات على الجزئيات وعدم آنية تأثير الفكر على حركة المجتمعات البشرية. والآن ومع ازدياد سرعة انتقال المعلومات يقترب هذا التأثير من الآنية.

إن ما يحدث في المجتمع هو شبيه جداً بما يحدث على المستوى الذري والجزئي في المادة مع الفارق طبعا. هناك قوانين تحكم العلاقات ولكن هناك أيضا مقدار من الحرية في الحركة يجعلنا نحتاج إلى الاحتمالات لمتابعته.

واليوم وبعد أن تطورت وتعمقت معرفتنا بالطبيعة وبالمجتمع، وغصنا في الطبيعة إلى حدود جزئيات الذرة وكموم الطاقة وفي المجتمع إلى حدود العلاقة بين الخاص والعام، أصبح من غير الممكن الاعتراف اللفظي فقط بالفعل ورد الفعل في المجتمع مع التمسك في نفس الوقت بالحتمية. لقد أصبح من الممكن أن نرى وبكل وضوح أنه **ليست هناك حتمية تاريخية غيبية كما كنا نتصور**. بل هناك ملزمات موضوعية للتطور تقابلها من الجهة الأخرى قدرة لا محدودة للبشر على الترويض والتطويع والتجاوز للواقع. ويمكن أن تستخدم هذه القدرة في أي من الاتجاهين.

لقد سادت تلك النظرة الوثوقية التقريرية الغيبية عن الحتمية التاريخية لسنين طويلة داخل الاحزاب الاشتراكية. وانتشرت معها روح التواكل والعجزية القائمة على أن المادية التاريخية لا تدعونا لانجاز المهمات الملحة بقدر ما تطمئننا بأننا إن لم ننجزها فسينجزها غيرنا. ولقد أدى ذلك إلى ممارسات طريفة ونوادر مبكية نرجو أن نتجاوزها بتبني فهم أكثر ديناميكية لحركة التاريخ.

محتوى العصر

هل نحن حقاً في عصر انتصار الاشتراكية وانهيار الرأسمالية؟.

هذا السؤال بدأ يطرح نفسه بعد أن خابت محاولات الاشتراكيين خلال القرن العشرين أن تخلق مجتمعات اشتراكية. وبدلا من ذلك ظهرت مجتمعات رأسمالية تحت ظل الشعارات الاشتراكية وفي الطرف الآخر، في معسكر الرأسمالية ظل الاشتراكيون ينتظرون الازمة المدمرة، ثمة أزمات الرأسمالية الدورية كما وصفها ماركس. المتأتية من إنفلات عملية الإنتاج المؤديه إلى تكدس المنتجات، وتوابعه من بطاله، وتوقف لعملية تطوير وسائل الانتاج في ظل العلاقات الانتاجية القائمة . الشئ الذي يدفع بالتناقض بين علاقات الانتاج ووسائل الانتاج إلى المقدمة . ويدعو للثورة من أجل حل هذا التناقض . فيتم الخلاص. ولكن شيئا من هذا السيناريو لم يتحقق. طال الانتظار، وباءت التوقعات بالفشل.

تجسدت خيبة الأمل في كلا الحالين **التجارب الاشتراكية الوليدة لم تستطع أن تتجاوز أخطاءها** وتتقدم من نصر إلى نصر كما توقعنا ، بل انهارت من الداخل، **والرأسمالية برهنت أنها أكثر قدرة على المراوغة والدوران حول أخطائها**. لقد أرخنا لبداية نهاية الرأسمالية بثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧ ، وكنا نتوقع أن يبدأ بعد ذلك بنيان الرأسمالية في الانهيار لبنه تلو الأخرى، وبلا عودة تماماً كما حدث للنظم الاقطاعية من قبل على يدي الرأسمالية. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث. معسكر الرأسمالية يتقدم العالم في مجال التقنية والاقتصاد. والمعسكر الاشتراكي يتعثر في خطواته، بل إن الرأسمالية تغزوه في عقر داره. وتتولد كطبقة جديدة من داخل مؤسساته الحاكمة. ما الذي يحدث هنا؟ لماذا لا يسير التاريخ سيرته السابقة ؟ وينهد القديم ويتقوى الجديد. هل يحابي التاريخ الرأسمالية ويخاصم البروليتاريا؟ . لابد أن هناك أسباباً أكثر موضوعية من ذلك. نجدها عندما ننسى خيبة أملنا وليدة الحماسة الجوفاء ونفكر بروية أكبر.

نجد أن الرأسمالية عندما هجمت على النظم الاقطاعية وحققت انتصاراتها الحاسمة تلك ، **لم تكن فقط تبشر بعلاقات انتاج أكثر عدلاً وأقل استعباداً للشغيلة. بل كانت تدفع أمامها وسائل إنتاج جديدة أكثر عدلاً لا يمكن تشغيلها في ظل العلاقات الانتاجية السائدة آنذاك** . جاءت تدفع

تغطي السوق كله ولا تنافس.

- أن تخلق منافسة غير أنانية وغير مدمرة بين المدن مثلا. بتوزيع مزيــات منتوج واحد عديد النوعيات عليها. مما يساعد على الوفرة والتنوع.

وغير ذلك من التدابير التي تقربنا من مجتمع العدل والمساواة الكاملة الذي طالما تقنا اليه ولكن في نفس الوقت لا نحاول اجبار الواقع على ما لا يقبله.

عندما كتب **ماركس** ما كتبه عن اغتراب العمل ،وعن توق الانسان الأبدي لأن يعمل وينتج بدافع الرغبة الحقيقية في العمل المنتج الذي يجدد من خلاله ذاته. لم يكن من الممكن أن يواجهه عاقل بأن الدافع الحقيقي للعمل ليس تجديد الذات. وإنما هو عصى الحاجة وذل الفقر، وفي أحسن الأحوال التنافس والرغبة في اثبات الذات من خلال النجاح الفردي وتجاوز الآخرين،وغير ذلك من الدعاوى البرجوازية الوضيعة . أما الآن وقد إنهارت بين أيدينا أولى محاولاتنا القسرية لبناء مجتمع خال من الحاجة والفقر والتنافس الفردي، فقد أصبحنا أكثر موضوعية من أسلافنا وتبين لنا أن دوافعنا وتطلعاتنا نحن المثقفين ليست بالضرورة هي تطلعات جميع أفراد مجتمعنا. إن مجتمعنا لا زال يعيش في عصر ما قبل الرأسمالية وبدون تجاوز هذه المرحلة لا يمكن أن نغرس تطلعاتنا الثورية هذه في عقول افراده أولئك الذين لم يتعلموا بعد التجاوز العقلي لواقعهم.

ينبغي أن يصبح الاشتراكيون أكثر واقعية وأن تقول جميع الأحزاب الاشتراكية أن مهمتها الأولى هي خلق مجتمعات جميع أفرادها متحررون من القلق حول متطلبات الحياة ليوم غد. وخالية من الاستغلال الطبقي والفوارق الطبقية. **أما المساواة بالمعنى الحرفي للكلمة، إلى حد إنكار الحافز المالي، فهي حتى الآن عند العديدين دعوة للخمول والتواكل ومخمد لجذوة الإبداع الفردي.**

لبناء مجتمع جديد ينبغي خلق الانسان الجديد جنباً إلى جنب مع القاعدة المادية الجديدة ،وهذه ليست دعوة للوعظ والارشاد ولكنها دعوة لمراقبة الواقع وتبدلاته على المستوى المادي والأخلاقي حتى يثبت أهليته للجديد. إنسان من هذا النوع فاعل وخلاق لا يمكن بناؤه في ظل ديكتاتورية أيا كان اسمها. لا يمكن بناؤه إلا في جو ديمقراطي حقيقي منعش ونقي.

ديمقراطية اجتماعية
أم ديمقراطية سياسية

عندما اقترح **لينين** ديكتاتورية البروليتاريا كحل لمعضلة تثبيت السلطة الوليدة في وجه محاولات الطبقة المهزومة لاستعادة مواقعها كانت بعض دوافعه ومنطلقاته هي:

١- وضع حل واقعي وعملي لقضية ثبات واستقرار السلطة السياسية خلال عملية البناء الاشتراكي التي حتما لن تقابل بالترحاب من قبل الأعداء الطبقيين في الداخل والخارج.

٢- الاحتقار المصفي لما سمي بديمقراطية البرجوازية بتعدديتها الحزبية التي هي ليست أكثر من مجرد خداع للجماهير. التي تحرم من أبسط مقومات الحرية والاستقلال الاقتصادي ثم تعرض عليها الحرية السياسية. ويطلب منها اختيار ممثليها السياسيين في حرية كاملة؛ ولكن بعد أن توضع كل مفاتيح اللعبة السياسية والاعلامية منها والاقتصادية في يد طبقة واحدة هي الرأسمالية.

٣- الايمان بأن **«علاج الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية»** وأن ذلك يتحقق، كما كان يرى بسيادة **الديمقراطية الاجتماعية** . بالتوزيع العادل لثروة المجتمع ،الذي كان يرى أنه لا مانع من أن يتم تحت التوجيه المباشر لقيادات ولجان الحزب الحاكم ،في ظل **«الديمقراطية المركزية»** .وعندما تنجز هذه المهمة لا يعود هناك أي مبرر لتعددية حزبية! إذ أن الأساس الطبقي لهذه التعددية يكون قد إنهار. وهكذا تكون قد انحلت مشكلة الديمقراطية دون الحاجة إلى الرأي الآخر. وعلى أي حال ما دام الطريق يبدو واضحاً والاتجاه واحدا فما الحاجة إلى الرأي الاخر؟

في غمرة هذا العداء لكل ما هو برجوازي دمغت التعددية واحترام الرأي الآخر بصفة البرجوازية ورفضت بتسرع لم يتح الفرصة لتبين أن **الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية ليست أدوات للخداع السياسي البرجوازي بمقدار ما هي منجزات سياسية انسانية مفروضة على البرجوازية نفسها** . وإن البرجوازية عندما تحتضن التعددية الحزبية ، بعد تدجينها طبعاً، لا تفعل ذلك الا مرغمة ومجبرة على قبول الأمر الواقع .فالبرجوازية تمتاز بمقدار من المرونة والبراجماتية تجعلانها تتراجع وتتلاءم مع الواقع عندما يكون التشدد معناه الوقوف ببلاهة أمام عجلة التاريخ. وهذا أحد أسرار نجاحاتها في التغلب على أزماتها حتى الآن.

المعضلة هي كيف نجمع بين ديناميكية اقتصاد السوق وإنسانية الاقتصاد المخطط في منظومة واحدة وذلك ليس مستحيلا إذا سددنا القنوات التي يتدفق من خلالها الربح إلى جيوب غير المنتجين



المهم أن ندرك نحن الآن أن قبول الرأى الآخر واحتضانه فى مؤسسة السلطة السياسية والاعلامية هو مستوى حضارى للبنى الفوقية وصلت إليه الانسانية بعد طول معاناة مع النظم القمعية الاستبدادية ولن تتراجع عنه.

والاستماع للرأى الآخر ليس فقط موقفاً أخلاقياً ولكن ضرورة موضوعية ،اجتماعية واقتصادية. لأنه بدون الاستماع للرأى الآخر، بدون الرقابة الشعبية الحرة لا يمكن اكتشاف الأخطاء وتعديل المسار خلال عملية البناء. كما أنه لا يمكن ترسيخ قناعة الجماهير بالخط الشيوعى الصحيح الا من خلال الصراع بين الرأى والرأى الآخر. أما رفض الرأى الآخر بدعوى الحفاظ على وحدة الصف ومكافحة الافكار الانهزامية وتعبئة الجماهير من أجل هدف واحد نهائى، الطريق إليه واحد أحد فليس الا تبرير العاجز للاستبداد والديكتاتورية. الديكتاتورية التى ظلت مقبولة كتضحية مؤقتة من أجل هدف نبيل هو تهيئة الظروف الموضوعية لخلق المجتمع الفاضل. تلك التهيئة التى كان يتم تصورها كعملية بناء اقتصاد اشتراكى معزولة عن وسابقة لعملية بناء الانسان الاشتراكى . وذلك على أساس **فهم خاطئ يقول بأن الانسان يتغير اذا غيرنا واقعه الاقتصادى** .والصحيح هو أن الانسان يتغير من خلال تغييره هو، الواعى و الارادى ، لواقعه الاقتصادى، وليس من خلال القائه فى واقع مفروض عليه ،حتى لو كان هذا الواقع هو جنة الاشتراكية.

هذا الفهم الاستاتيكى الخاطئ للعلاقة ما بين الشروط الموضوعية والتطور الذاتى والاجتماعى هو الذى برر عدداً من التضحيات الخاطئة والتوجيهات الأبوية الضارة. ولقد رأينا فى تجربة الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا كيف أدت التضحية بالفرد من أجل الجماعة إلى ضياع الفرد والجماعة. وأدت التضحية بالحاضر من أجل المستقبل إلى خسارة الحاضر والمستقبل . أما التدخل الفظ فى الخيارات الفكرية والأخلاقية لأفراد المجتمع فقد أنجب انسانا متردداً ماتت فيه روح الجرأة والاقتحام والتضحية والتألق والابداع التى أنجز بها ثورته ودخل بها أعوام البناء الأولى. فأصبح بعد ذلك بائسا منطوياً يغرق بأسه وحيرته ولامبالاته فى الخمر فكانت أعلى نسبة إدمان فى العالم هى فى موسكو.

من المؤكد أن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى بدون ديمقراطية . ليس فقط ديمقراطية اجتماعية ولكن أيضا وأولاً وأساساً ديمقراطية سياسية . لأنه من غير الممكن تجاوز أخطاء التطبيق دون الاستماع للرأى الآخر. ومن الخطأ الاعتقاد بأن اختلاف الرأى أساسه اختلاف المواقع الطبقية فقط. وإننا ما دمنا بسبيل إزالة الفوارق الطبقية فاننا سنوحد الآراء ونلغى الرأى الآخر نهائيا. **هذه العقلية التوتاليتارية هى أحد أسس الموقف الخاطئ للأحزاب الاشتراكية من حرية الرأى** . أيضا من الأسس النظرية الخاطئة التى برر بها عدد من صنوف القمع والكبت والارهاب الفكرى الاعتقاد بأنه ما دام الهدف نبيلاً فيمكن التضحية بكل شئ من أجله. وما دام الطريق واضح المعالم فان أى اختلاف حول شعابه ومسالكه غير مبرر وغير مقبول . وينسى أن ما هو واضح المعالم بالنسبة للبعض ليس بالضرورة واضحاً بالنسبة للجميع. بل ليس هو بالضرورة أسلم الطرق مسلكاً إلى الهدف. وبما أن عملية بناء مجتمع جديد لا هى مؤامرة ولا هى مهمة نخبة مصطفاة دون الآخرين بل هى عمل جماعى ينبغى أن يشارك فيه الجميع عن قناعة وباختيار ، لذلك لا بديل للديمقراطية من أجل بناء الاشتراكية .كما أن التعددية الحزبية فى اطار الواقع الاشتراكى أيضا ممكنة . إذا كانت الرأسمالية الأقل انسانية وعقلانية قد ارتضت التعددية بل وجدت فيها تثبيتا وتقوية لسلطتها فلماذا لا يصح ذلك مع السلطة الاشتراكية.

نعم إنه من الممكن بناء الاشتراكية فى ظل التعددية الحزبية، ولكن **هل من الممكن وصول الاشتراكيين السلطة من خلال الديمقراطية السياسية القائمة فى المجتمع الرأسمالى؟**

الديمقراطية السياسية الرأسمالية تسمح بالتعددية الحزبية ولكن فى إطار المجتمع الرأسمالى وهذا مفهوم جدا. ولقد برهنت تجربة الاشتراكيين الديمقراطيين وعدد من الأحزاب الشيوعية الاوروبية ان وصولها إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع غير ممكن وغير مسموح به الا بعد تقليم أظافر الاشتراكية وتدجينها إلى الحد الذى يجعلها غير مؤذية ومقبولة للرأسمالية ولأن الاشتراكيين بالضرورة أكثر تمسكا بالديمقراطية من الرأسمالية ينبغى أن يصروا علي النضال من خلال المؤسسات الديمقراطية القائمة التى هى كما أسلفنا مفروضة على الرأسمالية. وأن يصروا على توسيع دائرة ديمقراطية هذه المؤسسات حتى تضيق بهم الرأسمالية وتقذف بهم إلى ميدان المواجهة المسلحة .وعندئذ فقط يتأكد بالدليل القاطع أن الجديد قد اكتسب من الشعبية ما يؤهله لهزيمة القديم.

إن هذا الطريق، طريق النضال السلمى السابق للحظة الحسم الثورى ، ينبغى أن يعبر بصبر وروية وأى محاولة متعجلة لاختصاره مضره إلى الحد الذى يحول الثورة إلى مؤامرة.

والآن يمكننا ايجاز ما تقدم فى الآتى:

-**ليست هناك حتمية تاريخية غيبية**.هناك ملزمات موضوعية للتطور تقابلها قدرة لا محدودة للانسان على التطويع والترويض والتجاوز.

-**لن تهد الطبقات ال[illegible]ية المجتمع القائم الا وفى أياديها وسيلة انتاج جد[illegible] لا يستطيع البنيان المجتمعى القائم استيعابها.**

-**السوق وسيلة توزيع ما قبل رأسمالية وستبقى فى ظل الاشتراكية** ولكن بعد ابعاد أرباحه عن جيوب الرأسماليين.

- **الديمقراطية السياسية ليست بدعة برجوازية** ولكنها بناء فوقى متطور لن تتخلى عنه الا تجاوزاً،ومن الممكن بناء الاشتراكية فى ظل التعددية الحزبية.

- لا يمكن أن يصل الاشتراكيون إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع الرأسمالية. ولكن **محاولة اختصار الطريق بالقفز فوق صناديق الاقتراع دون مبرر يمكن أن تحول الثورة إلى مؤامرة محكوم عليها بالفناء.**





التخلص من التبعية

واجب القوى الوطنية

د. خليل حسن خليل





أصبح مصطلح «التبعية» مفهوما الآن لدى كثرة من الناس، سواء كانوا متخصصين، أم مواطنين عاديين. وهو يصور علاقة بين اقتصاديات ضعيفة، واقتصاديات أخرى مهيمنة. بعبارة أخرى، يصور العلاقة بين بلدان العالم الثالث، وبين البلاد الرأسمالية الصناعية، حيث تسيطر هذه الأخيرة على الأولى، عن طريق شركاتها العابرة للقوميات، وتستنزف جانبا كبيرا من ثرواتها في شكل تجارة غير متكافئة، وأرباح عالية، وفوائد كبيرة على رؤوس أموالها، بالتفصيل، الذي سبق قوله في مقالاتنا عن التبعية في الأعداد السابقة من اليسار.

والتبعية أخطر من الاستعمار التقليدي. كان الاستعمار القديم فجا، يباشر الاستغلال للمستعمرات، بطريقة مباشرة علنية. عساكره وأساطيله تحرس عملية الاستغلال الاقتصادي جهارا نهارا. فظهر الجانب العسكري والسياسي لهذا الاستعمار، وأثار القوى الوطنية، وناضلت الشعوب للتخلص منه وما إن وضعت الحرب العالمية أوزارها، حتى هبت شعوب آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية المستعمرة، فطالبت بالاستقلال، وتحقق لكثير منها هذا الاستقلال السياسي، وجلاء عساكر الاحتلال عن أراضيها.

ولكن رؤوس الأموال في الغرب، في حاجة ماسة للمستعمرات القديمة، فهي أسواق واسعة لمنتجات الغرب الصناعية، وهي حقول كبيرة للمنتجات الأولية، اللازمة لتلك الصناعة.

وتطلب الأمر أن تتطور وسيلة الاستغلال. فبدلا من النهب لثروات المستعمرات في حراسة الجيوش المحتلة للمستعمرات، طبقت وسائل أخرى فاعلة، قد لا تكون مرئية للشخص العادي. فالمستعمرات أصبحت مستقلة. ولكن المعروف، أن الهدف الأكبر للاستعمار، هو الاستغلال الاقتصادي، ولا بأس أن تقوم بذلك الشركات الاحتكارية، العابرة للقوميات، حيث تفرض على بلاد العالم الثالث، وهو موطن المستعمرات القديمة، تبعية خاصة بالتجارة والتكنولوجيا، ورأس المال، أكثر كثافة وإحكاما منها في الفترة القديمة.

وأصبح الاستغلال شرعيا، تؤيده، وتطلبه بعض حكومات العالم الثالث. ولا بأس بتلك الحكومات، ورجال أعمالها، فكثير منهم يفضل التبعية، وأن يعيش طفيليا تابعا لرأس المال الأجنبي، وأن الحكومات يعود عليها بعض الأداء الظاهرة، في شكل ما يسمى«بالمعونات».

وقد ظهرت قصة المعونات في مصر، في الأيام الأخيرة، حيث الغيت المعونات الأمريكية، باقتراح «شيخ» من مجلس الشيوخ الأمريكي، أو لجنة من لجانه، متعاطفة مع إسرائيل، وما أكثر المتعاطفين في أمريكا مع إسرائيل ضد العرب.

وقد أثار نبأ قطع المعونة فزعا في الدوائر الرسمية، وبدأ بعض الكتاب المؤيدين للمعونات في مهاجمتها، والتقليل من شأنها. ورددوا ما اوضحه الاشتراكيون من قبل، من أن هذه ليست معونات خالصة، ولكنها تخدم الاقتصاد الأمريكي. فهي تخلق وظائف للخبراء الامريكيين في البلاد المعانة. وتشترط إنفاق حصيلة المعونة في شراء سلع أمريكية رأسمالية أو استهلاكية: أي تشجيع التجارة والصادرات الأمريكية. وبطبيعة الحال، لم يتعرض هؤلاء الكتاب لبقية الاضرار السياسية والاقتصادية التي تنجم عن التبعية، والقيود السيادية، التي يمكن أن تفرضها في المجال السياسي والقومي. فكثير من الحكومات، مثلا، لا تستطيع ان ترفض تعليمات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير- وهما مؤسستان دوليتان من حيث الشكل، أمريكيتان من حيث الموضوع- حتى لو كانت ضارة بشعوبها. هاتان المؤسستان تشرفان على تدعيم النظام الرأسمالي، وتضعان برامج «الخصخصة» للحكومات التابعة، وتحميان مصالح الدول الرأسمالية الدائنة واستثماراتها في البلدان «النامية». وتفتحان فرصا أعلى ربحا لرأس المال الاجنبي، وبذلك تحاولان حل أزمة الركود التي تعتري الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة منذ زمن بعيد، بفتح مجالات استثمارية في البلاد المقترضة.

ومن المعروف أن شطب الاعتمادات المخصصة لمصر، قد اقترح، رغم محاولات الحكومة المصرية «المخلصة» في إرضاء الرأسمالية الأمريكية بكافة السبل.

وبغض النظر عما هي النشاطات، التي تستخدم فيها تلك المعونات، وهل هي مشروعات تنموية حقيقية، أم مشروعات أخرى لأزمة لوضع الحكومة، فالمهم أن الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية، هو الاعتماد على مصدر غير مضمون، يمكن أن يتوقف في أية لحظة يتعارض فيها مع القضايا القومية، أو الاجتماعية الخاصة بالبلد الذي يتلقى المعونة.

نقول إن التبعية أخطر من الاستعمار، لأن الشركات العابرة للقوميات التي تفرضها قد استطاعت أن تكسب الحكومات إلى جانبها، وكذلك بعض رجال الأعمال.

ومن المصالح المحلية للحكومات أن الشركة تعاون في تقديم بعض المعونات إليها، كما سبق القول. كذلك فهي تقدم وظائف مرموقة ماليا لابناء الوزراء، واقاربهم، وتقدم لهم نشاطاً تابعا لنشاطاتها.

كتوكيلات ومقاولات، وأعمالا من الباطن، وهى تفعل ذلك بالنسبة لفريق من رجال الأعمال، الذين يجدون فى الشركة الاجنبية ضمانا كبيرا لنجاح أعمالهم كتابعين، او شركاء. هؤلاء، ينسون أن النضال لتحقيق الاستقلال الاقتصادى يعتبر الهدف الأكبر للاستقلال السياسى وأن الاقتصاديين العظام، أمثال طلعت حرب، هم الذين قادوا عملية الصناعة فى مصر فى فترة من أحلك فترات الاستعمار البريطانى فى مصر، قادوها بفخر ونجاح، خلدهم من أجلها التاريخ.

وإذا كانت الحكومة التى يفترض فيها أنها تمثل الشعب، راضية عن تلك الشركات، ومتحالفة معها فى استراتيجيتها، التى تؤدى إلى تخلف بلادها، فهنا تكون الطامة الكبرى، حيث تكون الحكومة، ورجال الأعمال حلفاء للشركات، التى تتسبب فى إفقار شعوبها وفى تخلفهم.

وأخطر من ذلك أن بعض الحكومات تدعو لتلك الفلسفة، بجعل القوانين فى خدمة الشركة ورؤوس أموالها واستثماراتها، أيا كانت تلك الاستثمارات نافعة للاقتصاد القومى، أم ضارة به. وبهذا تحاول الحكومة أن تقنع شعبها بفوائد التعاون مع الشركة، أى بفوائد التبعية!.

وأرجو أن يتمكن الدارسون للمشروعات التى يستثمر فيها رأس المال الاجنبى من أن يبينوا لنا ما إذا كانت تلك المشروعات مؤدية للتنمية الحقيقية ومشروعاتها الجادة فى إقامة قاعدة صناعية صلبة أم أنها استثمارات خفيفة طفيلية، ومشروعات غير تنموية، أى استهلاكية ترفية، أو فى مضاربات عقارية، ومالية فى البورصة أو غيرها.. المهم نحن نقول إن اطلاق الاستثمارات الأجنبية، دون قيد، كما هو الحال فى بعض القوانين المشجعة لرأس المال الأجنبى، قد يؤدى إلى كارثة.. والكوارث التى حدثت لمصر من رؤوس الأموال الأجنبية معروفة، ويجب أن نضعها أمام أعيننا دائما.

ومن الاقتراحات الساذجة التى يطرحها بعض الكتاب للحكومة، أن فتح الباب على مصراعيه، للاستثمار الأجنبى، سوف يؤدى إلى أن تنضم مصر إلى مجموعة «النمور الأسيوية»، وهذا اقتراح ساذج بقدر ما هو غير سليم.

«فالنمور الأسيوية» ليست فى الحقيقة نمورا، ولكنها مجموعة من النقط لها وضع خاص؛ فهى فى معظمها جزر بنت ثروتها على التجارة.. فهونج كونج، التى عادت أخيرا إلى الصين، أمرها معروف، وسنغافورة كذلك وكوريا الجنوبية، بلد محتل بواسطة القوات الأمريكية.. تعمل فى الشركات الأمريكية بحرية كاملة.. ولم يؤد كونها «نمرا»، إلى انعكاس ذلك على جماهيرها؛ فالاضرابات والاعتصامات والتظاهرات السياسية ضد الحكومة وضد الأمريكيين لا تنقطع.. فليس هناك استقرار سياسى، المفروض أن الاقتصاد الناجح يؤدى إليه.. وجموع العمال والخدم، الذين هاجروا من بلاد «النمر الاسيوى الكورى» إلى بلاد الشرق العربى، عددهم كبير جدا، كان أولى بهم هذا الرواج الذى يتوق به أصحاب نظرية النمور، والحال كذلك فى تايوان: محتلة وخاضعة للامريكان فى كل الاتجاهات.

وهناك ظاهرتان يجب دراستهما جيدا فيما يتعلق بهذه النمور: أولا دور الشركات العابرة للقوميات.. وهل الاستثمارات هنا حقا كورية جنوبية، أو تايوانية أو غيرها.. أم أن المشروعات فروع للشركات الكبرى العابرة للقوميات. وثانيا: أرقام الدخل التى أسست عليها نظرية «النمور»، أو أرقام الناتج المحلى الاجمالى.. هذا الارقام مخادعه فهى تعطى صوره للدخل القومى، بما فيه نصيب الشركات الأجنبية الكبيرة. وهى يجب أن تطرح من الارقام التى تذاع، نصيب تلك الشركات من الناتج المحلى الاجمالى.. من ارباح وفوائد وأجور وغيرها.. لنكون فى وضع نصف فيه أن البلد نمر، أم قط. حينما نستبعد كل هذه المسائل نجد أن ما يتبقى للمواطنين، أقل من الارقام المعلنة بكثير..

ونحن هنا لا نفرق فى تقييم معيار الناتج المحلى الاجمالى، كمعيار لقياس الفقر أو التقدم، فالارقام خادعة، وقد يكون نصيب الرأسمالية أجانب ومحليين، مثلا للجانب الأكبر من نتائج التنمية وبذلك. لا تكون التنمية تنمية للشعوب، ولكن تنمية «للنمور» الرأسمالية أجانب أم محليين» الذين يفترسون الشعوب فى جنوب وشرق آسيا.

والتخلص من التبعية ليس عسيرا.. فتركيز التجارة مع الدول الرأسمالية الصناعية، يمكن أن يخفف، دون صعوبات كبيرة.. فاذا كانت التجارة العربية مع تلك البلاد تصل إلى ٧٠٪ من مجمل تلك التجارة. يمكن تخفيضها بسهولة فى عشر سنوات مثلا إلى ٤٠٪ و الـ ٣٠٪ الباقية يمكن أن توزع على المجموعات التجارية الأخرى: المجموعة العربية، يمكن زيادتها زيادة متواضعة بمقدار ٢٪ سنويا مثلا لتصل إلى نحو ١٠٪، ويوزع الباقى بين بلدان العالم الثالث وبلدان شرق أوروبا.. ويمكن أن يحدث ذلك بسهولة أكبر بعد قيام المشروعات العربية: منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة.

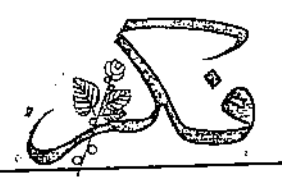
كذلك فالتكامل العربى، يمكن أن يعاون المجهودات القطرية للتنصل التدريجى من التبعية التكنولوجية وما تجمع لدى الدول العربية من فائض النفط، أو حتى البلاد غير النفطية كمصر، التى جمعت نحو ٢٠ مليار دولار نقدا أجنبيا احتياطيا، يمكن بسهولة أن تتمكن الاقطار العربية فرادى، أو جماعة، من بدء الاستراتيجية الجماعية للاعتماد على الذات.

إذن القضاء على التبعية، والاعتماد على الذات فى تنمية مستقلة، أمر ممكن، وليس عسيرا. والفوائد السياسية والقومية، إلى جانب الفوائد الاقتصادية يمكن أن تتحقق.. وذلك اذا التزمت الحكومات ورجال الأعمال بدعوة التخلص من التبعية.

وعلى ذلك تقدر القوى الوطنية أساس فى الدعوة إلى النضال ضد التبعية.. والقوى الوطنية هى الاحزاب والجماعات والمثقفون والكتاب، والنقابات العمالية، والمهنية والجمعيات غير الحكومية، والجماهير العاملة فى المصنع والحقل وقطاعات الخدمات.

لابد لهؤلاء جميعا أن يناضلوا نضالا شرسا ضد كل القوى المستفيدة، والداعية، والراضية عن التبعية فالوطن ملك لجماهيره. والجماهير العاملة والمثقفة، هى طلائع هذا الشعب.. ويجب أن تتلاحم هذه القوى للقضاء على التبعية، التى هى استعمار جديد، أخطر من القديم.

الجماهير العاملة وهى الكثرة فى الوطن، تريد وطناً لها، لا وطنا مقصورا على القلة المستغلة، فالوطن لم يعد أرضاً خضراء، وسماء صافية فحسب، ولكن أرضا تسيطر عليها الجماهير، ويتحولونها لمصلحتهم، ومصنعا ينتج الخير والمستوى المعيشى الأعلى لهم ولابنائهم. ولن يرتضوا بأن تكون خيرات بلادهم للأجانب من ناحية وللقلة الرأسمالية الطفيلية من ناحية أخرى.



عن
دير شبيجل
عدد
(٢٦) ٢٣
يونيو ١٩٩٧
من علم
الآثار
وصية
فرعون

هل كانت مملكة داود الكبرى -التي امتدت حسب العهد القديم من الفرات إلى البحر الابيض المتوسط- حقيقة أم مجرد أسطورة؟ هل حدث فعلا أن استولت الجيوش الاسرائيلية عسكريا على أرض كنعان كما نقرأ في نص العهد القديم؟ هل دونت الصحف المسماة الآن بكتب موسى في القرن العاشر قبل المسيح أم بعد مئات السنين بعد الميلاد؟ من كتبها؟ هذه بعض الأسئلة التي يثيرها مقال نشرته مجلة «دير شبيجل» أكبر مجلة أسبوعية ألمانية (٥ ملايين قارئ) في عددها (٢٦) الصادر في ٢٣ يونيو ١٩٩٧. ونحن نقدم هنا ترجمة للمقال الذي يعطي صورة عن الأبحاث التي يقوم بها علماء أوربا من مختلف المذاهب الفكرية والدينية في تاريخ العصور القديمة، والنص نتائج جديدة توصل إليها البحث العلمي بخصوص مضمون العهد القديم من الانجيل. وإذ تنشر اليسار هذا الموضوع فهي إلى جانب فائدة الاطلاع على اتجاهات البحث العلمي في العالم أن دولة إسرائيل والقوى المناصرة لها تتخذ نصوص العهد القديم حجة لتبرير اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه، بل وتبرر السياسة الاجرامية في التعامل مع الشعوب التي صورت كشعوب عدوة. وتجيب الابحاث العلمية على أسئلة مثل: هل تتطابق هذه النصوص مع الحقيقة التاريخية؟ وربما يفزع القارئ من ذهاب باحث للقول بأن شخصية النبي موسى تنطبق على سيرة حياة أمير مصري، ولكن هذا القول تحدد من قبل عند سيجموند فرويد في روايته التاريخية التي صدرت عام ١٩٣٩ وعنوانها «الرجل موسى وديانات التوحيد». وبينما اعتمد فرويد في بحثه على المنهج النفسي التحليلي يستخدم علماء الآثار والتاريخ القديم والمصريات وخبراء الانجيل «العهد القديم» وسائل وآليات البحث الأخرى التاريخي.

هل كان مؤلفو العهد القديم محرفين للتاريخ؟

يشد تاج الحرب الأزرق كالباذنجانة المسلتة فوق التمثال الكوارتز الذي يبلغ من العمر ٣٢٠٠ سنة. ومن تحته ينظر بعينين كبيرتين وبابتسامة متعبة فرعون شاب يعطي انطباعا حزينا.

ولكن الانطباع الناشئ خادع. لان الملك الإله «امين ميسه Amenmesse» كان انقلابيا أراد اخضاع أقوى بلاد العصر القديم بالقوة.

عمل **رولف كراوس** Rolf Krauss العالم بالمتحف المصري في برلين طوال ٢٠ سنة على فك لغز هذه الشخصية البالغة الغموض لواحد من حكام البلد الرائع على ضفاف النيل، والتي لم تترك سوى معلومات شحيحة عن سيرتها. وكانت نتيجة البحث ان هذا الابن الأصغر حاول منذ ١٢٠٣ سنة قبل ميلاد المسيح، وكان عمره وقتها نحو ٢٥ سنة، حاول أن يطيح بالملك **سيت (سيتي أو سيتوس) الثاني** ليتربع هو على العرش. وكان هذا الملك والده هو بالذات. وغرقت البلاد في صراع دموي لسنوات أربع.

هذا المغتصب بالتحديد، والذي خلد نفسه في ستة تماثيل ضخمة في «العاصمة المضادة طيبة» هو حسب رأي **كراوس**، **نفس الشخص الاعجازي الذي ذكره الانجيل، هو الذي شق البحر الأحمر وأتى بالوصايا العشر من سيناء : هو موسى.**

في الشهر الماضي قدم **كراوس** فرضيته المذهلة أمام جمهور مختار في جامعة **هايدلبرج**. واستمع ٤٥ من الباحثين في **الانجيل (العهد القديم)** وعلماء الآثار، وعلماء المصريات إلى محاضرة الضيف القادم من برلين ليقلب أسطورة «الأب الأصلي» الانجيلية رأسا على عقب.

هل يعقل أن يكون أحد الفراعنة هو النبي؟ هل قاد مصري اليهود إلى أرض الميعاد؟ والعجيب أن هذا الكلام على غرابته لم يثر أي دهشة لدى المستمعين. قالت عالمة المصريات **فريدريكه** **سايفريد** من **هايدلبرج** النظرية معقولة والحجج التي تدلل عليها قاطعة.

والباحثون في **الانجيل** اعتادوا المفاجآت. اذ تبين تحت نيران الابحاث العلمية أن المحتوى التاريخي الاساسي **للعهد القديم** ليس سوى مترعات تخيلية: هناك تهوم شخصيات حقيقية في عوالم خادعة زائفة تاريخيا، وفيه يتداخل الخيال والحقيقة. وكان علماء الآثار أساسا قد وجهوا في السنوات الأخيرة ضربات مدمرة للعهد القديم. وكانت حصيلة البحث والتقصي في الأراضي المقدسة مدهشة:

* ان خروج القبائل اليهودية من مصر Exodus ما هو إلا أسطورة.

* ان مملكة داود الكبرى -والتي امتدت حسب الانجيل من الفرات إلى البحر الابيض المتوسط- لم توجد.

* لم يحدث أبدا أن استولت الجيوش الاسرائيلية عسكريا على كنعان كما يزعم العهد القديم.

* ان اصحاحات موسى الخمسة لم تنشأ في القرن العاشر قبل المسيح بل ٥٠٠ سنة بعده.

وتأتي هذه المعارف الجديدة بخيبة أمل للباحثين الذين أخذوا التاريخ القديم لإسرائيل حرفيا عن العهد القديم. وحتى سنوات قريبة كان الرائج وسط هذه الجماعة أن **موسى** قد حرر الاثنى عشر قبيلة (اليهودية -المترجم) منذ نحو ٣٢٠٠ سنة من الأسر المصري.

○

نبيل يعقوب

اكتشافات جديدة لعلم الآثار تزعزع المضمون التاريخي للعهد القديم

إحدى النقاط التي استند إليها الباحث هي ثانيا اصحاح **الخروج ١-١١** هناك يحكى أن اليهود اجبروا على العمل بالسخرة في بناء مدينتي **«فيثوم ورعمسيس»** اللتين كانتا بمثابة مخازن. والبحث الحديث في التاريخ القديم يقدر أن البدء ببناء مدينة رعمسيس الواقعة على ضفاف النيل كان نحو عام ١٢٧٠ قبل الميلاد.

ولكن هل كان **«أبناء الله»** فعلا من صانعي أحجار البناء على ضفاف النيل؟ منذ عشر سنوات يقوم عالم المصريات **ادجار بوش Edgar pusch** من هيلدسهايم بحفريات في مدينة رعمسيس عاصمة الملك التي تبلغ مساحتها ١٥ كيلومترا مربعا. ولم **يجد أي أثر حتى الآن للعبرانيين العاملين بالسخرة.**

ولا دليل على الأحداث التالية التي يرويها **الانجيل** عن الخروج. بعد ٤٠ سنة من التيه في الصحراء يسلم موسى القيادة ليشوع قائلا: «أنا اليوم ابن مئة وعشرين سنة . لا أستطيع الخروج والدخول بعد..» **(العهد القديم. تثنية ٣١-٢/ المترجم)** . ويستولي **يشوع** بهجمة عنيفة على أرض كنعان طاردا الشعب الذي كان مقيما بها بالنار والسيف. ويصف إصحاح يشوع المعارك بشكل درامي. عاي والخليل(حبرون) سويت بهما الأرض. واريحا التي تهاوت أسوارها بفعل نفير أبواق «الكهنة السبعة» يحتلها ٤٠٠٠٠ إسرائيلي.

هل كان هذا خيالا؟ منذ سنوات عديدة تبحث فرق حفر اسرائيلية عن قرائن تشير لمعارك جرت في العصر الحديدي في فلسطين- ولكن بلا طائل.

صمم **اسرائيل فينكلشتاين** وهو عالم آثار من **تل أبيب** . سيناريو جديدا تماما لعملية الاستيطان . بناء على هذا السيناريو جاء رعاة غنم رحل ١٦٠٠ سنة قبل الميلاد من شرق الاردن إلى فلسطين. وقاموا ببناء قرى جبلية صغيرة وعاشوا بسلام إلى جانب الكنعانيين الذين كانت مدنهم مقامة في الوديان. لا أثر لحرب.

بعد الابحاث الدقيقة التي قام بها العلماء لم يبق هناك كثير من آثار **المملكة الكبرى في ظل الملك داود**. والتي يفترض أن تكون قد تلت الأحداث الموصوفة. وكان مدون كتب موسى هو الكاتب الرسمي لبلاد داود طبقا للرؤية السائدة حتى الآن.

على كل حال يجوز أن تكون هذه الشخصية الاسطورية قد عاشت لمدة قصيرة وعلى مساحة أصغر بكثير . ولكن من غير المحتمل أن تكون جميع **الاسباط (القبائل) العشر قد عاشت في ظلها. إن اثبات وجود «أمة» اسرائيلية ممكن فقط ابتداء من العهد الروماني** . قبل ذلك كانت البلاد متنازعة بين قبائل ودول قزمية ومجموعات متصارعة.

علاوة على هذا كان الشعب يرزح على الدوام تحت النير الأجنبي الذي **يعده** تهديدا لهوية قومية هي على كل حال هشة **فحتى** عام ١٠٠٠ ق. م،كانت مصر **تحكم ذلك البلد** . ثم أصبح مستعمرة في إطار الامبراطورية الأشورية الجديدة. تلا ذلك احتلاله من مملكة» **بابل الجديدة والفرس**». وحوالى سنة ٣٣٠ ق. م. أحتل **اسكندر الأكبر** جبل الزيتون . وأخيرا جاء الرومان.

كان ملك بابل نبوخذنصر بالغ القسوة فقد دمر **أورشليم** في سنة ٥٨٧ ق. م. ونفى الفئة العالية إلى بابل.

ويقبل الآن معظم الباحثين المتخصصين في الانجيل أن الجزء الأساسي من نص العهد القديم أنشئ بعد هذا الترحيل الجماعي. ويفرق بيرند يورج ديبنر العالم المتخصص في العهد القديم من مدينة هايدلبرج ان **حكاية الخروج والاسطورة عن امبراطورية داود إنما هما «اعادة اسقاط لاحلام القوة العظمى على الماضي».**

بهذه النقطة يسلك أيضا الباحث كراوس (برلين)الذي يتعقب اثر موسى. واطروحته تقول إن مؤلف كتب موسى الخمسة، ويقال له ياهوى هو يهودي من جيل ما بعد فترة النفي. يضفي على تاريخ شعبه طابعا بطوليا، ويسبغ عليه الوحدة والانسجام، ويعتمد على خياله في مد هذا التاريخ إلى الماضي.

النبي المتجه إلى الماضي يأخذ دور المؤرخ: فمن الشرق العميق اخترع الياهوى تاريخا مجيدا لشعبه في عصور ما قبل التاريخ-شعب اختاره الله ليحتل الأرض المقدسة- شئ مثل كتاب دعائي يراد به التعويض عن البؤس السياسي الحقيقي.

ويقول **كراوس** : لهذا الغرض بحث الرجل عن «شخصية تاريخية عالية المقام» ليعيد تشكيلها لتصبح اللاعب الرئيسي في حكايته عن الخروج.

والمادة الخام لقصته الخيالية يمكن ان يكون قد نقلها حرفيا عن **العالم الاسكندري مانيتو Manetho الذي يذكر الملك المغتصب والمنبوذ «أمين ميسه»** في كتابه ذي الاجزاء الثلاثة عن تاريخ مصر.

وتكتسب فرضية الخبير البرليني قوة إثباتها من التفاصيل . **فليس بالانجيل سوى معلومات شحيحة عن شخصية موسى**. فهو ينشأ كطفل تبنته واحدة من بنات فرعون، ويتزوج نوبية ثم يترك مصر هاربا بسبب قتله أحد الأشخاص.

على العكس من ذلك **نجد** في الاساطير غير الانجيلية، وهي الاساطير المتوارثة عن شخصية موسى عند العالمين اليهوديين **اليونانيين فيلو ويوزيفوس فلافيوس** ، وأيضا في بعض المصادر الرابينية ، نجد رجل سيناء ظاهرا أمامنا بشكل أكثر وضوحا.

هناك نجد بطل الانجيل موصوفا «**كأمير مصري**»عاش في القرن الثالث عشر قبل الميلاد في **كوش** (بالنوبة) حاكما بالنيابة عن الملك لمدة عشر سنوات. وبسبب صراع شديد على العرش اضطر للرحيل من وطنه. واحد التفاصيل الخاصة بسيرة حياته تقول إن والدا موسى ارتبطا بعلاقة قرابة (العمة وابن الاخ أو ابن الاخت).

هذه الأوصاف التي تشبه ورقة بحث عن فاعل تتفق بكل دقة مع سيرة حياة منتهك القانون والانقلابي الفرعون **أمين ميسه** . اعاد **كراوس** تركيب سيرة حياة هذا الملك الغامض اعتمادا على اثر مكتوب بالهيروغليفية عثر عليه حديثا.

**أمين ميسه* يدير لسنوات عديدة «كنائب للملك» الاقليم المصري الغني بالذهب كوش، ويقع الاقليم جنوب الشلال الأول عند أسوان.

* ويتزوج أميرة من كوش

* والد أمين ميسه الفرعون سيتوس الثاني متزوج من خالته تاخات Tachat.

*بعد تتويج الوالد(١٢٠٤ق. م) يقوم الأبن بانقلاب معتمدا على جيش احتلاله النوبي ويخضع جنوب البلاد لسيطرته . ويوعز بتنصيب نفسه على«عرش مضاد» في طيبة.

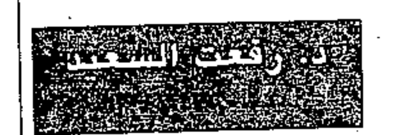
ولكن بعد صراع دام على السلطة استطاع الملك **سيت الثاني** الانتصار على ابنه العاصي.

هل كانت سيرة حياة هذا الولد المتعطش للسلطة هي الأصل الذي استند إليه الياهوي ثم أضاف إليه في روايته التاريخية الخيالية؟ ان صح هذا يكون العهد القديم حسب قول **كراوس ليس سوى ادب- وإن كان ادبا جيداً- إلا أنه ليس تاريخا حقيقياً».**

تتفق أعداد متزايدة من المعلقين المستنيرين على تاريخ الانجيل تماما مع هذه الاستنتاجات... وقد اتخذ عالم اللاهوت **ديبنر** وهو من كبار الاكاديميين في هايدلبرج موقفا حاسما بناء على الاكتشافات الجديدة وصرح بأن «**العهد القديم يشبه الاسطورة، ولا مجال لاستخدامه ككتاب للتاريخ».**

شحاته هارون

لا حيلة للمرء أمام العشق



ما من مرة رأيت المحامي شحاته هارون الا وتذكرت أمرين:

قول الشاعر العربي:

أمر على الديار ديار ليلي

أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وما حب الديار شغفن قلبي

ولكن حب من سكن الديارا.

وقول كينز: «ليس من الصعب قبول الجديد، لكنه من الصعب جدا التخلص من القديم المترسب في نواحي عقلنا».

فشحاته هارون رجل ذاب عشقا في مصر و المصريين، وقضي حياته كلها يقبل أعتابها وأعتابهم، لكنها هي وهم ظلت تدير له ظهرها وظهرهم.. **أليس يهوديا**.

ولا حيلة في العشق. **فأنت يهودي وهذا حقك، وأنت مصري وهذا عشقك**، وما أصعب أن تتمسك بالحق والعشق معا، خاصة اذا كان المعشوق ينكر عليك -في واقع الأمر- حقك في الجمع بين الأمرين.

وتماما كما قال كينز تملك مصر قانونا ودستوراً وقواعد للعمل تكفل للجميع حقوقهم وهم يهود، لكن الاوراق شئ والواقع المرير شئ أخر. فالقديم يبقى مترسبا في نواحي العقل المصري ليفرق بين المصريين بسبب من الدين.

لا يعرف الشوق الا من يكابده.. ولا الصبابة إلا من يعانيها

هكذا عاش **شحاته هارون** يعاني من شوقه وصبابته وبرغم كل شئ يبقى مصرياً شامخاً لعله أكثر مصرية من كثيرين يكثرون من الثرثرة عن مصر وباسمها.

الاسم: **شحاته هارن سلفيرد.**

تاريخ الميلاد: ١٩٢٠

محل الميلاد: القاهرة

المهنة: محام

الديانة: يهودي

الوضع التنظيمي: عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع

منذ أجيال عديدة عاشت الاسرة في مصر. جده **زكي كرايم** كان يهوديا متمسكا بدينه تبنى معبداً (عام ١٩٢٥) أسمى معبد **باعاد اسحق**. الاب موظف في محلات شيكوريل.. وكان هو أيضا متديناً فأحضر له حاخاما ليدرس له الديانة اليهودية في البيت، وظل الفتى طوال الفترة من سن التاسعة وحتى الثالثة عشرة يحفظ التوراة على يدي الحاخام، لكن الأب يعرف قيمة اللغة العربية لمصري يعيش وسيعيش في مصر فأحضر له شيخا معمما ليدرس له اللغة العربية في المنزل. وهو في هذا الحين طالب في مدرسة الفرير بباب اللوق. ونتوقف لنتأمل تشابك خيوط النسيج «**فتماما كما احتوى الهلال في علم مصر على ثلاث نجوم.. كانت أفكار الفتى تتشكل متشابكة مع الديانات الثلاث**: في البيت حاخام وشيخ معمم، وفي المدرسة آباء كاثوليك متشددون.

وفي مدرسة الفرير يظل بعيداً عن السياسة (وإن كان قد أسهم عام ١٩٣٥ في تنظيم إضراب بمدرسة الفرير لعله الأول والأخير في مدرسة كهذه). لكنه يقتحم ميدان السياسة أو بالدقة تقتحمه السياسة في كلية **الحقوق**، نكيف له أن يبتعد عن معارك السياسة وسط طلاب يتوقدون حماسا وثورية وانفعالا.. طلاب من بينهم **عبد الرحمن الشرقاوي، ومحمد عوده** وغيرهما. **الشرقاوي** كان يستحثه على اللحاق به في ساحة **مصر الفتاة** طالبه ببرنامجهم ليطلع عليه، لكن تشددهم استبعده عن ساحتهم، وبقى كما كان.. يميل نحو **الوفد**.

وأسأله (في محضر نقاش أجرى في ٢٥- ٤-١٩٧٤)

كيف أصبحت شيوعيا؟

.. لكنه دوما يدهشك باجابات غير متوقعة.

.. أول مرة سمعت كلمة **شيوعية** كانت عندما أحلت إلى مجلس تأديب الحقوق أنا **ومحمد عوده**.. الاستاذ المحقق سأل **محمد عوده** هل أنت وفدي؟ فاجاب: لا. أنا شيوعي».

وتبقى الكلمة بلا معنى ولا صدى. يتطلع الفتى.. يحاول الانضمام **لنادي المكابي** ثم يتباعد، إنضم إلى «**عصبة مكافحة العداء للسامية**» ثم تباعد.. حضر اجتماعا صهيونيا ورفض.. التقى بضابط انجليزي اسمه «**زاميت هينز**» كلمه كثيرا عن **الاشتراكية والشيوعية**.. لكن الأمر يظل غامضا.

تخرج من كلية الحقوق. عمل محاميا. والتقى بأحد زملاء أبيه في العمل هو **ديفيد ناحوم** (كان رئيس نقابة عمال المحال التجارية) تحدث معه طويلا عن **الشيوعية**.. وقابله مع **هنري كورييل**. وانضم إلى ح.م(**الحركة المصرية للتحرر الوطني**)..

كان مصريا صرفا ولهذا لا مجال لضمه إلى قسم الاجانب. وبقى شيوعيا مصريا مع المصريين.

وسرعان ما يقبض عليه. في محل **بج بن** في شارع سليمان باشا تلاقت ثلاثة رؤوس، تقاربت من بعضها لتستمع إلى الهمسات المتبادلة.. رآهم ضابط من البوليس السياسي تعرف على أحد الرؤوس «**هنري كورييل**» قبض عليهم. وصارت نكتة فلم يجد الضابط مبرراً للقبض عليهم سوى أنهم كانوا يتهامسون.

وبدأت وقائع الاعتقالات المتكررة بليلة في نقطة كرتسكا.. وليال أخرى.

دهش «الأب» كيف يعمل ابنه بالسياسة سأله في براءة مريرة «أنت عايز تبقى وزير في بلاد المسلمين؟».

وفي **١٩٤٦** قبض عليه في **قضية الشيوعية الكبرى**.

وفي ١٩٤٨ اعتقل مع اعلان الاحكام العرفية.

زوجته **مارسيل** «فرنسية الجنسية» كانت دوما معه. ساندته. وقفت إلى جواره.

ذات يوم وفيما هو مقبوض عليه عرضت عليها السفارة الفرنسية ان تسافر إلى فرنسا ثم يلحق بها زوجها.. لكن لا حيلة لها، فغرام الزوج معلق بأعتاب مصر.. ولا حيلة للمرء أمام العشق.

**

ومنذ عام ١٩٤٨ تبدأ منظومة حياة جديدة. وغريبة.

أن تصمم أن تكون مصريا.

أن تناضل كي تبقى مصريا.

ان تحتمل آلام ان تكون مصريا.. ويهوديا في آن واحد.

ذات يوم فاض الكيل بالابنة «**ماجدة**» مدرسة التربية الاجتماعية قالت «اليهود في المنطقة معزولين زى الكلب الجربان» جرحتها العبارة وجرحها أكثر-وهي بعد في أولى اعدادي- أن المدرسة **لا تعرف الفارق بين اليهودية (الديانة).. وبين إسرائيل (الدولة) وبين الصهيونية (السياسة)**. حبست دموعها وانسحبت من الفصل، المدرسة دهشت (ربما قالت العبارة عن جهل.. وبحسن نية) ورفضت **ماجدة** ان تعود إلى الفصل إلا إذا اعتذرت المدرسة، واعتذرت لها المدرسة أمام الجميع.

هكذا كان **شحاته** دوما وهكذا علم أولاده.. «**احترموا أنفسكم، يحترمكم الناس**».

ويحتفظ **شحاته** بأرشيف لرسائل وبرقيات ومقالات لا حصر لها.. يمكن كلها أن تتلخص في عبارة واحدة «**لا حيلة للعاشق في عشقه**»

رجل يصمم أن يعاند التيار.. وان يفرض على الجميع وضعه المميز مصرى يهودى، يعتز بمصريته ويتمسك بيهوديته..

مصرى- شيوعى- يهودى- وتقوده هذه التركيبة إلى مواقف مجيزة..

فى عام ١٩٥٦ وعلى أثر **العدوان الثلاثى** .. يوضع مكتبه تحت الحراسة .. ويقبض عليه(هذه المرة كيهودى فالشيوعيون كانوا هناك فى أعماق بورسعيد يحاربون العدوان)ثم تتضح الرؤية. يفرج عنه. وترفع الحراسة.

*وفى عام **١٩٦٧..وعندما تندلع الحرب مرة أخرى مع اسرائيل يرسل إلى نقيب المحامين معلنا تطوعه فى كتيبة المحامين**.. واضعا نفسه تحت تصرفها. ومع ذلك فقد اعتقل .. ايضا كيهودى ليفرج عنه بعد فترة.

لكنه قبلها بثلاثة أشهر كان قد وجه رسالة حاسمة إلى **جمال عبد الناصر**.يقول فيها «فى إطار الصيغة الجديدة المطروحة اليوم على منطقتنا للمعركة الدائرة بين الاستعمار والرجعية والعنصرية الاسرائيلية من جهة . وبين القوى الثورية من الجهة المقابلة، فما من شك ان للتقدميين من اليهود دورهم الايجابى ومكانهم بين صفوف القوى الثورية». وظل شحاته مصمما على أن يلقن عبد الناصر الدرس. محتجا على التمييز بسبب من الدين ويقول فى ذات الرسالة: «كيف يمكننى أن أظل سياسيا:

-انني وغيرى من اليهود محرومون من واجب الخدمة العسكرية.

-انني وغيرى من اليهود لا أستطيع مغادرة مصر الا نهائيا بعد التنازل عن الجنسية المصرية.

-انني وغيرى من اليهود محرومون من حق العمل فى المؤسسات العامة..».

.. ويكون الاعتقال -فى المناسبات- محاولة لتطويع هذا اليهودى المشاكس .. الذى يصمم على ان يغير المعادلة السائدة، ويثبت ان **الشيوعى يمكنه أن يجمع بين ولاء تام للوطن، وبين التمسك بديانته.**

*ويظل يخوض معركته الصعبة ليعلم حتى هؤلاء الذين يرفضون تعلم ما هو عاقل ومعقول. تقدم بطلب لنقابة المحامين لقيده بجدول المحامين أمام محكمة النقض..**ورفض الطلب لأنه** .. ويرسل برقية إلى **عبد الناصر**«قبلت النقابة جميع الطلبات باستثناء طلبى دون سبب إلا أننى يهودى، وليس هذا جرما مانعاً».

وترضخ النقابة

* ويواصل **شحاته هارون** معركته بأمل ان يغرس فى التراب المصرى قبول معادلته .. العادلة.

وبعد **حرب ١٩٧٣** يكتب **شحاته هارون«لقد قضى العبور نهائيا، وربما لا رجعة فيه على أسطورة أن اسرائيل لا تهزم»** ويقول : «إنه وإن كانت الدوائر الصهيونية الامريكية هى ركيزة اسرائيل الاولى فكريا وديا ، فانه يستحيل على هذه الركيزة وحدها وبمفردها وبرغم ثقلها . حمل الولايات الأمريكية على تقديم ذلك القدر من التأييد والعون. لولا المصالح الاقتصادية الأمريكية الهائلة التى هى قطعا وبلا منازع المؤيدة الرئيسية لاسرائيل، فاذا ضعفت هذه المصالح.. انتهى تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل»(مجلة **الطليعة- اكتوبر ١٩٧٤**).

* ويقبض عليه فى يناير ١٩٧٥. ويعتقد شحاته أنه قبض عليه بسبب هذا المقال(راجع : شحاته هارون -يهودى القاهرةص١٥) وتثير الصحف (**الحكومية**) ضجيجا حول اليهودى الذى قبض عليه إثر المظاهرات الصاخبة، وتكذب قائلة «**يهودى بين المتظاهرين**». وعندما يفرج عنه يجرى معه **صلاح حافظ** حديثا نشرا فى **روزاليوسف**(٢ مارس ١٩٧٥) -ونستمع إلى شحاته:

«**نعم أنا يهودى** . ونعم **أنا يسارى.. ولكن الصفة الاهم هى أننى مصرى** .. وفى حدود معلوماتى لا يشترط لكى اكون مصريا أن أغير دينى، وأغير معتقداتى السياسية».

«-ما من جهة فى الدولة تجهل نشاطى داخل البلاد وخارجها ضد الصهيونية».

-أنا **يهودى ضد الصهيونية** تماما كما تكون مسلما وترفض الاخوان المسلمين».

-الصهاينة **يعتبروننى خائنا** .وفى بعض البلدان التى أسافر إليها. يرفض بعض اليهود مقابلتى لاننى اردد هذه الافكار.

- لن اترك مصر، ولو قطعوا رقبتى، انها وطنى، حتى ، وراجى».

* ثم تكون **كامب ديفيد** ويرفضها شحاته: «**اتفاقيات كامب ديفيد ليست فى رأيى سوى سلام أمريكى بشروط المؤسسة الصهيونية الحاكمة فى اسرائيل**». وبالتالى فانها -فى اعتقادى -ضد مصالح الشعبين . الاسرائيلى والفلسطينى.

(مجلة **القبس الكويتية** أكتوبر ١٩٨٠).

* ويظل **شحاته هارون** حاملا لواء الدفاع عن الوطن وعن حقوق المواطنة.. مدركا أنه لا يدافع عن نفسه وزوجته وبناته واليهود المصريين وحسب ، وإنما يدافع عن العقل المصرى والضمير المصرى الذى يتعين عليه أن يتخلص من كل الافكار الرجعية وغير الانسانية التى تفرق بين المصريين بسبب من الدين.

ويالها من معركة صعبة .. وطويلة .. ومريرة

وفى ١٠ يناير ١٩٧٦ يبعث إلى **أنور السادات** برقية يطالب فيها «بالغاء كافة الاجراءات والقرارات -السرى منها والعلنى- التى تفرق فى المعاملة بين اليهود وغيرهم من المواطنين. وان يضع حدا للضغوط المزيد حينا والخشنة حينا آخر، التى تفرضها عليهم بعض أجهزة وزارة الداخلية مما أشاع الرعب فى نفوسهم. وان يضع حدا للمقالات والاحاديث الاذاعية والتلفزيونية التى تحقر وتسفه من الدين اليهودى. ان يهود مصر جزء منها. كرامتهم من كرامتها وآمالهم من آمالها مهما ادعى السفهاء والمغرضون».

* وعندما بدأ تعيين عدد من الاخوة الاقباط فى عضوية مجلس الشعب.. أبرق مطالبا «بتعيين يهودى».

***

ويواصل **شحاته هارون معركته** . مثل البطل الأسطورى الاغريقى «**سيزيف**» .لكنه يحمل على كاهله ثلاثة صخور ثقيلة . وليس حجراً واحداً . **عشقه لمصر التزامه بيهوديته، تمسكه بمعتقده** . يحملها معا. يصمم عليها معا.. ويحاول ان يصعد بها معا نحو المستقبل.

وبرغم صعوبة المرتقى . حاول . ولم يزل.

.. وعندما يتأسس **منبر اليسار** فى أبريل ١٩٧٦ يكون من أوائل مؤسسيه -ويواصل معه رحلته الشاقة والمبهرة فى آن واحد.

ليعلم المصريين كيف تكون المصرية ذهبا لا يصدأ . بل يتألق دوماً.

وليعلمهم أن **اليسار هو رمز لمستقبل يكفل للانسان حقه المطلق فى الاعتقاد** وانه أيضا حافز لنضال لا يهدأ من أجل الوطن.. والانسان.

ويواصل **شحاته هارون** رحلته المبهرة.. معنا . ليلهمنا كيف يكون الصمود.. وكيف يكون التحدى.



الجنس فى محاكم التفتيش



لا أعلم كيف مر ما كتب عن الأبالسة وتسليم دون أن يثير حوارا جادا مستولا حول ما صرنا إليه.

لا أفهم كيف قرأنا هذا الكلام عن «إحليل» إبليس (وهى كلمة جميلة تستحضر من تراثنا لتضيف إلى ثروتنا اللغوية) الذى يتحد مع «احليل» الزوج فى الزوجة دون أن نفكر فى مناقشة جذرية عن هذا الاكتشاف البيولوجى الخطير الذى يفوق المكتشفات الجديدة فى الهندسة الوراثية ونقل الأعضاء.

لا أستطيع أن أعى كيف عبثت أجهزة الاعلام والتعليم عن هذا الخطر الجسيم، **جبل الثلج الضخم، من الخرافات والدجل الذى تظهر قمته فتدلنا على طبيعته**. ولا أظن أن العصر الذى نعيشه يسمح لنا بأن نتجاهل ما يحمله هذا الجبل من خطر على أمننا القومى بل وعلى وجودنا ووجود أبنائنا.

وليسمح لى القارئ العزيز، وقد بلغت من السن أرذله، أن أطلب منه أن يشاركنى همومى، وأن أقص عليه ما حدث فى أوروبا فى القرن الخامس عشر، كما رواه عالم الفلك كارل ساجان فى كتابه الأخير.

كانت تنتشر فى أوروبا فى هذا الوقت أفكار متعددة عن عالم العفاريت، ومن جوانب الجنسية. فقيل مثلا أن بعضهم كان يجامع النساء، وأن بعضهم الآخر كان يجامع الرجال، وأن من يجامع الرجال كان أحيانا يأخذ السائل المنوى للذكر ويتحول إلى مجامعة النساء فيضع هذا السائل فيهن، وأن نسل هذه العملية يكون من السحرة والساحرات.

وكان من يجامع النساء من هذه العفاريت يسمى باللاتينيةIncubusوجمعهاIncubi(فى المراد: «المخضون») وكان من يجامع الرجال يدعى باللاتينيةSuccubus وجمعها Suc-cubi(فى المورد: «**السقوبة**»). وقيل فى وصف هذه العملية الجنسية الفريدة بأنها هى السبب فى«الكابوس» .وهو ما يسمى بالانجليزية.Nightmare وكلمةMare تعنى بالانجليزية «مهرة» ولكنها فى الأصل تعنى «عفريت يضغط على النائم» .مما يدفعنا أيضا للتساؤل عن علاقة لغوية بين«Incubus » و«كابوس».

وقد تصاعد هذا الاهتمام بالحياة الجنسية للعفاريت، حتى أصدر البابا **انوسنت الثامنInnocent الذى جلس على كرسى البابوية فى الفترة بين ١٤٨٤- ١٤٩٢**، بيانا بابويا(Bull) قال فيه:

لقد وصل إلى سمعنا أن الذكور والاناث من البشر لا يمتنعون عن اقامة علاقات جنسية مع المخضونات والسقوبات، واذا استمرت هذه الظاهرة فان الكوارث ستحيق بالبشرية». ثم أوصى **انوسنت** بتكوين «لجنة من أبنائنا هنرى كرامرHenry Kramer وجيمس سبرنجزJames Spring للبحث والتفتيش فى هذا الموضوع. وطلب منهم كتابة تقرير مفصل عن الظاهرة وعلاجها، فكتب السادة **كرامر وسبرنجز** تقريرا بعنوان مطرقة السحرMalleus. Maleficaruno،وهى وثيقة وصفت بأنها وثيقة فى تاريخ الجنس البشرى*.

تقرر «المطرقة» أنه إذا اتهم إنسان بالسحر فهو قطعا ساحر. وأن التعذيب هو الطريقة الوحيدة الناجحة والناجعة فى إثبات التهمة، فمن سيعترف بدون تعذيب بممارسة السحر؟ وأن المتهم لا حقوق له، ولا تعطى له فرصة مواجهة من اتهموه، وأن الزعم بأن سبب الاتهام هو الانتقام أو الغيرة أو الطمع لا يلتفت إليه، وأنه يجب استعمال طرق خاصة لتخليص المتهمين من الأبالسة قبل إعدامهم.

بهذه الوثيقة نمت الأشجار الخبيثة لمحاكم التفتيش فى كل أنحاء أوروبا وامتدت إلى أمريكا(«سالم» كما سيأتى فيما بعد) . بل ويمكن الزعم بأنها كانت الجذور الفلسفية للمكارثية التى سادت الجو السياسى فى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية ،والتى كان **ريجان** أحد عملائها .. ولكن هذه قصة أخرى.

أصبحت هذه العملية (**مطاردة الساحراتWitch Hunting**)وسيلة سريعة للربح.فقد كان المتهمون وأقاربهم مكلفين بدفع مصاريف المحاكم ومنها مصاريف رجال الأمن المكلفين باستخراج الأدلة. ومصاريف مشروبات الحرس. ومصاريف استحضار المتخصصين فى التعذيب،بل ومكافآت أعضاء المحكمة عن كل ساحرة تدان.

كانت المحاكمات مشحونة بالجنس. ولا عجب. فقد كان الجانب الأكبر من المدنين والقضاء من الرهبان المحرومين جنسيا. ورغم أن«وثيقة **المطرقة**» لم تفرق بين الذكور والاناث، فان الأغلبية الساحقة ممن حركموا كانوا من الفتيات والنساء. وكان من اجراءات المحاكمة الروتينية إزالة شعر العانة وفحص الاجزاء التناسلية الخارجية للمتهمات.

وانتشرت مهن جديدة لكسب العيش. فقد

ظهر في إنجلترا «الشكاكون» Prickers فقد انتشر زعم بأن الساحرات توجد على أجسامهن «علامات الشيطان» وهي عبارة عن «وحمة» إذا شكت بدبوس لا توجع ولا تدمى. واتسع مجال النشاط «الشكاكون» وادعاءاتهم وازداد عددهم، وكانوا عادة يعمدون إلى استعمال شكة خفيفة لا تدمى ولا توجع ولكنها تكفي للادانة. وعلى حبل المشنقة اعترف مجرم انه تسبب في اعدام ٢٢٠ امرأة في انجلترا واسكتلندة بمكافأة تبلغ «٢٠ شلن» عن القطعة.

وكان الجميع طبعا يعترفون. وكانت كل معترفة تعترف أيضا على غيرها، فتزايد عدد المتهمات بمتابعة هندسية، وقدر عدد من تم اعدامه على المحرقة بما يزيد عن مليون امرأة .وكان أسلوب الاعدام هو الحرق.

ولم تتوقف عمليات الاعدام على الساحرات فقط بل امتدت إلى كل من يعترض على عمليات الاعدام. فالاعتراض على الاعدام يعني الاعتراض على الكنيسة، والاعتراض على الكنيسة يعني تأييد العفاريت. وهو كفر يستحق من يمارسه الاعدام.

وفي عام ١٤٩٥ **مات انوسنت** بعد عدة محاولات لانقاذ حياته بنقل دم (تسبب في وفاة ثلاثة أولاد) وبارضاعه من ثدي أم مرضعة. واكتشف بعد وفاته أنه ترك عشيقة وعدة أطفال.

واستمرت محاكم التفتيش **بعد أنوسنت** . ولم تتوقف على الساحرات، فقد كانت **الهرطقة** جريمة أفظع. ففي القرن السادس عشر حاول المفكر ورجل الدين الانجليزي **وليام** تندال-William Tindale ترجمة الانجيل(العهد الجديد) من اللاتينية إلى الانجليزية.وكان هذا سببا في ثورة السلطات الكنسية. اذا أنه تمكن رجل الشارع من قراءة الانجيل وتفهمه فانه سيصبح في استطاعته اقامة علاقة مباشرة مع الرب، فتفقد الكنيسة سلطانها عليه. وهكذا طورد **تندال** في جميع أنحاء أوروبا حتى قبض عليه وعذب ثم أحرق.

وتكررت محاكم التفتيش في كل أرجاء العالم وامتدت سنين وسنين. وكان من **أفظعها** ما حدث في الفترة بين مارس وسبتمبر ١٦٩٢ في مدينة **«سالم»** بالولايات المتحدة (وقد سرد في مقال في اليسار في أغسطس ١٩٩٥) وهو ما كان موحيا أساسيا لمسرحية **أوجين أونيل** الشهيرة **«البوتقة»** التي كتبها تعليقا على المكارثية. فقد نفذ حكم الاعدام شنقا في ٣٢ سيدة أدينت بالسحر ، ونفذ في السيدة **جيلز كوري** (المدانة بنفس التهمة) حكم الاعدام سحقا بين حجرين من أحجار الطاحونة. وبعد أن هدأت الهستريا الجماعية بسنين أعترف المحلفون بالخطأ وأعترف الشهود بالكذب في الشهادة، وأقيم نصب تذكاري للضحايا وعوض أهلهم ماديا.

في أعماق النفوس البشرية يكمن وقود الرغبات الجنسية المكبوتة مع أفكار محاكم التفتيش وهناك دائما من يتمنى إشعالها وعلينا أن نحتفظ بيقظتنا لاخمادها.

*Carl Sagan: The Demon-Haunted Word, Ballantine Book. New York.





تصحيح

في مقال نشر بصحيفة قومية قال الكاتب أن العالم البريطاني **سي . بي. سنو**C. P. Snow **قد طالب بدمج ما سماه الكاتب «ثقافة العلوم الانسانية» و«ثقافة العلوم الطبيعية»**. وحقيقة الأمر أن **لورد سنو** في محاضرته الشهيرة في كامبردج في أواخر الخمسينات. وفي مقالاته في **السنداي تايمز** ، وفي طبعات متعددة من كتابه الشهير قد طالب بدمج ما أسماه **«الثقافة العلمية»** بما اسماه **«الثقافة الأدبية»** وتحدث بالتفصيل عما افترضه من فروق بين ثقافة العلماء وثقافة الأدباء. وطالب بانه مثلما لا يعتبر الجراح والمهندس مثقفا ما لم يكن قد سمع الموسيقى العالمية وزار متاحف الفنون التشكيلية وقرأ الآداب العالمية ، فانه يجب ألا يعتبر الروائي أو الفنان التشكيلي مثقفا ما لم يعرف أهم أوجه التقدم في العلوم.

وهناك فرق كبير وهام بين «الأدب» و«العلوم الانسانية» مثل علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجي وعلم اللغويات وغيرها التي تدخل جميعا بدورها في مجال العلوم.

هذا وقد سبق مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل الدقيق **الصحيح** في عديد من المقالات والكتب والمحاضرات وكان منها مقال في«اليسار» في نوفمبر ١٩٩٢ بعنوان **«المهمة الغائبة عن مؤسساتنا الثقافية»**.





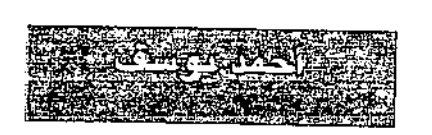
من الحارة الشعبية أتى صلاح أبو سيف، وبالحارة الشعبية بدأ أولى تجاربه الحقيقية مع السينما، عندما أتيحت له الفرصة لأن يشارك في صنع الفيلم الرائد «العزيمة» (١٩٣٩) لكمال سليم، وسوف يكون لتلك الحارة وجودها القوى المؤثر في معظم أفلام صلاح أبو سيف، سواء تلك التي تتناول عالم الطبقات الدنيا أو تلك التي تضع في بؤرة اهتمامها عالم الطبقة المتوسطة. لأن وعي الفنان الشاب بدا واضحا منذ بداياته الأولى بقضايا الظلم الاجتماعي والصراع الطبقي، عندما تلاقى على نحو حميم ذلك المخزون الانساني في وجدان الفنان، من خلال نشأته في العقد الثاني من القرن في إحدى حارات حي بولاق، وميله للانضمام في أوائل الاربعينيات لبعض الجماعات الفنية اليسارية، مثل «الخبز والحرية»، حيث التقى مع كامل التلمساني وسعد نديم وحلمي حليم. لكن في قلب ما يبدو من هذا الانصهار بين التجربة الحياتية والاختيار السياسي، كانت تكمن بذرة القلق الفني، التي تدفع الفنان الشاب للبحث عن حل للمعادلة الصعبة بين ما يريده الجمهور الذي تربى على إبهار السينما الهوليودية، وما يسعى إليه الفنان من التأثير الجمالي والفكري التقدمي على الجماهير.



كتاب: صلاح أبو سيف محاورات هاشم النحاس

رحلة في وجدان السينما المصرية

(٢-٢)



لقد ظلت بذرة هذا القلق تنمو وتكبر على الدوام خلال رحلة صلاح أبو سيف الفنية التي تجاوزت الخمسين عاماً، لكن التأمل حصاده الفني يؤكد على أنه كان يضع الجمهور دائماً في حسابه، بما كان له أثر ايجابي أحيانا أو سلبي أحيانا أخرى على أعماله، لأنه كان يفضل -في أغلب أفلامه- ألا يخاطر بالصدام مع الذوق السائد للجماهير. لذلك لم يكن غريبا أن يبدأ الفنان السريالي اليساري كامل التلمساني في رحلته مع السينما بفيلمه الأول «السوق السوداء» (١٩٤٥)، متجاوزا كل الخطوط الحمراء التقليدية في السينما المصرية على مستوى الشكل والمضمون معاً، حتى لو انتهت تجربته إلى نوع من الفشل التجاري الذريع، بينما يبدأ صلاح أبو سيف في العام التالي بفيلمه «دايما في قلبي» المقتبس عن «جسر ووترلو» ذي المسحة المغرقة في الميلودراما، وهو يعترف في كتاب هاشم النحاس بأنه لم يكن يرحب كثيرا بفكرة الاقتباس، لكنه رأى أن تلك هي الوسيلة المتاحة للحصول على فرصته الأولى للاخراج، ليتأكد لديك ما كان يتمتع به صلاح أبو سيف من نزعة «عملية» واضحة، تدفعه في أحيان كثيرة إلى تقديم بعض التنازلات المحسوبة (لذلك لم يكن غريبا أن يتوقع من الآخرين أن يقدموا مثله تنازلاتهم)، لأن هدفه الدائم الذي لم

الحارة والظلم الاجتماعى والصراع الطبقى فى سينما أبو سيف

فيلم ريا وسكينة

يغب عن ناظريه أبداً كان أن يترك بصمة مؤثرة فى تاريخ السينما المصرية.

وإنك لتنظر إلى تاريخ هذه السينما من خلال **تاريخ صلاح أبو سيف** ، تكتشف أنها كانت- وما تزال للأسف الشديد- تعمل بقانون «التجربة والخطأ» (هذا اذا كان ثمة اعتراف شجاع بارتكاب أية أخطاء) ،فهى منذ بداياتها الأولى لم تعرف المؤسسات الانتاجية القوية بالمعنى المتكامل للكلمة. وهو ما يعبر على أية حال عن **هشاشة كامنة فى فكر الرأسمالية المصرية**. وعندما نقارن السينما المصرية بالسينما الفرنسية- على سبيل المثال لا الحصر- التى واجهت مثلنا حربا شعواء من صناعة السينما فى هوليوود ،فسوف نجد عندهم تجارب مبكرة رائدة، تفتح الدروب الجديدة الرحبة أمام الفنانين الحقيقيين، مثل **سيريالية لوى بونويل وسلفادوردالى** فى فيلم« **كلب أندلسى**» (١٩٢٨) ،**وواقعية جان رينوار** فى« **انقاذ بودو من الغرق**» (١٩٣٢) وحتى « **قواعد اللعبة**(١٩٣٩) ،والشاعرية **ذات التوجهات الراديكالية الفوضوية عند جان فيجو** فى« **صفر فى السلوك**» (١٩٣٣) . من الناحية الأخرى ، ظلت السينما المصرية مفتقرة إلى هذه الجرأة الابداعية ،مما يفسر لك بدايات **صلاح أبو سيف** المتواضعة ،حتى أن فيلمه الثانى «**المنتقم**»(١٩٤٧) يأتى فاتراً ، خالياً تماما من الروح المصرية، فقابله الصحفيون والنقاد بنقد عنيف ، يقول عنه **صلاح أبو سيف** فى حواره مع هاشم النحاس: «كان لهذا النقد أثر كبير فى نفسى، يمكن القول بأنه يمثل نقطة تحول فى تفكيرى» .

من ظلال السياسة إلى الجنس

لا تنتظر على أية حال أن يأتى هذا التحول بين عشية وضحاها، وإن كان **صلاح أبو سيف** قد بدأ فى البحث عن صيغة جديدة قد لا تبتعد كثيرا عن تقاليد السينما المصرية وأنماطها ، فى نفس الوقت الذى حاول فيه أن يقدم معالجته الخاصة لها، وهو ما يبدو واضحاً فى فيلمه« **مغامرات عنتر وعبلة**» (١٩٤٨) ، الذى لم يكن فى ظاهره إلا إعادة لما يسمى بنمط الفيلم البدوى وحكاياته عن بعض القصص الشعبية العربية(والذى برع فيه **نيازى مصطفى**) ،لكنه هذه المرة «تغيرت الفكرة من صراع بين العرب والعرب إلى صراع بين العرب والاجنبى.. وتم طرح الكثير من الشعارات القومية التى ظهرت فيما بعد وكثر استخدامها فى أعمال فنية أو على الساحة السياسية». وإن كان **صلاح أبو سيف** يذكر أن تلك كانت هى **التجربة الأولى لنجيب محفوظ فى كتابة السيناريو** ، الا أنه لا يشير بوضوح إلى حقيقة تأثير الروائى الكبير فى هذه الرؤية السياسية ذات التوجهات القومية.(هل تذكر ما قاله فى سياق آخر): «كانت أفكارى تختلط مع أفكار **نجيب محفوظ وسيد بدير** ،بحيث يصعب فى حالات كثيرة تحديد من صاحب الفكرة بيننا ؟) لكن ما يبدو واضحا على

أية حال هو أن تجربته في الانتاج المشترك مع ايطاليا في فيلمه «**الصقر**» (١٩٥٠) أكدت أنه استطاع أن يقدم قصة الحب التقليدية ذات الطابع الفلكلوري الذي يرضى «الخواجات» تنويعا متميزا يشير بذكاء شديد إلى مأساة فلسطين واغتصاب حقوق شعبها اللاسف ولسبب غامض .. فان كتاب **هاشم النحاس** وحواره مع **صلاح أبو سيف** لا يمنحان هذا الفيلم الوقت اللائم أو المساحة الكافية لتأمل المضمون السياسي فيه، وربما كان صلاح أبو سيف نفسه قد نسي -؟- ما قدمه من خلال هذا الفيلم من رؤية واضحة تجاه الصراع العربي الصهيوني!).

وربما كان على **صلاح أبو سيف** أن يقضي السنوات الأولى من حياته الفنية في تجارب قد تبعد أحيانا عن اهتماماته الحقيقية، لكنه كان مضطرا في البداية إلى تأكيد إمكاناته الفنية ،حتى تتاح له الفرصة لكي يدخل إلى العالم الذي يعرفه وينتمي إليه ويتمنى أن يعبر عنه: **عالم الحارة الشعبية** ،وان عكست افلامه الأولى عن هذا العالم بعضا من التناقض بين النوايا والانجاز. لقد كان غريبا ان يبدأ هذه الأفلام بفيلمه «**لك يوم يا ظالم**» (١٩٥١) ، المقتبس عن رواية «**تيريز راكان**» **لأميل زولا** بعد تمصيرها مائة في المائة كما يقول **صلاح أبو سيف** ، الذي يؤكد على «أن الشيء الجديد في الفيلم هو واقعية الأسلوب واستعراض الحياة الشعبية التي أحببتها وأعشقها» ، ليأتي هذا التمصير من خلال تحويل المكان في الرواية الفرنسية من عالم سائقي الشاحنات في الحارات الفقيرة بمدينة ليون، إلى «حمام شعبي» في قلب مدينة القاهرة (سوف يعود إليه صلاح أبو سيف بعد عقدين من الزمن في «**حمام الملاطيلي**» ، لكن تأثيرا أوضح لرواية «**تيريز راكان**» يمكن أن تلمسه في فيلم معاصر مثل «**عفاريت الأسفلت**» . ولقد كان غريبا -ودالا في آن واحد- ألا يختار **صلاح أبو سيف** للاقتباس رواية «واقعية»، وإنما رواية تنتمي إلى المذهب «الطبيعي» الذي يجرد البشر من سياقهم الاجتماعي ،ويتعامل معهم كأنهم حيوانات تجارب ، لا تتحكم فيها إلا الغرائز البدائية الأولى، التي تأتي في مقدمتها غريزة «الجنس».

سينما وقودها الفن والتجارة

لقد ظل هذا التناقض بين ما يعلنه صلاح أبو سيف- ويؤكده بعض النقاد- عن انتمائه للواقعية والرؤية «**الطبيعية**» التي تتسلل إلى أفلامه ،كامنا تحت السطح ولا يعلن عن نفسه بوضوح. وربما جاء هذا التناقض تعبيراً عن إحدى السمات الغالبة على معظم فنانينا السينمائيين ،وهي **محاولة التوفيق أو التلفيق- غير الواعية- بين العديد من الأساليب الفنية** ،وربما أيضا **بين رؤى سياسية لا يمكن للرؤية الواعية أن تجمع بينها**. وقد يكون ذلك ناتجا في بعض الأحيان عن افتقار للعمق في مجال النظريات الجمالية السينمائية، أو لعله أيضا تجسيد للرغبة في الامساك بالعصا من منتصفها ، لانصار الجمهور والمثقفين، ومغازلة الحكام والمحكومين!.

إنك قد تتساءل أحيانا عن اهتمام **صلاح أبو سيف** بمعالجة «الجنس» في العديد من أفلامه، التي تتراوح بين العمق والخفة، بدءا من «**لك يوم يا ظالم**» و«**الأسطى حسن**» و«**شباب امرأة**» و«**البنات والصيف**» (وهو يقول عن هذا الفيلم الأخير: «اخترت القصة الأولى ، قصة جميلة وفيها علاقات جنسية أغرتني بالتعبير عنها».. ولكنه انتهى إلى اخراج القصة الثانية: لتستخرج منه أيضا ظلالها الجنسية) ،وحتى **حمام الملاطيلي** و«**سقطت في بحر العسل**» ،يدافع **صلاح أبو سيف** عن اهتمامه بالتعبير السينمائي عن الجنس فيقول: «في ذهني أن **المشكلة الجنسية والمشكلة الاقتصادية هما أساس كل المشاكل في المجتمع**، مشكلة الجنس في مصر تكاد تفقدنا معظم طاقتنا البشرية، والحالات الجنسية المريضة التي ذكرتها (في فيلم «حمام الملاطيلي) ،هي سبب (لاحظ أنه جعلها السبب لا النتيجة) البؤس في مجتمعنا .. لكنه يعترف بما يشبه الاعتذار: يمكن كثرتها شوية.. يمكن» ليجيبه **هاشم النحاس** بعينه النقدية الواعية ، ملخصا التناقض في الرؤية الفنية والسياسية، والنوايا والانجاز : «هذا ما استفز النقاد.. أدركوا بهذا التطويل في المشاهد الجنسية أنك تجاوزت الخط الفاصل بين الفن والتجارة».

«**الفن والتجارة**» ، كلمتان لا تعبران فقط عن أزمة فيلم «**حمام الملاطيلي**» ،وإنما تشيران إلى أزمة عميقة الجذور والفروع في صناعة السينما المصرية ،ونحن لا ندعو بأية حال إلى الصدام بين الفن والتجارة ، خاصة مع «السينما» التي تتميز بين الفنون جميعاً بأنه لابد لها ألا تسعى لهذا الصدام، لكننا نعود إلى التأكيد مرة أخرى إلى أن التناقض بين الفن والتجارة الذي نجده في السينما المصرية يعود من جانب إلى هشاشة وقصر نظر مؤسساتها الانتاجية، كما يعود من جانب آخر إلى أن تاريخ هذه السينما ما يزال يفتقر إلى ادراك أهمية العلاقة الجدلية بين النظرية والممارسة. ولنتأمل تجربة فيلم «**الأسطى حسن**» (١٩٥٢) الذي يعتبر اليوم واحداً من كلاسيكيات السينما العربية، ويصنفه الكثيرون على أنه ينتمي إلى **السينما الواقعية** ، لكنه في الحقيقة ينتمي بدوره إلى **السينما الطبيعية** التي تحول الصراع الطبقي إلى علاقة جنسية خالصة تشوبها الملامح الميلودرامية الصارخة والتوابل السينمائية اللاذعة (انظر عدد «اليسار» ، سبتمبر ١٩٩٦) ،ولنلاحظ تلك الملاحظة شديدة الذكاء، من الفنان والناقد **هاشم النحاس عن فيلم «الأسطى حسن»** : «ولكن هناك إلحاحا على الدعوة الأخلاقية إلى أن «القناعة كنز لا يفنى».. بل إن به دعوة للاستكانة للفقر والرضا به، فالفقراء متضامنون ويتميزون بالعفة، وحياتهم أفضل نفسياً بتعاونهم ،والمخطئ الوحيد فيهم هو الذي لا يرضى بالفقر ولا يؤمن بالقناعة ، أما الاغنياء فلاخلاق لهم، وحياتهم يفسدها النهم وسيطرة الشهوة. بل تمضي ملاحظة **هاشم النحاس** إلى مدى أكثر عمقا حين يقارن في سياق تال بين «**الأسطى حسن**» و«**شباب امرأة**» ، فعلى الرغم مما يبدو على السطح من اختلافهما، هناك أوجه تشابه بين (الفيلمين) : الشاب الفقير والمرأة القادرة التي توقعه في براثنها وتغدق عليه من أموالها، لكنه يسترد رشده في النهاية.. (كما أن) انقاذ الشاب (في الفيلمين) يأتي على يد العشيق السابق العجوز».

إن هذا الحوار الجدلي الخلاق بين «الناقد» **هاشم النحاس**، «والفنان **صلاح أبو سيف** (وهو الحوار الذي يتخلى شيئا فشيئا عن علاقة التلميذ والاستاذ) يكشف عن جوانب خفية من وجدان السينما المصرية، هذه السينما التي تتناقض أحياناً- بوعي أو بدون، وعي -بين ما تتحدث عنه وما تصنعه، ففيلم مثل «**الأسطى حسن**» لا يضع الصراع الطبقي في سياقه الاجتماعي والسياسي الصحيح، بقدر ما يقدم «التيمه» التي تلح على **صلاح أبو سيف** في العديد من أفلامه للعلاقة الغرائزية بين الرجل والمرأة، كما أن الناقد **هاشم النحاس** يلاحظ أن فيلم «**الطريق المسدود**»

(١٩٥٨) يبدأ بعبارة «الخطيئة لا تولد معنا ولكن المجتمع يدفعنا إليها» كما جاءت في رواية **إحسان عبد القدوس**. لكن **صلاح أبو سيف** يقدم معالجة أخلاقية تفتقر إلى عمق التحليل والرؤية. حتى أن «النهاية في الفيلم جاءت على عكس الشعار الذى رفعته في البداية. وكان من المفروض أن نغير الشعار كأن تقول مثلا: «رغم أن المجتمع السىء يدفعنا للجريمة، إلا أنه من الممكن للفرد أن ينجو من تأثيره ويحافظ على نقائه. أو أن نحافظ على النهاية الموجودة بالرواية حتى تتسق مع الشعار الذى حافظت عليه».

إنها إذن محاولة التوفيق أوالتلفيق على مستوى المضمون، حتى يكاد هذا الفيلم أو ذاك أن يفتقد رؤيته السياسية الواضحة رغم ما يبدو من انتمائه للواقعية. وهو التلفيق أيضا على مستوى الشكل، الذى يجعل **هاشم النحاس** يتساءل: «لماذا الاغنية أصلا في فيلم اجتماعي واقعي (مثل «الأسطى حسن») بالاضافة إلى استخدام ثلاث رقصات؟»، ليجيب صلاح أبو سيف في وضوح: «لأضمن نجاح الفيلم تجاريا ووصوله إلى الناس.. كان نجاح الفيلم يعني ماديا لأنني وضعت فيه كل ما أملك».

تساؤلات حول الواقعية

وهكذا كان على **صلاح أبو سيف** -وغيره من فنانينا السينمائيين المبدعين- أن يعبروا دائما أرق الخوف من الفشل التجارى، وقد تركتهم الصناعة الهشة ليواجهوا مصائرهم وحدهم. وإننا إذ نحاول أن نلقى الضوء على التناقضات في مسيرة هذا الفنان صاحب التأثير على تاريخ السينما العربية، فإن سعادتنا الحقيقى الذى نؤكد عليه هو أن نلقى ضوءاً أكثر قوة ووضوحا على أن **السبب الأصيل لهذه التناقضات يعود إلى غياب الرؤية الصحيحة لضرورة وجود مؤسسات سينمائية صناعية راسخة وافتقاد العلاقة الجدلية بين النظرية والممارسة داخل المؤسسات الاكاديمية وخارجها، والافتقار إلى الجرأة في مراجعة الكثير من المسلمات المغلوطة حول تاريخنا التى تجعلنا نلوك مصطلحات مثل «الواقعية» أو «الفانتازيا» دون أن ندرك لها معنى.**

ولعل أهم ما في مقدمة **هاشم النحاس** للكتاب هو محاولته الخاصة لتقديم تعريف للواقعية. فالسمة الأساسية لها كما يراها هي «العقلانية في تفسير العلاقات والعواطف.. لذلك كانت هي أيضا السمة الداخلية العميقة التى تربط بين كل أفلام **صلاح أبو سيف** وتمنحها طابعها الخاص.. وفي كل الأحوال كانت أفلامه مرآة صادقة لأنفسنا نرى فيها عيوبنا وتثير فينا الرغبة للتغيير والحلم بعالم أفضل». لكننا نرى أن تعبير **«العقلانية»** ليس إلا تعبيرا فضفاضا، لعل **هاشم النحاس يحاول به عن قصد أن يتمسك بالقدر الأكبر من «الليبرالية»** حتى لا يقع -كما يتصور- في فخ رؤية سياسية بعينها. كما أننا من جانب آخر لا نرى أن هذا التعبير ينطبق على «كل أفلام صلاح أبو سيف» وهو ما اكده هاشم النحاس نفسه في سياق محاوراته حول أفلام مثل« **الأسطى حسن**»، و«**شباب امرأة**»، و«**الطريق المسدود**»، «**وحمام الملاطيلي**». فهذه أفلام لا تدعونا على نحو جاد عميق إلى« الرغبة للتغيير والحلم بعالم أفضل». والأدق أن نقول إن المضمون السياسي والاجتماعي في العديد من أفلامه يتسم بنوع من محاولة التوفيق أو المراوغة. أو لعلها في أفضل

فيلم البداية



صلاح أبو سيف حكواتي السينما المصرية والعربية الأول

الأحوال تدعو للتغيير بعد أن يكون التغيير قد أصبح حقيقة واقعة. ولك أن تقارن على سبيل المثال بين نزعته «الاصلاحية» في أفلامه التي قدمها قبل ثورة ١٩٥٢ ، ونزعته الثورية في أفلامه بعدها، وهي الأفلام التي تدور وقائعها في الأغلب فيما يسمى «العهد البائد» ، دون أن تشير إلى أية تناقضات سياسية واجتماعية في الواقع الراهن، فالواقعية تسعى إلى القاء الضوء على الحاضر حتى لو اتخذت الماضي موضوعاً لها.

والجوهر الحقيقي للواقعية -كما نتصوره- بعيد كل البعد عن الحديث عن صراع أزلي أبدي بين الغرائز كما يبدو في بعض أفلام **صلاح أبو سيف** . فالعلاقات الانسانية بكل مستوياتها المادية والروحية هي في جدل دائم من التأثر والتأثير مع السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري، كما أنه لا توجد «وصفة» شكلية جاهزة للواقعية ، بل على العكس فان افلاماً لصلاح أبو سيف مثل« بين السماء والارض» أو «البداية» تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن الواقعية ، لكنها كانت أكثر اقتراباً من جوهرها إذا ما قارنتها بالواقعية الشكلية أو السطحية في« **شباب امرأة** ».

وعلى الرغم من **أن هاشم النحاس** يصف أفلام « **صلاح أبو سيف** بالواقعية أو العقلانية ، إلا أن عينه الناقدة تلتقط جانباً منتقداً للواقعية والعقلانية على السواء في فيلم« ريا **وسكينة** » : «ظهرت كل من ريا **وسكينة** وعصابتهم في الفيلم وكأنهم مجرمون بالسليقة، الشر فيهم بالطبيعة، وهو ما يتناقض والتفسير الاشتراكي للجريمة الذي تؤمن به ويرد الجريمة إلى البيئة المحيطة والظروف الاجتماعية والاقتصادية. (لذلك) .. أخذ عليك النقاد عدم ذكر أسباب الجريمة في« ريا **وسكينة**» بينما راعيت ذلك في« **الوحش** » ،حيث ربطت الجريمة بجذورها الاجتماعية التي تولدها وتساعد على نموها ، مثل المصالح المشتركة بين الباشا والمجرم، وجبن وبيروقراطية العمدة وخوف الأهالي ، هل كان هذا التحول نتيجة لاقتناعك بالنقد الذي وجه إليك في« ريا **وسكينة**»؟ .. وإذا تغاضينا عن أن «الوحش» نفسه يفتقر إلى جوهر الواقعية لانه يتحدث عن الماضي الذي انقطعت صلته بالحاضر بعد أن جاءت«الثورة» بعصر جديد، فان الحوار الطريف بين **صلاح** بين **صلاح أبو سيف وهاشم النحاس** يكشف عن جانب من واقعية الفنان الكبير الذي يقول لم اقتنع بنقد« ريا **وسكينة**» من هذه الناحية، لأني عندما درست الموضوع لم استدل من خلال الدراسة على الأسباب، وفي اضاءة كاشفة يرد **هاشم النحاس** :«عدم عثورك على الأسباب لا يعني عدم وجودها ،والعمل الفني ليس نقلاً للواقع، وكان من الممكن ان تضيفها من خيالك اذا لم يسعفك الواقع»، فيعيد **صلاح أبو سيف** على التأكيد:« لو وجدت أسباباً اجتماعية للجريمة في« ريا وسكينة » لما ترددت عن ذكرها..»!..

من جانب آخر ، فان تأمل فيلم« ريا **وسكينة** » -وأفلام أخرى لصلاح أبو سيف- يؤكد أن الواقعية عنده كانت بعيدة عن النضج الأسلوبي بقدر ما كانت احساساً فطرياً يشبه انتقائية الفن الشعبي الذي يجمع بين مختلف الأساليب ويخلط بينها سعيا للتأثير في المتلقي. فاذا كانت أهم أفلامه تفتقر إلى جوهر واقعية المضمون، فانها تلجأ إلى أساليب تنتمي إلى « **التعبيرية** »-نقيض الواقعية في النظرية والممارسة السينمائية- وهو ما يلاحظه هاشم النحاس دون أن يثير لديه تساؤلات حول هذا التناقض ، فهو يشيد في سياق الحديث عن مشهد قتل الغازية في« ريا **وسكينة**» بامكانات استخدام قطعات المونتاج الايقاعية والاضاءة التعبيرية (لاحظ انه لم يقل الاضاءة الواقعية) وايقاعات الموسيقى المصرية الحادة لخلق جو مشحون بالتوتر يزداد تدريجيا حتى يصل إلى قمته». **إن هذا التناقض الأسلوبي يعكس خلطاً في المفاهيم بين الواقعية والتعبيرية**- ما يزال يترك اثره الفادح حتى على بعض أكثر نقادنا اقترابا من الجدية- فاللجوء إلى المونتاج على نحو مفرط ، والاضاءة التعبيرية ذات الاضواء والظلال الحادة، والكادرات المائلة التي لا تبدو لنا من وجهة نظر احدى شخصيات الفيلم بل وجهة نظر المخرج نفسه، كل ذلك لا يترك للمتفرج فرصة لتأمل المضمون«الواقعي» لجريمة القتل، بقدر ما يتلاعب بالمتفرج وأحاسيسه ووجدانه .(لاحظ أيضا أن صلاح أبو سيف يبدي في الكتاب اعجابا وتأثرا عميقين بالمخرج التعبيري الألماني **فريتز لانج** ، بينما لا يأتي على ذكر أحد المخرجين الواقعيين).

الحس الشعبي ،والنكتة البصرية

من الغريب أن **صلاح أبو سيف** سوف يصل في بعض أفلامه التالية على نحو فطري إلى بعض الملامح الأسلوبية الناضجة للواقعية والتي يأتي «الميزانسين» في مقدمتها. فاذا كان المونتاج التعبيري اللاهث يفرض على المتفرج تفسيراً محدداً عندما يحاصره في عالم ضيق خانق، فان الميزانسين-في أغلب الأحوال- يتيح للمتفرج أن يفسر ما يراه على الشاشة بطريقته. كما أن اتصال المكان والزمان في اللقطات الطويلة يوحد بقدر أكبر من الواقعية. انظر مثلا إلى المشهد الذي **يصفه صلاح أبو سيف من** بداية فيلم« **القاهرة ٣٠** » : «سعاد حسني وعبد العزيز مكيوي يتكلمان عن حلم مستقبلهما بينما في الخلف اعلانات عن يانصيب المواساة ونجد طفلين يجمعان السجائر»، وإذا كان قد أرجع تفضيله للميزانسين في فيلم« **القاهرة ٣٠** » في كتاب « **يوميات فيلم** » (الذي كتبه هاشم النحاس) إلى رغبته في استغلال مهارة الممثلين الذين ينتمون إلى المسرح ويمكن لهم



حفظ الأدوار الطويلة، فانه يتحدث عن ذلك في«محاوراته» على نحو أكثر وضوحا ونضجاً: «إنه ليس فيلم حركة وليس فيلما كوميديا يقتضي التقطيع السريع والحركة السريعة . ولكن الحركة موجودة في الفيلم داخل اللقطة ذاتها التي تنتقل-من خلال حركة الكاميرا- بين الاحجام المختلفة.. ولذلك تتطلب هذه الطريقة الممثلين الاكفاء الذين يعملون معه».

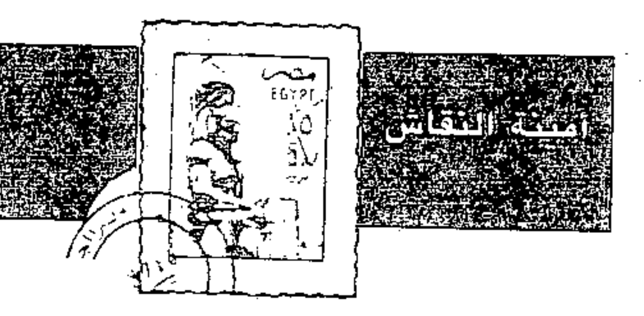
إن هذا الحس الفني الفطري المرهف هو ما كان يميز صلاح أبو سيف بحق، ويجعله- وهو الذي لم يضع الجمهور أبدا خارج حساباته -يستحق أن يكون «حكواتي» السينما المصرية والعربية الأول بلا منازع . فهو أقدر المخرجين على أن يشد انتباهك إلى ما يحكى، يستعين على ذلك- كما يشير هاشم النحاس- باختيار الممثلين اختيارا دقيقاً، والمناقشة الطويلة معهم خلال مرحلة الاعداد، لكنه يترك الممثل يؤدي الدور بطريقته الخاصة. فعلى الرغم من أن صلاح أبو سيف يؤكد على أن طريقته هي أن «كل شئ يجب أن يكون مدروساً ومحدداً قبل التصوير، ولا اتذكر الآن أنني أضفت شيئا للسيناريو أثناء التصوير»، إلا أنه يلتقط بعض الحركات التلقائية للممثلين خلال التنفيذ، ويوافق عليها ان رآها منسقة مع السياق ، مثلما فعل مع بعض «لوازم» الممثل **حسن حسين** في«**السقا مات**» ، أو في رد فعل طفلة بريئة تنفض الغبار عن ملابس أمها(**سعاد حسني**) عندما تقع على الأرض في«**الزوجة الثانية**».

لقد كان هذا الحس المرهف ينبع من عين الفنان الفاحصة التي تلتقط التفاصيل الصغيرة، ومن تلك التفاصيل كان يتألف السطح الواقعي لأفلامه..ويشير **صلاح أبو سيف** إلى تجربته خلال بعثة قصيرة في باريس عام ١٩٣٩ ،حيث أشار على أحد المخرجين الفرنسيين بأن يلاحظ الفرق الدقيق بين الطريقة التي يمسح بها سائق التاكسي أنفه، والطريقة المناقضة تماما اذا ما أدت نفس الحركة امرأة رقيقة ، وهو ما أشار إليه أيضا في حديثه عن أول أفلامه «**دايما في قلبي**» ، عندما كان للممثل **محمود السباع** لازمة هي أن يشعل عود الكبريت ويظل يتأمله إلى أن ينطفئ»، وهو الأمر الذي تجده في أداء الممثلين في أفلام مثل **ريا وسكينة** و«**الوحش**» . إنه نفس الاحساس الفني المرهف بأن «تكوين الصورة في« **بين السماء والأرض**» كان يقتضي معاملة خاصة، فحشر أربع عشرة شخصية في مكان ضيق يقتضي عدم ظهور أي لقطة لشخص وحده حتى لو كانت لقطة قريبة لاحدي الشخصيات.. وذلك لتأكيد الموقف الذي يجمعهم وتأكيد المكان في كل لحظة، والا فقد الحدث مصداقيته. (يمكنك أن تقارن بين ذلك الحس الاخراجي الفطري بضرورة التأكيد على الجو العام، وافتقاد ذلك في فيلم مثل اشارة مرور **لخيري بشارة**!).

عديدة هي الجوانب الجميلة في فن **صلاح أبو سيف** ،بعيداً عن اطلاق مصطلحات فنية في غير سياقها، لكن أن أردت أن تضع يدك على أكثر أدوات **صلاح أبو سيف** تأثيرا وتميزا، فهو ذلك المذاق الشعبي المصري في حبك النكتة أو القافية ، لكنها هنا قافية بصرية إن جاز التعبير،قد تنتمي إلى ما تسميه النظريات السينمائية «المجاز» أو «التورية»، وإن كنا نرى أنها كانت أكثر بساطة وتلقائية من أن تستند إلى مفهوم نظري واع. ففي فيلم« **شباب امرأة**» نرى **تحية كاريوكا** تسحب **شكري سرحان** لكي يتزوجها ،وفي الخلفية امرأة تسحب خروفاً. كما يبدو دائما في خلفية الصورة اعلان عن كوكاكولا بانها «كبيرة ولذيذة» وكأنه اشارة للبطلة الشهوانية التي بلغت منتصف العمر . **كما يصنع صلاح أبو سيف** نوعاً من التشبيه بين البغل الذي يدور في الطاحونة، والبطل الذي ينبغي عليه أن يروي العطش الجنسي للمرأة. وفي فيلم«**القاهرة ٣٠** » يقترب مثل هذا المجاز من الرقة والشفافية ،عندما يرفع محجوب يده إلى أعلى كأنه يستسلم لشئ غامض، لنكتشف أنه يقف أمام «الترزي» الذي يأخذ مقاساته لاعداد بدلة جديدة (في اشارة للتزامن بين الانحدار الأخلاقي والارتفاع الاجتماعي)، لكنه يمضي إلى الفجاجة والغلظة في المونتاج بين اللقاء الجنسي بين محجوب واحدي العاهرات ،ومياه تنساب من مزراب. وإن أردت اقترابا من هذا التناقض في المعالجة والرؤية. كما يظهر بوضوح في فيلم« **البنات والصيف**» يمكنك أن تتأمل رقة نقطة المياه المنسابة من حنفية المطبخ في ايقاع رتيب، والزوج الكهل وهو يتقلب في السرير بالليل وقد استحوذت عليه صورة الخادمة، ولكن -وكما يقول **هاشم النحاس** في حواره: «عندما دخل عليها **حسين رياض** المطبخ وهي نائمة، فوجئنا بصورتها تتحول من وجهة نظره إلى دجاجة محمرة، فمن أين جاءت هذه الدجاجة ؟ هذا ما اعتبره رمزاً مقحماً، أو تعبيراً أدبياً وليس سينمائيا، ثم أنني أرى أن المشبه هنا أقوى من المشبه به». ويجيب **صلاح أبو سيف**: «أنا لا أشعر أنها مقحمة، وأريد أن أقول أنه يفكر فيها كما لو كانت دجاجة، فيقول الناقد: هذا تعبير أدبي، فلا يجد الفنان اجابة سوى «ولم لا» ؟!! والحقيقة أن ما لم يقله صلاح أبو سيف أو هاشم النحاس أن التشبيه يكاد أن يكون مأخوذاً من فيلم **شارلي شابلن** «**البحث عن الذهب**»!.

كم هو حوار ساخن وخصب ذلك الذي أداره **هاشم النحاس مع صلاح أبو سيف**، حوار قد يفسر لك الانقطاع بين الممارسة والنظرية في **السينما العربية**. لكنه يوضح أيضا أن من الممكن أن يحدث التواصل بينهما ، في السينما وخارجها على السواء.

يمين × شمال



لظروف خارجة عن إرادتي توقفت زاوية يمين×شمال العددين الماضيين، واختفت من على صفحات اليسار، وإذ تعاود الظهور هذا العدد فانها مدينة للقراء باعتذار عن تغيبها دون سابق انذار أو اعتذار، وبشكر لكل الأصدقاء الذين لم تتوقف رسائلهم رغم ذلك، وغمرونا بمودة غالية تجعل الاحتجاب مرة أخرى ذنب لا غفران له.

الراعي المراوغ

أمريكا لا تنسى أبداً معاركها ولا مصالحها كما لا تنسى الذنب أبداً ضحاياها، ويهمها مصلحتها ومصلحة ربيبتها اسرائيل عن أي مصالح أخرى فرغم التآلف السياسي بين مصر وأمريكا ومحاولة كسر الجمود في العلاقات بين البلدين في السبعينات وتغيير الهيكل السياسي والاقتصادي المصري ليتواءم مع النظام العالمي الجديد إلا أن أمريكا لا ترضى إلا أن تربط مصر مصالحها بالكامل بالمصلحة الأمريكية حتى لو تعارضت هذه المصلحة مع مصالح مصر الوطنية والقومية وأن تتغاضى عن أي تطلعات أو نزعات استقلالية أو ان تتبرأ أي مكانة لها في منطقتها. فأمريكا لها موقف ثأري من النظام الاقليمي العربي وتعتبره نظاماً مناوئا لمصالحها ومصالح أتباعها في المنطقة وتحاول من خلال مفاوضات السلام الثنائية ومن خلال المفاوضات متعددة الأطراف وباستخدام أساليب الترغيب بالتنمية الاقتصادية وأساليب الترهيب والتهديد بالقوة العسكرية الاسرائيلية وسياسات تتباهى الفارقة في التشدد أن تضع نظاماً شرق أوسطيا جديداً ليس كما تخيله شيمون بيريز بنعومه وخبث الصهاينة الأوائل وتهافت اصدقائه من الليبراليين والمطبعين ولكن نظام معدل تكون فيه لاسرائيل الغلبة والقوة والمكانة. أمام مواقف كهذه هل هناك أمل في موقف أمريكي أكثر عدلاً من قضايانا!!

السياق الطبيعي للاحداث يؤكد أن أمريكا لا تتعلم أبداً من أخطائها وخطاياها وبالتالي لن تغير مواقفها أبداً وذلك لأن الراعي الأمريكي المراوغ يتبنى بالكامل كافة الحجج الإسرائيلية ويتصدى لأي مشاريع قرارات في الأمم المتحدة لادانة إسرائيل. ان الرهان ووضع كل البيض في السلة الامريكية وتصوري أن ٩٩٪ من أوراق الحل في أيدي أمريكا تصور خاطئ ليس في صالح القضية العربية ويجب أن تنوع مصادر قوتنا وأن نعطي الفرصة لأطراف أخرى لها وزن ومصالح لتتوازن مع الطرف الأمريكي ويجب أن نتوازن داخليا ونبني نظاما اقتصاديا لا يجوز ولا يصادر طموحات الطبقات الفقيرة ولا تنتج أي ثغرة لبناء قاعدة مصالح لاعدائنا داخل أوطاننا.

عبد الحميد القداح-المنصورة

كله بالتزوير

من تقاليدنا المصرية.. بل العربية.. إقامة المهرجانات.. والتحرك بالاغاني.. والمسلسلات.. كأننا نعايش التقدم العالمي البناء.. ولم لا .. ونحن أيضا نعايش زمن الاستنساخ بالنعجة (دولي) وفي زمن الاستنساخ عايشنا تعامة انتخابات المحليات.. وسياسات تتباهى.. وعدم تفعيل التغيير الوزاري.. الخ.. وبين هذا وذاك اداء ٤٤ مليون بريطاني وهم يختارون حكومتهم الجديدة .. بدون تقفيل لجان.. أو تسريب للصوتي.. أو الاستعانة بالبلطجية وحاملي السنج والسيوف.. الخ .. والسيناريو المصري في ظل ما يسمى التعددية الحزبية مصمم على منع التمثيل الشعبي الكريم.. ومنذ انتخابات عام ١٩٧٦ ومشاهدتي لاخراج الراحل **عبد السلام الزيات** من تقفيل دمياط إلى اليوم الذي فكرت فيه ترشيح نفسي في انتخابات المحليات.. يا قلبي لا تحزن.. وما تحدث به المستشار مصطفى الشرقاوي رئيس لجنة الفرز لانتخابات محليات كذبة أبريل ليلة ١٩٩٧/٤/٨ .. كتبل يرضع النقاط فوق الحروف .. بصعود عدد من المستقلين منهم شخصي.. لكننا في دمياط.. كما في أنحاء مصر أصبحنا نشاهد اندفاع أهل المال نحو السلطة .. فهل ذلك يرجع لتحقيق الانتقال من عالم الشبكات إلى عالم السياسة .. وأصبح في زمن الخصخصة كل صاحب ثروة مرشحا طبيعيا للانتخابات وتحقيق النجاح.. فهل حقا نعايش نظام ديمقراطي ..وماذا نقول عن حزب حاكم عاجز عن توفير الثقة لنفسه ولا يحققها الا بآليات التزوير.. وهل نحن تحولنا لعبيد.. والحزب الوطني ومنتفعيه إلى أسياد.. لتتم حالة التدهور إلى ما لا نهاية.

يحيى السيد النجار دمياط

عجايب

* أعلن للاستاذ ابراهيم سعده استعدادي للتبرع بكل أعضاء جسمي تجاوبا مع حملته العظيمة ما عدا المرارة فهي بكل أسف قد انفقعت.

* يقولون إن مشروع توشكا له فوائد عظيمة للشعب المصري.. ربما.. ولكن المؤكد أن له فوائدعلى الشركة الأجنبية التي ستنفذ محطات الرفع وربما على من سيتعاقد معها كذلك.

* لا أدري كلما سمعت الدكتور حسين كامل يتحدث عن استراتيجية التعليم المستهدفة في المرحلة القادمة ينقبض قلبي فطالما سمعنا من الكابتن الجوهري عن استراتيجيته للنهوض بالكرة وهذه هي النتيجة.

* تردد الصحف دوماً عبارة نظام البتر- الترابي أليس من اللافت للنظر أن القمة هناك اتسعت لرجلين أما في عالمنا العربي فالقمة لا تتسع إلا للزعيم الملهم فقط.

* قبل أي مباراة للفريق القومي يؤكد أن دعوات ٦٠ مليون مصري وراء الفريق والغريب أن الفريق ينهزم فاما انه لا يوجد ولا دعوة صالحة في الستين مليون أو دعوات الخصوم أقوى من دعواتنا- لماذا لا نجرب دعوات المتطرفين.

* حلقة واجد الجمهور التي استضافت فاروق جعفر كانت درسا لنا في الوطنية حيث أكد الكابتن أن كل ما يعمله وما يفكر فيه هو من أجل مصر ونحن بالقطع

تصدقه والدليل أن الرجل لم يطلب غير عشرين ألف جنيه فقط لا غير راتباً شهرياً للتدريب.

* السلام خيار استراتيجي عند العرب فقط أما عند اليهود فهو «خيار بلدي».

* يردد المسئولون الكبار أنه لا زيادة ولا أعباء على الشعب في المرحلة القادمة ونحن الذين نكتوي بنار الأسعار نعرف مدى صدق هذا الكلام- ألا يعلم المسئولون أن الكذب حرام والكذب في الديمقراطيات الحقه يعني انتحار السياسي الكذاب.

* المطربون الشبان جعل منهم الاعلام أصحاب «مقامات» مع خلو أصواتهم من أي مقامات!.

* واحد تنويري لدرجة مقرفة كتب صفحة كاملة يثبت فيها أن مجتمع الصحابة في المدينة كان لامؤاخذة بتاع نسوان!.

* يوجد قانون علماني في تركيا يحكم بالسجن على كل من يكتب منتقدا كمال أتاتورك فما بال علمانيونا يشجعون الهجوم على الاسلام والنبي صلى الله عليه وسلم باسم حرية الفكر يبدو أنهم عندهم عمى ألوان.

* كل المسلسلات وكل الأغاني والأحاديث تتكلم عن الحب فما بال حياتنا أصبحت كرة في كرة.

* من يضبط أرقام الحكومة فعندما يقف المسئول الكبير ليقول إن التضخم انخفض والبطالة في الحد الأدنى ومعدل التنمية وصل ٤٪ عملا يبدأ أن الكلام معليهوش جمرك أخشى أن يأتي اليوم القريب لنفاجأ أننا أقوى اقتصاديا من دول أوروبا وماحدش واخد منها حاجة.

* انتخابات إيران الأخيرة تدل على ان هناك رجال سياسة وشعب متحضر.

المهندس: عادل خليل

المحررة:

شكرا للمهندس عادل خليل وتحية لقدرته على الكتابة الساخرة. ولكن أين قرأت هجوما للعلمانيين على الاسلام والرسول عليه السلام ؟ ومن هم الذين شنوه؟ وفي أي مطبوعة؟ وهل تعرف أن بوسع المرء أن يكون علمانيا ومؤمنا في آن واحد؟.

إلى أحمد يوسف

حينما نشر أستاذنا/ **حسين عبد الرازق** خطاب اعتزاله عن الكتابة النقدية في المجلة.. تزلزل كياني لأني سوف أفقد شيئا عزيزا تعودت عليه وليس هناك ثمة مبالغة في قولي هذا.. فلقد قاطعت السيناوكفرت برسالتها منذ فترة ليست بالقليلة لإغراقها في التفاهة والبعد عن مشاكل المجتمع الحقيقية .. وحينما بدأت المواظبة على قراءة مقالتك النقدية في اليسار بدأ الايمان يتسلل ثانية في نفسي بدور السينما.. تصوريا استاذ أحمد.

لقد عاودت المواظبة على دخول السينما متحملا في ذلك مشقة السفر إلى المدينة البعيدة عن قريتي الصغيرة.. أواظب على مشاهدة الأفلام التي يتناولها قلمك.. وفي بعض الأحيان أشاهد الفيلم قبل كتابتك عنه وأسطر مقالا متواضعا عنه وحينما تكتب عنه أقارن بين مقالك العظيم ومقالي المتواضع وأسعد سعادة كبيرة حينما تلتقي أفكارنا في بعض الأحيان وأتعلم منك حينما تختلف رؤيتك عن كتابتي.. أبعد هذا تتركنا..؟! ليس من الانصاف أبدا تركنا..!!.

أرجوك لا تتوقف عن الكتابة في اليسار.

محمد أحمد فرحات المنوفية

المحررة:

هذا خطاب وصل من الصديق محمد فرحات عقب اعلان الناقد الفنان أحمد يوسف رغبته في التوقف عن الكتابة، وقبل أن يقبل بضغوط قرائه وسعيد بالبقاء ومواصلة الكتابة في اليسار، ونحن ننشر الخطاب ليتأكد أحمد يوسف أن قراره بالاستمرار كان صائبا.

أين الحرفيون؟

تهتم مجلتنا العزيزة اليسار بصفتها «صوت المستضعفين في الأرض» بقضايا الفلاحين من خلال مقالات نصيرهم الكبير الاستاذ عريان نصيف، وكذلك تهتم بمشاكل العمال بمقالات الاستاذ محمد جمال إمام، أما المثقفون فيكفيهم ما يكتبه الاساتذة حسين عبد الرازق وأمينة النقاش وصلاح عيسى.

أما الحرفيون وهم أيضا المستضعفون في الأرض وخاصة في هذا الوقت فان اليسار العزيزة لا تعطيهم اهتمامها.

ثانيا: هل توافقونا على فرحتي بعقد الاتفاق الاخير بين روسيا والصين، فقد كنا نتمنى أن يتم ذلك الاتفاق فيما قبل بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية. ولكن على الأقل فان الاتفاق الاخير يكسر حائط الاحتكار الدولي الذي تحاول أمريكا اقامته حول العالم حتى تنفرد بقيادته في السياسة والاقتصاد.

عبد الفتاح ياسين طنطا

المحررة:

شكرا للصديق عبد الفتاح على رسالته وعتبه على غيبة قضايا الحرفيين عن صفحات اليسار في محله وسوف نسعى في الأعداد القادمة لتداركه. ولا جدال أن التقارب الصيني الروسي مكسب، على العالم العربي أن يدرسه ويحسن الاستفادة منه لصالح قضاياه.

المحررة:

شكرا لفنان الكاريكاتور طه محمد ، وبنشر رسمه تفتح عين × شمال أبوابها لتلقي الابداعات المماثلة من أصدقاء اليسار.



مداخلات:

اليســــار..

وحركة الجماهير

عبد الغفار شكر



الأستاذ **نبيل الهلالي** في مداخلته بمجلة اليســـار (عدد يوليو ١٩٩٧) قضية بالغة الأهمية بالنسبة لعلاقة فصائل اليسار المصري ببعضها ، وأثر هذه العلاقة على نضالنا الجماهيري ، وذلك بمناسبة ماأثير من خلاف حول الموقف من قضية العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية .

وفي هذا الصدد طرح الأستاذ **نبيل الهلالي** مجموعة من الأسس والقواعد التي يراها ضرورية لتنظيم هذه العلاقة بين فصائل اليسار المصري وهي:

١- إن تعدد الاتجاهات في صفوف اليسار المصري في شأن هذه القضية أمر طبيعي ومن حق أي حزب أو فصيل يساري أن يتخذ الموقف الذي تمليه قناعاته.

٢- مهما تباينت المواقف والاجتهادات داخل صفوف اليسار ، تظل هناك أرضية مشتركة واسعة تمثل حدا أدنى متفقا عليه بين الجميع ، من واجبنا جميعا الحفاظ عليها وترسيخ رقعتها من خلال الحوار والنقد المتبادل واتخاذها نقطة انطلاق للنضال المشترك .

٣- علينا الحذر من تحويل حركة الفلاحين إلى ساحة للتراشق بالاتهامات أو المزايدات بين فصائل اليسار لأنها تهدد مصداقية اليسار ككل في نظر الفلاحين.

٤- خطأ تشكيل أي لجان شعبية بمنهج استبعادي وليس من حق أحد في صفوف اليسار أن يستبعد أطراف يسارية أخرى عن الاسهام في المعارك الجماهيرية.

٥- أن سعي أي قوة يسارية للتواجد أو الاسهام في الحركة الجماهيرية لايجوز اعتباره محاولة للقفز على حركة الجماهير . ومن المحظور على قوى اليسار بسط وصايتها على الحركة الجماهيرية أو ادعاء قيادتها المفترضة لهذه الحركة.

وفي اعتقادي الشخصي أن هذه الأسس والقواعد ينبغي أن تكون أساس العلاقة بين مختلف الفصائل اليسارية في مصر ، وليس فقط في مجال العلاقة الايجارية للأرض الزراعية بل في مجمل المجالات وبصفة مستمرة ، لأن احترام هذه القواعد سوف يجنب اليسار المصري كثيرا من المشاكل الجانبية التي تستنزف قواه في معارك فرعية تؤثر كثيرا على فاعليته الجماهيرية وتحد من تصاعد نفوذه السياسي.

وفي هذا الصدد فانه يهمني أن أشير إلى بعض الملاحظات الهامة

أولا: ماأشار إليه الأستاذ **نبيل الهلالي** من قواعد وأسس تحكم علاقة فصائل اليسار ببعضها لن يتحقق تلقائيا بل يحتاج إلى جهد مخطط من الجميع وإلى استمرارية تكفي لانتاج الاثار الإيجابية المطلوبة ، وهو مالن يتحقق بدون توافر صيغة أو آلية لانتظام الحوار وتبادل الآراء والمعلومات بين مختلف أقسام اليسار المصري . **وإذا لم تكن أوضاع اليسار المصري ناضجة لتأسيس شكل جبهوي أو إطار للعمل المشترك فليس أقل من أن نتفق على صيغة لاستمرار الحوار داخل اليسار حول الموقف من مختلف القضايا والتطورات السياسية** ، حتى ولو تم ذلك من خلال نشرة دورية يكتب فيها الجميع ، أو من خلال لقاء دوري كل ثلاثة أو أربعة شهور يتقدم إليه كل الأطراف برؤيتهم للتطورات الجارية وموقفهم منها. أن هذه الصيغة كفيلة بانهاء القطيعة القائمة حاليا بين مختلف أقسام اليسار المصري وغياب المعلومات الكافية التي تمكن من الحكم السليم على مواقف الأطراف الأخرى.

أن العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية مثال واضح للأثر السلبي لعدم انتظام الحوار بين أقسام اليسار المصري ومازتب عليه من عجز الأطراف الأخرى عن تفهم الموقف الحقيقي لحزب **التجمع الوطني التقدمي الوحدوي** من فهم الأستاذ **نبيل الهلالي** ، الذي يطرح الخلاف مع حزب التجمع على أنه مجرد طرح شعار بدلا من شعار حيث يقول في مداخلته أنه بدلا من طرح شعار تأجيل نفاذ القانون لابد من المطالبة باسقاط القانون ، في حين أن **القضية عند حزب التجمع لم تكن مجرد شعار أو مطلب وحيد . بل هي سياسة متكاملة تتضمن عدة إجراءات لحل هذه المشكلة.**

فحزب التجمع تعامل منذ سنوات طويلة مع هذه المشكلة ليس فقط باعتبارها مشكلة تخص المستأجرين بل **هي مشكلة مجتمعية تمس مصالح المستأجرين والملاك وتؤثر في الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي ،** لأن توتر العلاقة بين المستأجرين والملاك وتعرض المستأجرين لظلم فادح أو تجاهل مصالح الملاك سوف يؤثر على الانتاج الزراعي واستقرار المجتمع . من هنا فقد طرح حزب التجمع سياسة متكاملة لحل هذه المشكلة تحمي مصالح المستأجرين ولاتتجاهل مصالح الملاك وتضمن المصالح العامة للمجتمع أيضا . وطوال السنوات العشر الماضية استمر حزب التجمع في طرح هذه السياسة في برامجه الانتخابية وعلى صفحات الأهالي وداخل مجلس الشعب أثناء مناقشة مشروع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وطرح مشروع قانون مضاد تم تجديده طوال الدورات البرلمانية السابقة ، وتتلخص سياسة التجمع تجاه هذه المشكلة في :

١- استمرار العلاقة الايجارية الحالية للأرض الزراعية وعدم طرد المستأجرين في أكتوبر ١٩٩٧ طالما أنهم يؤدون التزاماتهم القانونية.

٢- إعادة النظر في القيمة الإيجارية للأرض الزراعية دوريا وزيادتها على ضوء الزيادة الفعلية في صافي العائد الزراعي.

٣- إنشاء صندوق لإقراض المستأجرين لشراء الأرض من المالك بسعر السوق وسداد ثمنها فورا مع تقسيطه بسعر فائدة منخفض على آجال طويلة.

٤- توفير أراضي مستصلحة بمساحات كافية قبل اتخاذ أي خطوة وتخيير المستأجرين بين هذه الأراضي وبين الاستمرار في الأراضي المؤجرة.

ولأن تنفيذ هذه الاجراءات لايمكن أن يتم دفعة واحدة بل يتطلب فترة زمنية يتم خلالها حل المشكلة فقد **رأى حزب التجمع أن عدم إنهاء العلاقة الايجارية الحالية يمكن أن يتخذ قانونا شكل تأجيل تنفيذ القانون**



نبيل الهلالى

خمس سنوات أخرى يتم خلالها تنفيذ باقى الاجراءات بما فيها شراء المستأجرين للأرض المؤجرة : ولكن أقسام اليسار الأخرى التى لم تهتم بهذه المشكلة عمليا إلا بعد تفجرها نظرت اليها فقط من زاوية استمرار العلاقة الايجارية ولم تهتم بباقى جوانب المشكلة فكان من الطبيعى أن ترفع شعارا وحيدا يدور حوله كل نضالها وتعتبره مقياسا لثورية هذا الطرف أو ذاك ، رغم أن الاتفاق قائم بين الجميع على المطلب الأساسى وهو عدم إنهاء العلاقة الايجارية للأرض الزراعية . وجرى التشهير بحزب التجمع فى بعض الكتابات رغم أنه يتخذ الموقف الأنضج والأكثر تكاملا.

من هنا فاننى **أقترح أن يدور النقاش أساسا حول رؤية اليسار لحل مشكلة الأرض المؤجرة فى مصر بما يضمن الحد الأدنى من مصالح كل الأطراف.** ومن الأفضل أن تتم هذه المناقشة داخل اللجنة القومية للدفاع عن المستأجرين أو من خلال اتحاد الفلاحين الذى أتفق تماما مع الأستاذ **نبيل الهلالى** فى ضرورة تحوله إلى منظمة جماهيرية مفتوحة للجميع وليس مجرد كيان علوى محدود التأثير لأن القضية أكبر بكثير وأشد تعقيدا من أن نختزلها فى صورة مناظرة بين شعار التأجيل أو الاسقاط ولابديل عن طرح سياسة متكاملة لحلها.

ثانيا: أما ماجاء فى مداخلة الأستاذ نبيل الهلالى بشأن النضال الجماهيرى وتأكيده على أن اليسار يجب الا يفقد ثقته فى قدرة النضال الجماهيرى على تغيير التوازن السياسى ، فهو يثير قضية هامة ينبغى أن نقف أمامها طويلا وهى :

متى يستطيع النضال الجماهيرى أن يغير التوازن السياسى القائم ؟

وماهى الشروط الواجب توافرها فى الحركة الجماهيرية لتكون قادرة على الضغط والتأثير ؟

لقد أهمل اليسار المصرى طويلا هذه القضية ، وسادت تصورات خاطئة حوله فى صفوف أقسام واسعة من اليسار المصرى تعتقد أنه يكفى وجود مشكلة حادة وطرح شعار زاعق لكى تلتف الجماهير حولك وتناضل معك حتى الموت . وغاب عنهم أن الحركة الجماهيرية المؤثرة القادرة على الضغط يجب أن تكون **حركة واعية منظمة وهو أمر لايمكن أن يتحقق بدون وجود قيادة سياسية على شكل حزب سياسى أو تنظيم سياسى له أبعاد جماهيرية مرتبط بالجماهير .** فالوعى الطبقى لاينشأ تلقائيا فى صفوف الجماهير ولكن تعميقه فى صفوفها يحتاج عملا مستمرا تقوم به قيادات جماهيرية على امتداد الوطن من خلال حركة منسقة يتولاها الحزب السياسى أو التنظيم السياسى . أى أن بناء حركة جماهيرية مؤثرة للفلاحين والعمال المصريين يتطلب ثلاثة شروط:

- الحزب السياسى أو تحالف سياسى.
- الوعى.
- أشكال جماهيرية ملائمة لتنظيم حركة مختلف الفئات الاجتماعية فى إطارها.

ومانعانيه اليوم من ضعف فى الحركة الجماهيرية للطبقات الكادحة هو نتيجة لافتقاد هذه النظرة إلى العمل الجماهيرى فى صفوف اليسار وانشغال الكثيرين باثبات من هو أكثر ثورية على حساب العمل المشترك بين قوى اليسار وعلى حساب الجهد المنظم لنشر الوعى فى صفوف الجماهير وابتكار الأشكال التنظيمية الملائمة لحركتها ، وسيادة منهج إطفاء الحرائق فى العمل الجماهيرى اليسارى الذى يسارع إلى التعامل مع المشكلة بعد تفجرها . لقد هزم اليسار جماهيريا فى مصر فى أكثر من معركة لأنه لم يوفر شروط الانتصار فيها مسبقا ولن ينجح مستقبلا فى كسب أى معركة جماهيرية مالم يخطط منذ الآن لتوفير الشروط الثلاثة للحركة الجماهيرية للطبقات الكادحة(القيادة السياسية ، الوعى ، الأشكال التنظيمية الجماهيرية الملائمة) . كذلك فان افتقاد اليسار المصرى لتخطيط العمل الجماهيرى والنضال السياسى من خلال مراحل تترجم الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف مرحلية تتناسب مع الأوضاع الملموسة والخبرات المتوفرة ودرجة التنظيم الجماهيرى المتحققة تساهم أيضا فى إضعاف تأثيره . **لقد عانينا طويلا من منطق إما أن نحقق كل شئ والا فاننا لن نحقق شيئا.** ويتعين علينا أن نراجع خبراتنا السابقة وأن نحسن ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف مرحلية وأن نتعلم كيف نتقدم خطوة خطوة نحو أهدافنا النهائية وكيف نراكم خبراتنا ونطور امكانياتنا معركة بعد معركة.

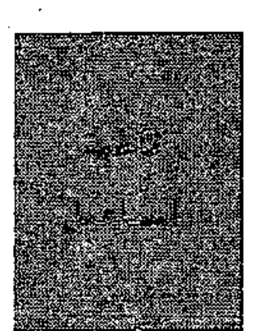
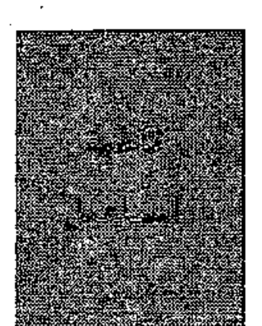
وفى إطار هذه الرؤية للعمل الجماهيرى وشروطه الضرورية فاننى **اختلف مع ماذهب اليه الأستاذ نبيل الهلالى من أن الفلاحين المستأجرين لديهم امكانيات أكبر من الصحفيين والمحامين لتحقيق نصر مماثل لما حققه المحامون والصحفيون** ، لأنهم كتلة بشرية تمثل مع أفراد أسرهم سبعة ملايين مواطن فالعبرة هنا ليست بالعدد بل بالكيف . فماذا فعلنا منذ سنوات لتنظيم وتوعية المستأجرين لكى يكونوا جاهزين لخوض معركة مظفرة ؟ اليسار المصرى كله بما فيه حزب **التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** لم يبذل الجهد الكافى وبالتالى فانه ليس من حقه أن يصور الأمر وكأن الانتصار وشيك ولمجرد طرح شعار مقابل شعار.

فهل يمكن أن نستفيد هذه المرة من خبرتنا فى التعامل مع قضية العلاقة الايجارية للأرض الزراعية ونضع أسسا لعملنا الجماهيرى المستقبلى حتى ولو لم نحقق النتائج التى نستهدفها من هذه المعركة والا تعود بعض قوى اليسار المصرى إلى حالة البيات الشتوى التى تنتابها كلما أخفقت فى تحقيق أهدافها فى إحدى المعارك الجماهيرية؟

الحوار المنتظم بين جميع الفصائل والمستمر مهما كانت تطورات الأحداث هو الآلية التى يمكن أن تساعد على تطوير فعاليتنا الجماهيرية والتى تستطيع بالفعل أن تضعنا معركة بعد أخرى فى موقف أفضل . وإذا لم نبدأ الآن فاننا سوف نعود مرة أخرى إلى مثل هذا الوضع فى أى معركة جماهيرية قادمة. **فلنشدد نضالنا من أجل استمرار العلاقة الايجارية الحالية للأرض الزراعية وعدم طرد المستأجرين ونرسى فى نفس الوقت أسس علاقة صحية مثمرة للمستقبل.**

فن تشكيلى

بينالى دوبروفينيك الدولــــى .. وإعــادة إكتشــاف فـــن " المتوســط "

العصفور وأحمد فؤاد سليم

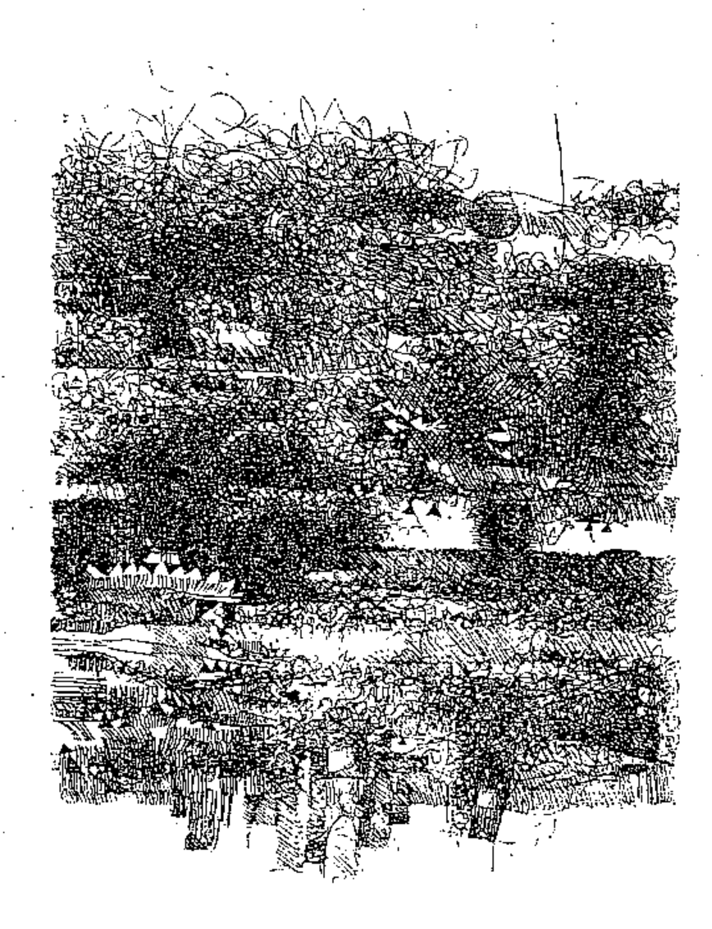
حصلت مصر على الجائزة الكبرى **بينالى دوبروفينيك** الدولى الثانى والذى افتتح فى ١٥ يوليو بمتحف الفن الحديث بكرواتيا.

فاز بالجائزة الفنان **فاروق وهبه** عن عمله المركب "الموسياء" والمنفذ بخامات متعددة من الاستنلستيل وشاشة تليفزيون والقماش المبطن وشبك معدنى . يبلغ ارتفاع العمل ٢,٥ متر × ١,٦٠ سم . وينقسم إلى خلفية ومرسياء منفصلة ومثبتة على أرضية القاعة فى منتصف العمل .. تبلغ قيمة الجائزة أربعون ألف شلناً نمساوياً أى خمسة آلاف مارك ألمانى.

أشادت لجنة التحكيم بالجناح المصرى فى المؤتمر الصحفى .. يشارك فى الجناح الفنان **أحمد فؤاد سليم** والفنان **فرغلى عبد الحفيظ** .. وكان من المفترض اشتراك الفنان **أحمد نوار** الذى اعتذر لأسباب تخص وجوده فى موقع المسئولية.

كانت مفاجأة فى حين وصلت السفينة التى تقلنى من مدينة **بيركا** بكرواتيا إلى مدينة دوبروفنيك ، فقد رأيت أجمل مدينة على الأرض . جزيرة من المرتفعات الخضراء على بحر الادرياليتيك .. المدينة كلها هى عمل فنى مفتوح .. وهى فى مجملها شارع وحيد يمتد من المدينة الجديدة حيث المطار ويصل إلى المدينة القديمة حيث الميدان الذى به الكاتدرائية ومسرح المدينة والسينما وأيضاً مبنى المحافظة والقاعات الفنية الخاصة ، وأيضاً المطاعم والبارات .. ويعد هذا الميدان مركز التقاء كل من يوجد فى **دوبروفينيك** من أهل الحى أو الأجانب. يبلغ عدد سكان دوبروفنيك ٨٠٠٠٠ نسمة ، يصل هذا العدد إلى مليون ونصف نتيجة السياحة.

أكثر السياح يأتون من ايطاليا ، ألمانيا والنمسا . شعب دوبروفنيك محب للحياة ، رغم أن الحرب قد تركت آثارها على وجوههم إلا أنهم يصرون على مواصلة الحياة



فرغلي عبد الحفيظ اسكتش أبيض وأسود

واستعادة أوطانهم الثقافية وسط أوروبا ، لايضيعون وقتاً في التحيب على الدمار الذي أصابهم ، فهم شعب قوي الإرادة عاشق للحياة والطبيعة والفن.

يختصرون حديثهم الآن في سؤالين .. من نحن ..؟ وماذا نريد..؟ **وكيف نخترق " حزام قوى الضغط" والذي يسيطر عليه إما الشواذ أو اليهود .. فهم يرددون هذه المقولة ..**

TO Be a" Power " you have to be aJewish or ahomo sexual..!!

نعود إلى **بينالي دوبروفينيك** الدولي الثاني ، والذي بدأ مباشرة بعد أن توقفت الحرب بكرواتيا .. وضع فكرته الناقد والكيوراتور" **أنطون كارامان**" وهو مدير متحف الفن الحديث بدوبروفينيك عام ١٩٩٥ .. شارك فيه تسع دول في الدورة الأولى ثم تسع وثلاثين دولة في الدورة الثانية .. يمول البينالي مايقرب من عشر مؤسسات خاصة" شركات وبنوك" إلى جانب مشاركة الدولة ممثلة في محافظة المدينة ووزارة الثقافة. تقوم فلسفة البينالي على تأييد وتأكيد الفن الذي يكشف عن **لغة ال " Mediterranian" أي لغة " المتوسط"** باعتبارها لغة خاصة وهو يحاول بذلك أن يختلف عن **بينالي فينيسيا** وإن كان يشترك في نفس الفكرة مع **بينالي الاسكندرية** والذي أنشئ في الخمسينيات في مصر ، " وحقق وجوداً قوياً حتى الثمانينات ثم توقف في الدورة السابقة والتي كان مقرراً لها عام ١٩٩٥ ، وأنقل هنا مقدمة الكتالوج كما نشرت في كتالوج البينالي وبها عمل الفنان أحمد نوار قبل اعتذاره عن العرض.

هذه هي المرة الأولى التي تشارك مصر بفنانيها في **بينالي كرواتيا الدولي** ، لذلك حرصت لجنة الفنون التشكيلية على أن يمثل ترشيحها فنانون لهم اسهامات في الحركة التشكيلية المصرية في الابداع وعلى مستوى الحركة نفسها منذ الستينيات وحتى الآن.

يشترك مجموعة الفنانين العارضين في أن لهم بعبر عن لغات متفردة في قضية التحديث ، وعلاقتها بالتنقيب في الذات . فحين نتأمل أعمال الفنان **أحمد فؤاد سليم (١٩٣٦)** والتي يوقعها بـ (**سليم**) ، بدأت تجربة **سليم** أواخر الستينيات بالبحث في **الكاليجرافي** ، وقد تحول هذا المثير في أعماله إلى **أسلوب فني يسعى لإيجاد حلول جمالية للتفاعل بين العضوي والهندسي** ، متجاوزاً الحلول التزينية "decorative" باكتشاف علاقات التفاعل من داخل التصوير.

في الثمانينات أضاف **سليم** عنصراً جديداً **يعمل على تفكيك العلاقة الثنائية " الضدية" بين الهندسي والعضوي** ، ويضيف الطبيعة "nature " كعنصر ثالث ، يعمل على ابتكار تفاعلات بنائية جديدة بين العناصر الثلاثة ، وفي مرحلة لاحقة يختزل الفنان وجود العناصر المباشرة ويستعير المثير من خواصها وتتحول **اللوحة إلى إشارات وعلامات موحية ، يوجد بينها حركة وايقاع يضبط بنية العمل.**

وبينما كان مبحث" **سليم**" في الـ "caligraphy"مع تحويله وتحويره بما يصله بتجربات الفن العالمي المعاصر . نجد **فرغلي عبد الحفيظ (١٩٤١)** وقد شغف بصعيد مصر حيث نشأته ببلدة "**ديروط**" واختزانه لصور وانفعالات الفن الفرعوني الذي اتخذه كمصدر إلهام في تجربته الفنية . شغلت" **العروسة**" - وهي إحدي علامات التراث المصري الفرعوني والشعبي والاسلامي - مساحة كبيرة في تجربة الفنان ، مع **ابتكاره حلولاً جمالية للعلاقة بين العروسة والخامات الطبيعية** مثل الجريد والقش والطمي ، ثم كانت التجربة التي أعلن فيها الفنان أن الطاقة الروحية هي مصدر إلهامه . ومنبع الإبداع لديه في اكتشاف أبعاد جديدة للتعبير الفني.

في نفس الوقت نجد أن الفنان " **أحمد نوار" (١٩٤٥)** ، وقد بهرته " الطاقة" ولكن من منظورها العلمي والتكنولوجي ، وتأثيرها على الحياة الانسانية ، فنجد **أعماله التصويرية والمركبة ، تحمل رموزاً ودلالات صناعية** لاتسعى إلى الكمال أو الاكتمال بقدر ماتسعى إلى التفاعلات القائمة بين العناصر ، وتعكس تلك الأعمال إستيعاب الفنان لثقافته وتراثه في إطار اتصالهما بما يجرى حولهما . ولانستطيع هنا أن نتجاهل تأثر

أحمد نوار بدراسته وإقامته بأسبانيا في السبعينيات ، وأثر تفاعله بالفن العالمي ، خاصة وأنه قد رسخ وجوده واسمه كفنان متفاعل مع مايحدث على الساحة الأسبانية نشارك في معارض جماعية وأقام معارض خاصة بل وكان أحد فنانى قاعة خاصة **بمايوركا** تعرض أعماله جنباً إلى جنب مع أعمال الفنان العالمي **سورا** "Saura" وروبدا "Rueda".

تمرد نوار في أعماله الفنية على الشكل التقليدى لإبراز العلاقة بين الفن العالمي والتراث المصرى ، فقد تجاوز الأطر والأنساق المألوفة وتعامل مع الفكر الفنى" مجرداً على اعتبار أن مايستجه هذا الفكر هو بالضرورة محصلة مااختزنه الذهن من تراثنا المصرى ومايتفاعل معه من خبرات عالمية ومحلية . اعتمدت تجربة" **نوار**" الأولى على تكثيف حدة التعارض بين ماهو هندسى متمثلاً في المثلث والمستطيل وأنصاف الدوائر ، وماهو عضرى بوجود" طائر " كعلامة تلازم تجربة الفنان ، وبينما كان تأويلنا لتلك الرموز وهى بالضرورة تأويلات أدبية عن شاعرية العنصر العضوى وإشارته إلى التوتر ، والأمل في الحرية ، أو السلام في بعض الأعمال ، وكذلك الألية الهندسية المنظمة ، والدقة وسيطرة العقل المنظم داخل العنصر الهندسى ، إلا أن العلاقة البصرية هي المثير عند نوار.

ويختلف نوار عن سليم في تناول العلاقة بين الهندسى والعضوى فبينما يؤكد سليم في استخدام مفرداته تلك على الحركة والايقاع في خدمة التصوير نجد نوار وقد أثارته فكرة الفوضى والنظام داخل التصميم.

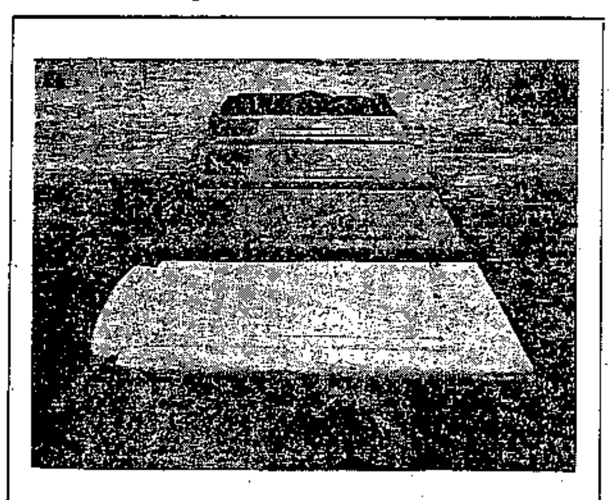
كما نجد نوار قد أضاف وسائط مجسمة تعكس عالم المعلوماتية مثل أجزاء من الكومبيوتر ، والالكترونات ، والحاسبات الالكترونية ، وكذلك أضاف العنصر الصوتى كوسيط يلعب دوراً رئيسياً في العمل ، تلك الاضافات أثرت التجربة ، وعملت على تخليق علاقات مركبة ، وتطرح قضايا تخص الذاكرة والمعرفة كل هذا يجعلنا **نؤكد على وجود لغة فنية خاصة لأحمد نوار و وأسلوباً متفرداً يسعى لكونية وعالمية واعية.**

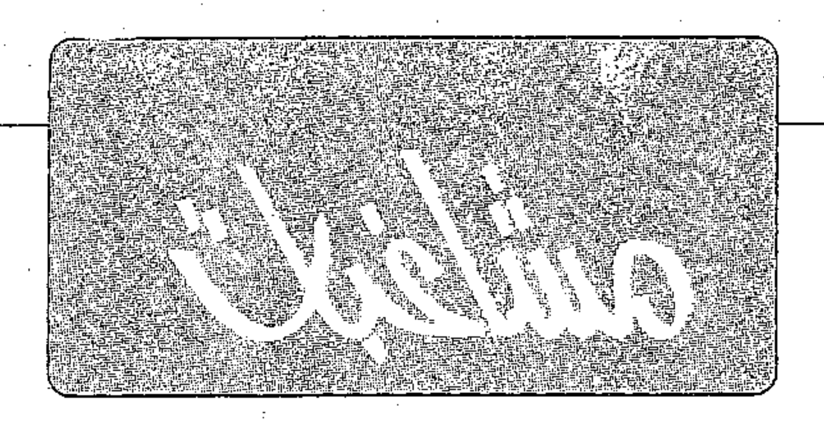
ومانقوله عن نوار وتواصله مع التكنولوجيا الغربية الحديثة ، ينقلنا إلى أعمال الفنان **فاروق وهبه (١٩٤٢)** الفنان السكندري الذى نشأ في مناخ فنى تميزت به مدينة الاسكندرية من حيث الانفتاح على الثقافات الأوروبية ، والاحساس بالحرية في الابداع ، مضافاً لذلك دراسته بألمانيا وانفتاحه على الفكر الفنى الحديث .. نجد **فاروق وهبه** وقد شغف بالفن الفرعونى كمصدر الهام، وقد ظهر ذلك في أعماله الفنية منذ بداية تجربته وحتى الآن.

وهنا نعود للفنان **فرغلى عبد الحفيظ** الذى تمثل العروسة إحدى علامات تجربته ، نجد أيضاً**فاروق وهبه** يتخذ من العروسة في شكل مومياء فرعونية عنصراً أساسياً في تكوين لوحاته وأعماله المركبة ، يختلف **فاروق وهبه** عن **فرغلى** في أن مومياواته منفذه بالألمونيوم المجلفن والقصدير ، وهو بذلك **يتحاور مع التكنولوجيا والعالم المصنوع من خلال مادته** فنجده يضع أسطوانه من الليزر بدلاً من رأس المومياء ، وكذلك شاشة التليفزيون ، ومومياواته إما مثبته مع الخلفية المنفذه أيضا بخامة الألمونيوم والاستنلستيل أو منفصلة عن الخلفية .. ومع البرودة التي تعكسها مادة الألمنيوم وكذلك لونه وملمسه يتضح اختلاف مفهوم استخدام العروسة بين الفنانين . **ففاروق وهبه يوجد بأعماله علاقة مادية محسوسة لتفاعل الثقافات والتواصل مع التاريخ** ، وهو هنا يختلف عن **نوار** الذى يقدم انطباعه الفكرى والذهنى لهذا التفاعل بين المحلى والعالمى .. **بتعظيم المرجعية العلمية** والتكنولوجية العالمية. بينما يذهب **فاروق** لمفهوم معاكس بنقده لتلك المرجعية العالمية بابراز أثرها السلبى على التراث الانسانى ، وذلك من خلال العلاقات البصرية التي تعكسها لوحته وهى علاقتان ، احداهما مباشرة يفصح عنها العمل ، والأخرى مستبطنة توحى بها الفكرة، فبينما **نجد صورة العالم المصنوع في العمل ، توحى لنا المومياء صورة أخرى لحضارة انسانية تفاعلت مع الطاقة الشاعرية الكامنة في العنصر البشرى** ، كلا العالمين يناقض الآخر ، وهو هنا يتحد مع **فرغلى** في جانبه المرحى بينما يمثل هذا الجانب حالة الإفصاح والمباشرة في تجربة فرغلى الذى يبتهج بها في وجودها مع الطبيعة والواقع المعاش.

مما سبق نجد أن هؤلاء الفنانين يجتمعون على مبحث خاص بمدى مواءمة تجاربهم الفنية بما يجرى في العالم مع ظروفنا التاريخية ، والثقافية ، إلى جانب دورهم في إدارة أمور الحركة التشكيلية المصرية من خلال رئاسة **أحمد نوار** للمركز القومى للفنون التشكيلية ، ورئاسة **أحمد فؤاد سليم** لمجمع الفنون بالزمالك ، وإدارة **فاروق وهبه** لأتيليه الاسكندرية ، ورئاسة **فرغلى عبد الحفيظ** لكلية التربية الفنية ، إلى جانب دورهم الأكاديمى في بث الوعى الفنى لدى جيل من الفنانين الشباب الذين ينبئون بمحور ثورى في حركة الفن التشكيلى المصرى في السنوات القليلة القادمة.

فاروق وهبه ، تجهيز في الفراغ





دفاتر البقالين.. وحسابات المؤرخين

بعض المؤرخين، كالبقالين ، يقيسون ظواهر التاريخ طبقا لدفتر الوارد والمنصرف ولقانون الربح والخسارة، ورصيد الزمامات، ويتبعون منهج الشكك ممنوع والزعل مرفوع والرزق على الله!.

وهؤلاء البقالون المؤرخون، هم أصحاب نظرية أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، هي محاولة «صفرية»، فعندما بدأت لم يكن تحت الاحتلال البريطاني من أرض مصر سوى أقل من ١٠٪ من أراضيها هي مساحة القاعدة البريطانية وتوابعها في مدن القناة. وكان كل جنيه مصرى يساوى جنيها استرلينيا وخمسة دولارات أمريكية.. وعندما انتهت بوفاة زعيمها جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، كان ٢٠٪ من أراضى مصر - وهي مساحة شبه جزيرة سيناء - تحت الاحتلال الاسرائيلى، وكان الجنيه الاسترليني قد أصبح يساوى ثلاثة جنيهات مصرية، ارتفعت الآن إلى ستة، وأصبح الدولار يساوى جنيها ارتفع الآن إلى أكثر من ثلاثة.

وبحساب البقالين فان قرار تأميم شركة قناة السويس كان قراراً أحمقا وخاسراً، إذ كان الهدف منه هو أن تسترد مصر ٣٥ مليون جنيه، هي حصيلة تشغيل القناة، فكانت النتيجة أن خسرت مئات الملايين من الجنيهات، فضلا عن أنها اضطرت لاغلاق القناة، فلم تخسر كل ايرادها فحسب، بل وتحملت كذلك جانبا من نفقات تطهيرها، وبحساب البقالين فان محطة أو محطتين من محطات الكهرباء، التى تنشأ اليوم، تنتج من الكهرباء، قدر ما ينتجه السد العالى.

الحسبة إذن خسرانة.. والرصيد نفد.. ويوليو أفلست!.

وهذه القاعدة البقالية في تقييم الظواهر التاريخية، تكفى لنسخ كل ما هو مجد في كل ما هو تاريخ، ولو أخذنا بها، لكان معنى ذلك أن محمد على لم يفعل شيئا لأن الجيش الذى أسسه، ووصل به إلى مشارف القسطنطينية قد هزم، ثم سرح بعد ذلك، ولأن المصانع والمدارس التى انشأها قد أغلقت فى عهد خلفائه أو تحولت إلى خرده أو خرائب، ولأن معظم ما تحقق من مجد قديم، قد تحول اليوم إلى حجارة وانقاض، فلم يبق من انتصارات رمسيس الثانى الحربية، سوى تمثاله الحائر بين ميدان رمسيس ومسقط رأسه فى ميت رهينة.. ولم يبق من صلاح الدين الأيوبى، سوى قلعة القاهرة، ولم يبق من سعد زغلول سوى منزله وضريحه!.

ثورة ٢٣ يوليو -بحساب المؤرخين لا البقالين- لا نقيم بما أنشأته من مبان أو بما وضعته من تنظيمات، إذ المؤكد أن وقتاً سيأتى تتحول فيه هذه المبانى إلى أنقاض، أو تدرج في كشف الأماكن الاثرية، وتستبدل فيه هذه التنظيمات بغيرها.. أما المهم، عند تقييم الحصيلة النهائية، فهو فى الروح الجديدة، التى أطلقتها فى أنحاء الأمة!.

بدفتر الوارد والمنصرف ونوتة الزمامات، سيبدو قرار تأميم قناة السويس قراراً خاسراً مائة فى المائة، لأن ما أنفق على البضاعة بلغ اضعاف ما درته من ايرادات.. أما الحساب المضبوط، بدفاتر التاريخ، فيقول أن قرار التأميم كان تحديا جسوراً للقوى العظمى، وأن الصمود فى حرب ١٩٥٦، والمقاومة ورفض الاستسلام على الرغم من عدم توازن القوى ومن الهزيمة العسكرية، قد خلق فى الأمة روحا جسورة، وأعطاها الثقة فى أنها مستقلة حقا، وخلق دوائر من ردود الفعل، تجاوزت مصر إلى الأمة العربية، التى نهضت تتحدى علاقات التبعية وترفض الاحلاف، وتجاوزت الاثنين إلى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية!.

بحساب المؤرخين ، لا البقالين، فسوف يبقى من يوليو جوهرها، حتى لو تحول ما انشأته من مبان، إلى اطلال..

** فهى التى أكدت معنى استقلال الارادة الوطنية، بحيث لم يعد هناك حاكم يجسر على التفريط فيها، أو مواطن يقبل بهذا التفريط..

** وهى التى حطمت الهرم الطبقى الجديد الذى كان قائما قبلها، والذى كان يحول دون تغيير صفة الناس اللى تحت.. إلى الناس اللى فوق.. وإليها يعود الفضل فى القضاء على فكرة الأرومة والمحتد والأصل ،كأساس للصعود لتستبدلها بقيم أخرى مثل العمل والتعلم والموهبة والمجهود..

** وهى التى أكدت فكرة المساواة فى الحقوق والواجبات، ووجهت ضربة قاصمة إلى مشاعر الاستذلال من ناحية والتجبر من ناحية أخرى.

** وهى التى رسخت فكرة مفهوم التزام الدولة بكفالة حد أدنى من العدالة الاجتماعية.

* وهى التى حولت مصر من دولة زراعية إلى دولة صناعية، وانشأت الفصيل الصناعى من الطبقة العاملة المصرية، إذ لم يكن فى مصر قبلها صناعة لها قيمة وكان العمل فى الزراعة والخدمات هو الغالب على تكوين طبقتها العاملة.

** وهى التى وضعت المرأة المصرية، على بداية طريق التحرر، وافسحت أمامها فرص التعلم والعمل، واشاعت قيما متحررة فى التعامل معها كمواطنة وليس كأمة!.

وما أكثر الذى يمكن أن نعدده فى رصيد يوليو.. لو أننا بحثنا فى دفاتر المؤرخين، وليس فى دفاتر البقالين.

صلاح عيسى